جامعـــــــــة 8 ماي 1945

قـــــــالـــــــمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم التجارية

تخصص: تجارة دولية

تحت عنوان:

أثـر الأزمـة النفطيـة الحاليـة على الاقتصـاد الجزائـري

إعداد الطالبة:

بوفلفل إيمان

إشراف الأستاذ:

مشعلي بـــلال

السنة الجامعية: 2017/2016

الملخص

لقد أثبت لنا الواقع بأن الثروة النفطية هي أساس التطور والتقدم الذي وصل إليه العالم، وبدونها ستتوقف دواليب الحياة فوق الأرض، وعلى الرغم من سعي مختلف القوى الدولية وخاصة الدول الصناعية إلى تنويع مصادر الطاقة المتوفرة عالميا، وهذا بتطوير الاعتماد على الطاقات المتجددة، وبالرغم من دخول بعض هذه المصادر المتجددة إلى حيز الاستخدام الفعلي، والتطبيقي والميداني إلا أنها أثبتت بأنها لن تكون بديلا حقيقيا للثروة النفطية ولعقود طويلة من الزمن، وبالتالي فإن مصادر الطاقة النفطية ستبقى الخيار الرئيسي الأفضل لتوفير الطاقة في العالم، وهذا ما يفسر سعي القوى الإمبريالية إلى السيطرة على أكبر معاقل النفط في العالم حتى باستخدام القوة.

ونظرا للأهمية الكبيرة التي تلعبها الثروة النفطية في الاقتصاد الجزائري، وباعتبارها موردا ناضبا من جهة، ولتميزها بتذبذب أسعارها في السوق النفطية العالمية الفريدة من نوعها من جهة أخرى، لهذا فإن مسألة الاهتمام بالاستغلال الرشيد والعقلاني لهذا المورد تعتبر أكثر من ضرورية، كما أن البحث عن بدائل قطاعية للمحروقات تعتبر مسألة مصيرية للجزائر، ويعتبر قطاعي الزراعة والسياحة أهم القطاعات التي يمكن أن تحقق التنمية المستدامة للاقتصاد الوطني.

الكلمات الدالة: الثروة النفطية،السوق النفطية العالمية، أهمية قطاع المحروقات الاقتصاد الجزائري، الإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات على المستوى الدولي والوطني.

Abstruct

Reality has shown us that oil wealth is the basis of progress and development of the world ,and without it the wheels of life above the earth will stop Despite the efforts of various international powers, especially the industrialized countries, to diversify the sources of energy available globally, and this by developing dependence on renewable energies. Although some of these renewable sources have come into actual, applied and field use, they have proved that they will not be a real substitute for oil wealth for decades. Of time. Therefore, oil resources will remain the main choice for energy saving in the world, which explains why the imperialist forces are trying to control the world's largest oil strongholds even by using force.

In view of the importance of oil wealth in the Algerian economy, as a mature resource on the one hand, and because it is characterized by fluctuating prices in the world oil market, which is unique on the other hand, the issue of interest in the logical and rational exploitation of this resource is more than necessary, The sectors of agriculture and tourism are the most important sectors that can achieve the sustainable development of the national economy.

Key words: oil wealth, global oil market, importance of fuel sector Algerian economy, alternative strategies for hydrocarbons at the international and national levels.

كلمة شكر وتقدير

لا يسعني بعد هذا الجهد الذي وصلت إلى نهايته، إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وجميل العرفان إلى المشرف الأستاذ مشعلي بلال الذي قبل الإشراف على هذا البحث ولم يبخل علينا يوما بنصائحه وتوجيهاته القيمة، فهو بذلك مدينا لي بفضل لا ينسى.

تحية شكر وتقدير إلى الأساتذة الذين تفضلوا بتسخير جزء غير يسير من أوقاتهم لقراءة هذه المذكرة ومناقشتها . كما أتوجه بالشكر الخالص إلى كل من ساعد وشجع ولو بالسؤال حتى يرى هذا البحث النور.

العنوان	الصفحة
قائمة المحتويات	I - III
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	V
المقدمة العامة	أ – د
الفصل الأول:مدخل عام حول الثروة النفطية	
تمهيد الفصل الأول	2
المبحث الأول: ماهية الثروة النفطية	3
المطلب الأول: تعريف النفط ونشأته	3
الفرع الأول: تعريف النفط	3
الفرع الثاني: نشأة النفط	4
المطلب الثاني: اكتشاف النفط وطرق استخراجه	5
الفرع الأول: سيرورة اكتشاف النفط	6
الفرع الثاني:طرق استخراج النفط	7
المطلب الثالث:مشتقات النفط والخصائص العامة له	10
الفرع الأول: مشتقات النفط	10
الفرع الثاني: الخصائص العامة له	12
المبحث الثاني: الاقتصاد النفطي والصناعة النفطية	13
المطلب الأول: ماهية الاقتصاد النفطي	13
الفرع الأول: تعريف الاقتصاد النفطي	13
الفرع الثاني: مضمون الاقتصاد النفطي	14
المطلب الثاني: الصناعة النفطية	15
الفرع الأول: تعريف الصناعة النفطية	15
الفرع الثاني: خصائص الصناعة النفطية	16
المطلب الثالث:مراحل الصناعة النفطية	17
المبحث الثالث: السوق النفطية العالمية	19
المطلب الأول: التطور التاريخي لأسواق النفط	20
الفرع الأول: سوق النفط1945 -1986	20

الفرع الثاني: سوق النفط مطلع القرن21	22
المطلب الثاني: تعريف الأسواق النفطية وأنواعها	23
الفرع الأول: تعريف السوق النفطية	23
الفرع الثاني:العناصر الأساسية للسوق النفطية	23
الفرع الثالث: مميزات السوق النفطية	24
المطلب الثالث:الفاعلون في السوق النفطية	24
خلاصة الفصل الأول	27
الفصل الثاني: واقع قطاع النفط في الجزائر	
تمهيد الفصل الثاني	29
المبحث الأول: واقع قطاع النفط في الجزائر	30
المطلب الأول: التأصيل النظري للنفط في الجزائر	30
المطلب الثاني: مميزات الثروة النفطية الجزائرية	32
المطلب الثالث: الثروة النفطية في الجزائر	35
الفرع الأول: بالنسبة للنفط الخام	35
الفرع الثاني: بالنسبة للغاز الطبيعي	36
المبحث الثاني: النفط في الجزائر قبل الإصلاحات	37
المطلب الأول: دور قطاع النفط في تمويل المخططات التنموية	38
المطلب الثاني: تقييم حصيلة مرحلة السياسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الاقتصاد المخطط	42
المطلب الثالث: الأزمة النفطية 1986 وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري	44
المبحث الثالث: النفط في الجزائر بعد الإصلاحات	48
المطلب الأول: قطاع المحروقات في ظل الإصلاحات الاقتصادية	48
المطلب الثاني: مكانة قطاع المحروقات في ظل الإصلاحات الاقتصادية	52
المطلب الثالث: تطور الإيرادات النفطية في الجزائر بعد الإصلاحات الاقتصادية	54
خلاصة الفصل الثاني	57
الفصل الثالث: الأزمة الحالية: الأسباب، التداعيات، والحلول	
تمهيد الفصل الثالث	59
المبحث الأول: الأزمة الراهنة لانخفاض أسعار النفط	60
المطلب الأول: الأسباب الرئيسية لهبوط أسعار النفط	60

المطلب الثاني: تداعيات انهيار أسعار النفط على الدول النفطية وحلول مواجهتها	64
الفرع الأول: تداعيات انهيار أسعار النفط على الدول النفطية	65
الفرع الثاني: حلول مواجهة انهيار أسعار النفط	70
المطلب الثالث: تداعيات انهيار أسعار النفط على الجزائر	68
المبحث الثاني: تحليل تأثيرات الأزمة الحالية على المؤشرات الاقتصادية في الجزائر	69
المطلب الأول: أثر انهيار أسعار النفط على معدلات النمو الاقتصادي	69
المطلب الثاني اثر انهيار أسعار النفط على الميزان التجاري	70
المطلب الثالث: اثر انهيار أسعار النفط على التشغيل	72
المبحث الثالث: الاستراتجيات البديلة للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات	73
المطلب الأول: الاستراتيجيات البديلة المتاحة أمام الجزائر مؤقتاً	73
المطلب الثاني: الاستراتيجيات البديلة المنتهجة مستقبلاً	75
الفرع الأول: مصادر الطاقة المتجددة البديلة	76
الفرع الثاني: التنويع الاقتصادي كبديل للنفط	78
خلاصة الفصل الثالث	82
الخاتمة العامة	84
قائمة المراجع	88

المقدمة

يعتبر النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان منذ 1859، فهو المصدر الأول والأساسي للطاقة، ومحور كل الإنتاج الصناعي والزراعي في العالم المعاصر، وقد أصبح عنصرا حيويا من عناصر الحياة اليومية ولم يعد النفط أهم مصدر من مصادر الطاقة فحسب، بل أصبح أيضا مصدرا لاستخراج ما لا يقل عن أحد عشر ألف سلعة صناعية مختلفة في العالم. كما لم يعد مجرد سلعة تجارية عابرة، بل أصبح أهم سلعة في التجارة الدولية، فهو يشكل نسبة 33.2 % من التجارة العالمية للطاقة سنة 2008 .ولم تستحوذ أي مادة أخرى على القدر نفسه من الأهمية التجارية والاقتصادية التي استحوذ عليها النفط. رغم المحاولات العديدة للدول الصناعية في إحلاله بطاقات أخرى سواء كانت طاقات ناضبة كالغاز والفحم والطاقة النووية أو بالطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية والطاقة الهوائية والطاقة المائية وغيرها من الطاقات الدائمة منذ الأزمة النفطية الأولى لسنة 1973 . وبسبب تعدد استخداماته ومرونة منتجاته تحول النفط إلى سلعة إستراتيجية تتحكم في مصير العالم واقتصاده.

ولا ينحصر تأثير النفط في النظام الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية، بل يتسع حتى يشمل جميع مظاهر الحضارة المعاصرة التي يصعب تخيلها مجردة من النفط. فلأستاذ "دانيال يورغن"، وهو أحد أبرز من كتب عن النفط، يقول " إن عصرنا هو عصر النفط، والمجتمعات الحديثة هي مجتمعات نفطية، والإنسان المعاصر هو أساسا إنسان هيدروكربوني نسبة إلى المكونات الهيدروكربونية للنفط".

أما بالنسبة للاقتصاد الجزائري والذي يلعب فيه قطاع المحروقات دورا مهما للغاية، تساهم فيه صادرات هذا القطاع بأكثر من 90%من إيرادات الدولة الجزائرية، من العملة الصعبة.

فإيرادات الثروة النفطية تلعب دورا بارزا في أجور ورواتب العمال، ودعم الاستهلاك العام، ودعم نشطات الإنتاج من زراعة وصناعات تحويلية ...وغيرها، ودعم الصناعة النفطية والمنتجات المكررة ودعم كل الجهات الاجتماعية، كمشاريع السكن والصحة، والتعليم المجاني ...وغير ذلك.

فبكل صراحة الجزائر بدون نفط لا تساوي شيئا، وربما سيكون مصيرها الانهيار وربما الزوال، في ظل التغيرات الدولية الحاصلة حاليا.

وبرزت الجزائر في الجانب الآخر من الدول العربية النفطية التي اختلفت مع الدول الخليجية في كميات الإنتاج والإمداد العالمي للطاقة، لكنها تشابهت معها واتفقت في بناء اقتصاديات نفطية تعتمد على مورد ناضب من خلال عوائده في تنفيذ خططها التنموية والنهوض بمختلف القطاعات، فتوقفت وضعية الاقتصاد الوطني على حركة التقلبات السعرية للنفط المرتبطة أصلا بالعوامل الخارجية ما يجعله عرضة لصدمات مختلفة.

لهذا يجب علينا التفكير اليوم وأكثر من أي وقت مضى في وضع استراتيجيات بديلة لقطاع المحروقات، تكون كقطاعات دائمة وليست زائلة، قطاعات تجعلنا نحصل على استقلالنا الاقتصادي الكلي، وتساهم في تدعيم استعمالنا للنفط كورقة ضغط اقتصادية وسياسية على الصعيد الدولي.

على ضوء ما تقدمنا به سابقا يمكننا طرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن لتقلبات أسعار النفط أن تؤثر على الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة الراهنة؟ وما هي الحلول المقترحة لمواجهة الأزمة الراهنة؟

ويتفرع عن السؤال الرئيسي السابق جملة من الأسئلة الفرعية التي يمكن أن نقدمها في التساؤلات التالية:

-ما هي الأسباب الرئيسية الدافعة إلى الانخفاض الحاد في أسعار النفط في الأسواق الدولية؟

-ما هو اثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري؟

-ما مدى نجاح السياسات المنتهجة من قبل الدولة المؤقتة منها والمستقبلية في مواجهة الأزمة الراهنة؟

فرضيات الدراسة:

معالجتا منا لهذا البحث وإجابة على الإشكالية المطروحة يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

-تعددت الأسباب وراء الانخفاض الحاد لأسعار النفط وذلك راجع لاحتكار الأوبك لأسواق النفط الدولية وتحكمها في الأسعار.

-يرتبط الاقتصاد الجزائري ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات لذلك نجد أن تقلبات أسعار النفط لها تأثير كبير على مختلف التوازنات الاقتصادية استقرارا أو اختلالا.

-إتباع الجزائر سياسات مختلفة مؤقتة منها والمستقبلية تعد من البدائل المتاحة أمام الجزائر للخروج من الأزمة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في التعرف على الآثار التي تخلفها تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، باعتباره المورد الرئيسي الذي يقوم عليه الاقتصاد الريعي، ولقد سلطت الدراسة الضوء على العديد من العوامل التي كانت سببا في انخفاض أسعار النفط، كما حاولت دراستنا إثراء النقاش حول الأزمة الحالية لانهيار أسعار النفط، وكذا عرض الحلول المتبعة من قبل الحكومة.

أهداف الدراسة:

يمكننا إبراز أهم الأهداف في النقاط التالية:

-عرض الدور الذي يلعبه النفط في الاقتصاد الجزائري.

-تحديد أهم العوامل التي أدت إلى انهيار السعار النفط.

-تبيان الآثار المترتبة عن انخفاض أسعار النفط.

-أهم الحلول التي لجأت إليها الجزائر لتخفيف من حدة الأزمة.

-التطرق إلى الأفاق المستقبلية للخروج من التبعية في ظل التوجه نحو الاعتماد على اقتصاد متنوع.

منهج الدراسة:

للإجابة على التساؤلات السابقة واثبات صحة أو نفي الفرضيات السالفة الذكر اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على أسلوب الاستقراء والاستنتاج وذلك لتوضيح مختلف المفاهيم التي تحيط بالموضوع والخلفيات التاريخية المتعلقة بقطاع النفط واهم المراحل التي مر بها قطاع النفط في الجزائر، كما قمنا بدراسة وتحليل الآثار التي عرفها الاقتصاد الجزائري بسبب انخفاض أسعار النفط.

هيكل الدراسة:

لقد قمنا بتقسيم دراستنا إلى ثلاث فصول،

- الفصل الأول الذي حمل عنوان "مدخل عام حول الثروة النفطية".

-المبحث الأول: ماهية الثروة النفطية.

-المبحث الثاني: الاقتصاد النفطي والصناعة النفطية.

-المبحث الثالث: السوق النفطية العالمية.

-أما الفصل الثاني فقد تم تخصيصه ل"أسس الاقتصاد النفطي في الجزائر"

-المبحث الأول: واقع قطاع النفط في الجزائر.

-المبحث الثاني: أهمية النفط في الجزائر في المرحلتين الاقتصاد المخطط والمرحلة الانتقالية

-المبحث الثالث: مكانة قطاع المحروقات وتطور إيراداته في ظل وبعد الإصلاحات الاقتصادية.

أما الفصل الأخير فقد عالجنا فيه الأزمة الراهنة وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري من خلال المباحث التالية:

-المبحث الأول: الأزمة الراهنة أسبابها وتداعياتها.

-المبحث الثاني: الآثار المترتبة على انهيار أسعار النفط

-المبحث الثالث: الحلول المقترحة أمام الجزائر لمواجهة الأزمة.

صعوبات الدراسة:

يمكن إبراز أهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء دراستنا في:

-كأي دراسة تتسم بالتغير المستمر في الإحصائيات واجهتنا صعوبة إيجاد المراجع والمصادر لقلتها وذلك راجع لحداثة الموضوع.

-عدم العثور على الإحصائيات المتعلقة بالأزمة الحالية خلال الأشهر الأولى من السنة الجارية وذلك نتيجة لعدم تحديث إحصائيات اغلب الوزارات.

تمهيد

منذ أن خُلق الإنسان فوق الأرض وهو يبحث عن مصادر طاقوية تضمن له العيش والاستمرار، فاكتشف واستخدم الكثير من المصادر الطاقوية، ولكن عند اكتشاف الثروة النفطية تغيـرت معالم الحياة فوق الأرض، وأصبحت هذه الثروة الطاقة الرائدة وبدن منازع، والركيزة الأساسية لاستمرار الحياة فوق الأرض وهذا بالنظر لما تتميز به من خصائص جعلتها أفضل وأرخص وأجود أنواع الطاقات المستعملة.

وتعتبر الثروة النفطية هي المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية، وبدونها ما كان للثورة الصناعية أن تقفز تلك القفزات النوعية التي قفزتها، وما كان لبني الإنسان أن يصل إلى ما وصل إليه اليوم من تقدم ورقي و ازدهار، فهي تساهم اليوم إسهاما كبيرا، وتحقق دفعا قويا للجهود التي تبذلها المجوعة الدولية، من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وبدون هذه الثروة ستتوقف الحياة فوق الأرض لأنها هي المحرك الرئيسي لكل القطاعات الاقتصادية، من صناعة وزراعة ونقل...وغيرها، ونظرا للأهمية الكبيرة للثروة النفطية " فإنها تسمى عند الخبراء بـ(الثروة النقدية الناضبة) ويسميهـا الاقتصاديون أيضا(برأس المال التشغيلي المتحرك)، وهي تستخدم لبناء الثروات الدائمة التي لا تنقطع.[1]

ونهدف من خلال هذا الفصل الذي خصصناهكمدخل لاقتصاديات النفط أن نلقي الضوء من خلال مباحثه الثلاثة على:

المبحث الأول: ماهية الثروة النفطية.

المبحث الثاني: الاقتصاد النفطي والصناعة النفطية.

المبحث الثالث: السوق النفطية العالمية.

[1] عبد الكريم العلوجي ،**نفط العراق لعنة الأرض وآبار الدماء تتدفق** ، مكتبة جزيرة الورد ، القاهرة ، 2010،ص 11.

المبحث الأول : ماهية الثروة النفطية

سوف نتطرق في مبحثنا هذا إلى التعرف على الثروة النفطية، نشأة النفط، وتطوره، وطرق استخراجه،من خلال المطالب التالية :

المطلب الأول :تعريف النفط ونشأته

ويتفرع إلى عنصرين هامين هما ما سوف نتطرق له.

الفرع الأول: تعريف النفط

كلمة مشتقة من الأصل اللاتينيpetroleum،بيترا petr والذي يعني صخر واوليومoleumوالتي تعني زيت ويطلق عليه أيضا الزيت الخام كما أن له اسم دارج "الذهب الأسود" وهو عبارة عن سائل كثيف قابل للاشتعال بني غامق وبني مخضر يوجد في الطبقة العليا من القشرة الأرضية وأحيانا يسمى نافثا من اللغة الفارسية نافت أو نافاتا والتي تعني قابليته للسريان وهو يتكون من خليط معقد من الهيدروكربونات وخاصة من سلسلة الآلكانات الكيميائية ولكنه يختلف في مظهره وتركيبه ونقاوته بشدة من مكان لأخر.[1]

أو هو سائل أسود سريع الاشتعال مكون من خليط من المركبات العضوية والتي تتكون من عنصري الكربون والهيدروجين وتعرف باسم الهيدروكربونات.[2]

النفط في الأساس عبارة عن مواد معقدة وغير متجانسة من مركبات عضوية هيدروكربونية ذات تركيبات جزئية متنوعة كخواص طبيعية كيميائية مختلفة، ويحتوي النفط على بعض الشوائب خاصة الكبريتات والأوكسجين والنتروجين والماء والأملاح المعدنية ويحتوي كذلك على بعض الشوائب تعتبر أمرا غَير مرغوب فيه وتسبب الكثير من المشاكل في عمليات المعالجة والتكرير.[3]

وهناك من يعرف النفط أيضاً بأنه عبارة عن خليط معقد يتألف من ما يصل إلى 200 أو أكثر من المركبات العضوية والمواد الهيدروكاربونية الخام في الغالب والتي تحتوي على تركيبات مختلفة[4].

---

[1] هاني عمارة، **الطاقة وعصر القوة** ،ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، دون سنة النشر، ص. ص. 132-133.
[2] سعيد خليفة الحموي ،**أساسيات إنتاج الطاقة**، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع ،الأردن،دون سنة النشر، ص94.
[3] فتحي سيد احمد الخولي ،**اقتصاد النفط** ، ط5، جدة، دون سنة النشر، ص95.
[4] Oil and gaz production hand book, **an introduction to oil and gaz production**, havarddevold, ABBATPA OILand GAZ 2006, p17.

***الوحل الكلسي** : هو شكل من أشكال كاربونات الكالسيوم المستمدة من الكائنات الحية ، العوالق التي تتراكم في قاع البحر.

الفرع الثاني: نشأة النفط

لا تزال المعارف بشأن نشأة النفط ومكوناته فتية نسبيا ، ففي بادئ الأمر اعتقد البعض أن أصل البترول يكمن من ناحية في الطفال " sachiefe shale" ومن ناحية أخرى في الوحل الكلسي* " schlammigeskalkgestien"ولكن هذا الاعتقاد لم يكن سوى تكهن لا غير، ولكن بفضل التقدم العلمي الذي حققته العلوم الجيولوجية والكيمياء الجيولوجية فيالسنوات العشرين الأخيرة، أزيح النقاب عن الطريقة التي يتكون منها النفط . ولقد أجمع أغلب الباحثين في هذا الشأن بأن النفط لا ينشأ إلا في ظل ظروف شديدة الندرة ، وفي أزمنة جيولوجية مختلفة وإذا فإن العثور عليه ليس أمرا سهلا كما أنه لا يوجد إلا في مناطق معينة وهذا من خلال تحركه عبر الطبقات الأرضية وتجمعه في أماكن محددة احتوته وحدت من ترحاله وتسمى هذه الأماكن بالمصائد البترولية#

إن نشوء النفط يتوقف على توافر الطحالب البحرية وبقايا الكائنات الحية الحيوانية منها والنباتية ، والأحياء البحرية الدقيقة وبقايا الكائنات الحية الأخرى والرواسب المعدنية ، والتي ترسبت في أعماق البحار والمحيطات مختلطة برمالها بشكل مركز وبكميات غزيرة جدا ، مشكلة طبقات سميكة تتحول تدريجيا إلى صخور رسوبية ، هذا

كله يمكن أن تنشأ عنه تفاعلات عضوية كربونية تكون كبداية لنشأة النفط.

إن توفر كل هاته المواد العضوية وبمفردها لا يمكن اعتباره شرطا كافيا لنشأة هاته المادة، بل نستطيع أن نذهب إلى أبعد من هذا ونقول أنه مهما عظمت كمية المواد العضوية المتجمعة ، فإن هذا بمفرده لن يكون كافيا ، وإنما يجب أن تكون هناك بيئة ثابتة ومستقرة وخالية من الأكسجين وغير هوائية ، وتتحقق هذه الظروف إما في البحار العميقة أو في الأودية الضيقة الناشئة بفعل تحرك القارات وما يصاحب ذلك من تشقق في القشرة الأرضية، أي في الأودية الخالية من التيارات المائية أو التي لا وجود فيها لهذه التيارات إلا بنسبة ضئيلة جدا ، وبوسعنا أن نعثر في يومنا الراهن على مثل هذه الظروف في البحر الأسود ، وبحر ماركيبو في فنزويلا أو في بحر الأدرياتيك المحاط عمليا باليابسة ، والبحر الميت .

إن امتلاء أحد الأودية بالمادة العضوية وهذا عبر مرور فترة زمنية طويلة تأخذ الحواف والمناطق المجاورة للوادي بالتآكل شيئا فشيئا، وفي سياق عملية التآكل هذه تتكون ترسبات تجرفها الآبار المتدفقة إلى داخل الوادي مكونة بذلك غطاء يغطي المادة العضوية، وتستمر هذه المادة العضوية المحكمة الغطاء بالهبوط إلى العمق، وكما هو معروف فإن درجات الحرارة ترتفع في الحـالات الاعتيادية بثلاث درجات مئوية كلما توغلنا 100متر في عمق

المصائد البترولية : هي نسق هندسي للطبقات الرسوبية يسمح للبترول أو الغاز أو لكليهما بالتجمع فيه بكميات اقتصادية .ويحول دون هروبهما منها ، ويتخذ هذا النسق الطبقي الهندسي أشكالا عدة ، لكن تظل السمة الرئيسية للمصيدة هي وجود صخر مسامي مغطى بصخور حابسة غير نافذة.

الأرض، وكلماتهبط المادة العضوية إلى العمق أكثر وأكثر، تأخذ شيئا فشيئا بالغليان وستغلي مادتنا بسرعة أشد كلما كانت نسبة زيادة الحرارة في جوف الأرض أكبر، وهكذا وبدءا من نقطة معينة ستندلع تفاعلات كيميائية جديدة، وفي الحالات الاعتيادية تندلع هذه التفاعلات بعمق يبلغ 200متر، ففي هذا العمق والذي يسمى الشباك البتروليتتم آخر خطوة على درب التحول من الطحلب إلى البترول. ، وهنا يجب أن نشير إلى أنه و لنشأة النفط يجب أن يتوفر عاملان أساسيان لا يمكن الاستغناء عنهما وهما :

أولا سرعة التحول والتي تتوقف بدورها على درجة الحرارة السائدة فعملية التحول ستكون أسرع كلما كانت درجات الحرارة أعلى .

أما العامل الثاني فإنه يتمثل في درجة تحول قار الصخور الصفائحية إلى نفط، فعلى درب الهبوط إلى العمق تتكون نسبة معينة بين الكمية التي تحولت فعلا والكمية التي لا تزال لم تتحول بعد إلى نفط، ومن هنا وكلما هبط الوادي أو المنخفض أكثر كلما كانت درجات الحرارة أعلى في مثل هذه الحالة تتحول كميات أكبر من قار الصخور الصفائحية إلى نفط، أما إذا واصلت الصخور الأم هبوطها من خلال الشباك البترولي، فإن تغوص في عمق يتراوح بين 4000 و 5000 متر بالغة بذلك منطقة التولد الإنحرافي metagenetische " zone"وفي هذا العمق لا يمكن أن ينشأ أي نفطفي ظل هذه الحرارة العظيمة، تتفرق الجزئيات المكونة للنفط وتتحول إلى غاز الميثان وبهذا المعنى هناك عمق معين ينفتح فيه الشباك البترولي لينشأ النفط وفي مستويات أقل عمقا ستتصف البيئة ببرودة غير مناسبة، وفي مستوى أكثر عمقا ستتصف البيئة بحرارة مفرطة وتتحول مجمل المادة إلى غاز ومن هذا المنطلق نستنتج بأن النشأة العضوية للنفط وعلى شواطئ البحار هي الأكثر قبولا بين العلماء المعاصرين، وما عملية استخراج النفط من أعماق الصحراء إلا نتيجة تسرب مياه البحار الحاملة لقطرات زيت النفط من خلال الصخور المسامية، عبر رحلة طويلة غير محددة المسالك والمعالم حتى يعترض هذا السائل حاجز من الصخور الصماء والتي لا يستطيع النفاذ منها فتنتهي هجرته، ويمكن هنا استخراجه بعد عملية التنقيب عنه، وهذا المكان يسميه البعض بالمصيدة البترولية والتي قد تكون في الصحراء أو في أماكن غيرها[1].

المطلب الثاني: اكتشاف النفط وطرق استخراجه

حتى نتحدث عن النفط لابد من الرجوع إلى المراحل التي مر بها اكتشاف النفط وكيفية استخراجه حتى يصبح جاهز للاستخدام.

[1] وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد البديل و الاستراتيجيات لقطاع المحروقات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2012-2013،ص .ص.5 -7.

الفرع الأول: سيرورة اكتشاف النفط

بالرجوع إلى المصادر العلمية التي تتحدث عن النفط في العصر الحديث نجد انه قد تم اكتشافه في منتصف القرن التاسع عشر وتشير الببليوجرافيات العلمية إلى أن الأمريكيين هم أول من اكتشف النفط وقد أُثير جدل علمي حول هذه النقطة بعد اكتشاف الآثار الفرعونية في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين حيث ثبت تاريخيا أن قدماء المصريين اكتشفوا النفط وقاموا بتصنيعه كما استخدموه كعلاج لبعض الأمراض ومنها الأمراض الجلدية بالإضافة إلى استخدامه في تحنيط الموتى واستعماله كطبقة عازلة في عدة استخدامات أخرى.[1]

وبصفة عامة يمكن القول أن الأمريكيين هم أول من ابتكر صناعة النفط في العصر الحديث وبالنسبة لاستخدامه فقد حدث به تطور ضخم مند اكتشافه حيث زاد نشاط الاستكشاف وأصبح زيت النفط الخام والغاز الطبيعي في مركز الصدارة بالنسبة لمصادر الطاقة الأخرى وتعددت استخداماته في كافة مجالات الحياة الاقتصادية كما أصبحت له أهمية إستراتيجية على المستوى السياسي والعسكري.[2]

وتوالت الاكتشافات بالنسبة لباقي دول العالم على النحو التالي:

الجدول رقم (1-1): سيرورة اكتشاف النفط.

الدولة	سنة الانضمام
بولندا وكندا	1858
رومانيا	1860
بيرو	1863
روسيا	1868
إيران	1908
فنزويلا	1914
العراق	1923
السعودية	1936
قطر	1940
الجزائر	1949
ليبيا	1958

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المرجع التالي: هاني عمارة، مرجع سبق ذكره، ص 147

[1] إبراهيم طه عبد الوهاب، **محاسبة البترول وفقا للنظم العالمية والمحلية ومعايير الجودة الدولية**،المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر2006،ص16.
[2] نفس المرجع، ص17.

الفرع الثاني: طرق استخراج النفط

تعود معرفة الإنسان بالنفط إلى بدايات تدوين التاريخ ومع ذلك لا تزال طرق البحث عن النفط معقدة وتتطلب إنفاقاً طائلا، وقد بلغت هذه الطرق من التطور التكنولوجي مدى بعيد، في إجراء المسحالسيزمي أو المغناطيسي أو الكهربي، برا و جوا وبحرا. وتقدمت باستخدام الحاسبات الآلية التخصصية.

أولا:التقنيات الحالية لاستكشاف البترول عالميا وإقليميا

يتطلب التنقيب عن النفط استثمارات مادية كبيرة، وخبرات تكنولوجية متطورة، وتمويلا مستمرا لخطط الاستكشاف،وتكامل عناصر تكرير النفط وصناعته، نقله وتسويقه.

وهدف التنقيب الواضح هو البحث عن مكامن تجمع النفط باستخدام مختلف أنواع المسح، والكشف جويا وأرضيا وجوفيا،ويعتبر الرشح النفطي مؤشرا إيجابيا لتحديد أغلب مناطق التنقيبإلى جانب البحث عن النفط في مصاعد بنائية معينة كالطيات المحدبة و القِباب.

وتشمل تقنيات التنقيب المسح الجيولوجي الطبقي، الذي تستخدم فيه أدوات الاستشعار عن بعد،كالصور الجوية الرادارية والتصوير بالأقمار الصناعية، إلى جانب الدراسات الميدانية بهدف تحديد العناصر الجيولوجية الرئيسية في مناطق معينة، وأنواع صخورها، وامتدادها السطحي وتراكيبها المتنوعة، ورسم خرائط جيولوجية لها وتقدير احتمالات تكون النفط في طبقات رسوبية معينة، وترتيبها وأعماقها وسمك الطبقات الخازنة المحتملة، وبعض خصائص المصائد البترولية، ثم تأتي بعد ذلك مرحلة المسح الجيوفيزيائي باستخدام الطرق السيزمية والجاذبية والمغناطيسية والمقاومة الكهربية.

ومع ذلك لاتستطيع جميع الدراسات الجيولوجية، الجيوفيزيائية والجيوكيميائية أن تحدد بدقة مواقع تجمعات النفط والغاز مهما كانت شمولية تلك الدراسات، إذ لابد من الحفر.

فهو العامل الحاسم في استكشاف النفط، ويرتبط النجاح فيه بالتجديد الدقيق لمواقع الآبار، وتقدير العمق المحتمل وجود النفط به في الطبقة أو الطبقات، وكفاءة برمجة الحفر ونظم معلوماته، للتعرف على الطبقات تحت السطحية في أثنائه وتقدير السمك والعمق لكل منهما.

ثانيا:المسح الجيولوجي الطبقي

ويعتبر التصوير الطيفي بالأقمار الصناعية ومنها سلسلة "لاندسات" التي أُطلق أولها عام 1972من أحدث طرق المسح الجيولوجي، لدراسة ثروات الأرض المعدنية والنفطية، ويمكن بواسطتها تحديد مناطق تسرب النفط إلى السطح، وأماكن الصدوع والطيات واستراتيجرافية الإقليم .

ويمكن تدقيق المعلومات المرجحة عن التراكيب الجيولوجية بواسطة أنظمة التصوير الراداري المحمولة بواسطة الأقمار الصناعية.والتي تعمل ليلا ونهارا، ولا تتأثر بالسحب، وتتيح تحديد الأحواض الرسوبية، والاختيار السليم لمواقع المسح الجيوفيزيقي التالي للمسح الجيولوجي.

ويشمل المسح الجيولوجيالطبقي الأولى استخدام مقياس الجاذبية الأرضية لتعرف مواقع الصخور وكثافاتها، واستنتاج بعض المعلومات عن التراكيب الجيولوجية للمكامن والمصائد النفطية.

ثالثا:المسح الجيوفيزيائي

يُعتبر المسح الجيوفيزيائي الأداة العملية لاستكمال المعلومات المفيدة وتدقيقها عن بنية الطبقات وتراكيب المكامن النفطية، وللحصول عليها في المناطق صعبة التضاريس كالمناطق البحرية والصحاري والصحاري الجليدية القطبية، ومناطق البراكين.

وقد أوجدت الحاسبات الآلية قدرات أفضل في معالجة المعلومات الجيوفيزيائية، مثلما تطورت استخدامات الفضاء في الثروات النفطية والمعدنية.

وتشمل الطرق الجيوفيزيائية الشائعة الاستخدام المسح السيزمي الذي يسمى أحيانا بالزلزالي والجاذبية، والمغناطيسية، والطرق الكهربية، ثم الطرق الأقل استخداما وهي قياس الإشعاع والحرارة عند أو بالقرب من سطح الأرض أو في الجو. وإذا كانت الطرق السيزمية والجاذبية هي أساسا أدوات للبحث عن النفط، فإن الطرق الكهربية تستخدم عادة للكشف عن المعادن، وغير أن الروس والفرنسيين يستخدمون الطرق الكهربية والمغناطيسية معا في البحث عن النفطوالمعادن .

رابعا :طريقة الجاذبية

تعتمد طريقة البحث بالجاذبية في حدود الأميال الأولى القليلة من سطح الأرض على قياس التغيرات الصغيرة في جذب الصخور للأجسامفوق سطحها إذ تختلف قوى الجذب من مكان لأخر طبقا لاختلاف كثافة الصخور تحت سطح الأرض، وبصفة عامة يُستفاد من طريقة الجاذبية في تحديد الأحواض الرسوبية وامتدادها وسمكها، وقد استخدمت طريقة الجاذبية في تحديد أماكن القباب الملحية في ساحل خليج المكسيك بالولايات المتحدة الأمريكية، وفي الكشف عن التراكيب المحدبة في وسط القارة الأمريكية التي تعد مكامن محتملة للسوائل الهيدروكربونية .

خامسا :الطريقة المغناطيسية

يُستخدم المسح المغناطيسي لقياس التغير في شدة المجال المغناطيسي للأرض من مكان لأخر، بسبب اختلاف التراكيب الجيولوجية، والتغيرات الطبوغرافية لأسطح صخور القاعدة، وتستخدم المغناطومترات في المسح المغناطيسي على الأرض ومن الطائرة أو السفن وبخاصة لتحديد سمك الطبقات الرسوبية الخازنة لنفط أو المعادن المغناطيسية.

وقد ساعدت الطريقة المغناطيسية على اكتشاف حقول نفطية عديدة في المملكة العربية السعودية، منها حقول الحوطة عام 1989م،والرغيب والنعيم والحلوة والهزمية والغينة في المنطقة الوسطى عام 1990م، ثم حقل مدين على الساحل الشمالي للبحر الأحمر عام 1993م .

سادسا :الطريقة الكهربية

تعتمد هذه الطريقة على اختلاف قياسات المقاومة النوعية الكهربية بين شتى أنواع الصخور، وبخاصة بين الملح والرسوبيات، ويسهل باستخدامها تحديد عمق صخور القاعدة بفضل ارتفاع قيم المقاومة النوعية لها .وإذا كانت التباينات في الخواص الكهربية للصخور الرسوبية محدودة، فان الصخور الجيرية الكتلية والانهيدريت تتميز بمقاومتها النوعية العالية . كذلك تستخدم طريقة الجهد الذاتي لإجراء قياسات على السطح بالميلي فولط للجهود الكهروكيميائية الناشئة في الأرض بالتفاعل الكيميائي الكهربي بين بعض المعادن والمحاليل ذات الخصائص الكهربي المتلامسة معها.

سابعا:الدراسات الجيوكيميائية

تهدف الدراسات الجيوكيميائية إلى تحديد الطبقات القادرة على توليد النفط، والصخور الخازنة للنفط وتحديد أنواع الهيدروكربونات الموجودة من نفط أو غاز أو مكثفات .

وتبدأ الدراسة الجيوكيميائية بالدراسات السطحية التي تشمل قياس كمية الغازات الممتصة على حبيبات التربة أو حبيبات الصخور تحت السطحية القريبة من سطح الأرض، وقياس الإشعاع الصادر من التربة ومحاولة تحديد أنواع البكتيريا التي تعيش وتنمو مع مختلف أنواع الهيدروكربونات وإجراء المسح الإشعاعي لتتبع هجرة الهيدروكربونات.

تساعد الدراسات الجيوكيميائية على تقويم أحواض الترسيب، وترجيح احتمالات تواجد تجمعات النفط والغاز التي أسفرت عنها طرق المسح الجيوفيزيائي وتقدير أعماق الصخور المولدة والخازنة والحابسة ونوعيات المصائد النفطية، وهي تخدم مباشرة اختيار أماكن الحفر.

ثامنا: الحفر الاستكشافي

عادة تحفر البئر الاستكشافي الأولى على قمة التركيب الجيولوجي المراد استكشافه، أو على الموقع المقدر نظريا أن يحقق اكبر إنتاج ممكن. ويراعي ما أمكن ذلك أن يكون تجويف البئر راسيا واختبار زاوية ميله كلما تعمق الحفر لإجراء التصحيحات المطلوبة عند الضرورة. ومع أن حفر البئر الأولي يعطي الدليل على وجود النفط، وتركيب المكمن النفطي وأعماق الطبقات الحاوية للزيت من سطح الأرض وخواصها،إلا أن تحديد الحقل النفطي وحساب كميات النفط المنتظر إنتاجها وتقدير الاحتياطي المرجح من النفط في الحقل يتطلب حفر أبار استكشافية أخرى حول البئر الأولي .ويجري في حالات عديدة حفر الآبار القاعية العميقة في الأماكن الملائمة لتجمع الزيت أو الغاز، لدراسة التركيب الجيولوجي والظروف الهيدرولوجية لتكوين الطبقات الرسوبية وكذا الآبار البارامترية لتدقيق المعلومات عن التراكيب الجيولوجية للصخور في منطقة البحوث الاستكشافية.

تاسعا: طريقة تسجيل الآبار

هي طريقة واسعة الاستخدام قبل حفر أبار النفط وفي أثناء الحفر وبعده، لتحديد الخواص الفيزيائية المختلفة للطبقات تحت سطح الأرض، من خلال إنزال أجهزة قياس متنوعة في الآبار لتحديد المقاومة النوعية الكهربية، والجهد الذاتي والتأثيرية ، والسرعة الصوتية والكثافة والخواص المغناطيسية وإطلاق أشعة وفوتونات جاما الطبيعية أو توليد أشعة جاما استجابة لقذف النيوترونات.[1]

المطلب الثالث:مشتقات النفط والخصائص العامة له

للنفط عدة خصائص وأنواع مختلفة من المشتقات لذلك سوف نعرض أهم هذه المشتقات وخصائصها.

الفرع الأول:مشتقات النفط

وتتمثل في السوائل،الغازات والمعادن الثقيلة ومواد أخرى كالتالي:

أولا-السوائل:[2]

نافتا النفط: سائل شفاف له رائحة تشبه رائحة الجازولين

كيومين:سائل شفاف ذو رائحة عطرية

سيكوهكسان: سائل شفاف له رائحة حلوة

[1] مهدي احمد رشيد، **جغرافيا النفط**، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، ص، ص،94 -108.
[2] هاني عمارة، **مرجع سبق ذكره**، ص، ص148-149.

سيكلو هيكسين: سائل شفاف ذو رائحة عذبة شديد الذوبان في الماء

دايكلوروبنزين: سائل شفاف أو اصفر شاحب له رائحة عطرية

زايلين: سائل شفاف له رائحة عطرية

طولوين: سائل شفاف له رائحة عطرية

نيتروبنزين: سائل زيتي يتراوح لونه بين الأصفر الفاتح والبني الغامق له رائحة تشبه رائحة تلميع الأحذية

هيكسان: سائل شفاف له رائحة تشبه رائحة الجازولين

ثانيا-الغازات:[1]

هناك تقريبا ثلاثة أنواع من الغازات: الغازات الخانقة، الغازات الملهبة،والغازات السامة.

الغازات الخانقة: هي متعددة مثل غاز الهيدروجين، الميثان وثاني أكسيد الكربون وهي جميعا تحل محل قدر من الهواء في جو العمل مما يقلل نسبة غاز الأكسجين.

الغازات الملهبة: مثل (الكلور، الفلور) تسبب تهيجا والتهابا بأنسجة الجلد والمسالك التنفسية وتأكل الأنسجة مما يؤدي إلى موت الخلايا

الغازات السامة:فمن أمثلتها(غاز أول أكسيد الكربون وغاز كبريتيد الهيدروجين)

ثالثا-المعادن الثقيلة والمواد الأخرى:

من ابرز تلك المعادن الثقيلة هي:[2]

الرصاص من أعراضه التسمم فقر الدم والإمساك شلل الأعصاب الطرفية الصداع الرعشة والتهاب الكليتين

الزئبق: التهاب الفم واللثة

النيكل: تسبب قروح وتقشر الجلد مع فقدان النشاط البدني والعقلي التهاب رئوي بل أحيانا يؤدي إلى سرطان الرئة

الكبريت: قصر التنفس

الفسفور: ضيق الصدر والصداع الألم الأسنان

[1] نفس المرجع، ص149.
[2] هاني عمارة، **مرجع سبق ذكره**، ص150.

رابع كلوريد الكربون: يسبب التهاب في الأغشية المخاطية بالأنف والعين الغثيان وإسهال وفقدان الشهية الصداع واضطراب النظر وفقدان الاتزان والارتباك، الالتهابات في الكلية والصفراء والكبد والجلد.

وهناك مشتقات أخرى نجسدها في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-2): المشتقات المستخرجة من برميل النفط

المادة المشتقة	النسبة المؤية %
البنزين	51.4
الديزل (المازوت)	15.3
وقود الطائرات (الكيروسين)	12.6
غازات مختلفة جافة وسائلة	08.2
فحم الكوك	05
وقود للسفن والمصانع ومحطات الكهرباء	03.3
إسفلت ومواد مشابهة	01.9
زيوت التشحيم	0.9
منتجات أخرى	01.4
المجموع	100

المصدر : من إعداد الباحثة عن مقال بعنوان **ماهو النفط؟** على الرابط التالي:

http //www.borsaat.com/vp/t/75560html., consulté le 10 -01-2017

الفرع الثاني: الخصائص العامة للنفط

للنفط خصائص هامة ترفعه فوق كل منتجات الطاقة البديلة وذلك فيما يلي [1]:

-النفط مادة سائلة لها رائحة خاصة ومتميزة ولونها متنوع بين الأسود والأخضر والبني والأصفر

-النفط مادة لزجة مختلفة بحسب الكثافة النوعية لمادة النفط الخام وهذه الكثافة النوعية متوقعة ومادة المتحددة بمقدار نسبة ذرات الكربون في مادة النفط الخام فكلما زادت الذرات الكربونية كلما ازدادت كثافته النوعية أو نقله والعكس بالعكس.

-النفط مادة تستخرج من باطن الأرض وبها الكثير من الشوائب العالقة أو المختلطة مثل الغاز المنفصل أو الممزوج وكذلك المياه والأملاح والرمال أو الشمع أو الكبريت.

[1] نبيلة بن جامع، **اثر تغيرات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، تخصص نقود ومؤسسات مالية، جامعة قالمة، 2015-2016 ، ص8.

-النفط مادة إستراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية مما يضفي عليها طبيعة دولية وأهمية خاصة.

-تبلغ المشتقات النفطية حوالي 80000 منتجا.

-النفط هو المصدر الرئيسي للطاقة ويعتمد عليه التطور التكنولوجي المعاصر والفن الإنتاجي السائد.

-تتركز معظم منابع أبار النفط في الدول النامية بينما يتوفر الفحم الحجري في الدول الصناعية.

-تعتبر تكلفة إنتاج النفط اقل من إنتاج كل البدائل الطاقوية الأخرى.

المبحث الثاني :الاقتصاد النفطي والصناعة النفطية

احتل النفط من بين المنتجات الرئيسية مكانة هامة في الاقتصاديات ليصنع بذلك لنفسه اقتصاد قائم بحد ذاته.

المطلب الأول: ماهية الاقتصاد النفطي

نتطرق في هذا المطلب إلى تعريف ومضمون الاقتصاد النفطي

الفرع الأول:تعريف الاقتصاد النفطي

يعتبر موضوع علم الاقتصادالنفطي من العلوم الاقتصادية الحديثة والمعاصرة وكانت البداية منذ فترة أواخر القرن التاسع عشر أوائل القرن العشرين وهي الفترة التي أعقبت استغلاله بصورة واسعة.وظهور مركز قوة وأهمية تأثير الثروة النفطية في مجال الشؤون السياسية والعسكرية على النطاق الدولي.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية توسع وازداد الاهتمام بدراسةتحليل مركز وأثار النفط اقتصاديا واجتماعيا وتكنولوجيا على الاقتصاد الدولي أو الإقليمي أو المحلي على حد سواء .

إن موضوع الاقتصاد النفطي يعتبر من العلوم الاقتصادية وأحيانا يطلق عليها بالعلوم الاقتصادية التطبيقية وأحيانا يطلق عليها بالعلوم الاقتصادية القطاعية أو الفرعية وذلك لكون موضوع ينص البحث فيه حول نشاطات الإنسان الواعية والهادفة والمتعلقة بالثروة الطبيعية معلومة ومعينة وهي الثروة النفطية(النفط والغاز) والذي يهدف إليه ذلك النشاط الإنساني بإيجاد هذه الثروة وتحويلها إلى منتجات سلعية تشبع وتلبي حاجات الإنسان.

أي انه ذلك العلم المتعلق بالنشاط الاقتصادي النفطي من إنتاج وتوزيع واستهلاك للسلعة النفطية[1].

الفرع الثاني:مضمون الاقتصاد النفطي

إن الاقتصاد النفطي يتضمن مجموعة النشاطات الاقتصادية المتعلقة في إيجاد وإنتاج وتوزيع واستهلاك السلعة النفطية، سواء كانت بصورة سلعية واحدة أو بصورة متنوعة ومتعددة تمر بمراحل مترابطة ومتكاملة مع بعضها البعض لتكوين مجموعة الاقتصاد النفطي وهي كالأتي:[2]

أولا-مرحلة البحث والتنقيب :

وهي المرحلة المتضمنة على مختلف الدارسات التحليلية والأعمال التطبيقية في الجوانب الفنية والجيولوجية والاقتصادية والتكنولوجية والهادفة نحو معرفة وتحديد الثروة النفطية، سواء كان من ناحية كميتها، أنواعها ونوعيتها وموقعها الجيولوجي والجغرافي وكذلك مدى سلامة الاستغلال الاقتصادي لتلك الثروة الطبيعية.

ثانيا-مرحلة الاستخراج والإنتاج النفطي:

وهي المرحلة الهادفة إلى استخراج النفط من باطن الأرض ورفعه إلى سطح الأرض ليكون جاهز أو صالحا للنقل والتصدير والتصنيع في الأماكن القريبة أو البعيدة وفي داخل المنطقة أو البلدة أو خارجه، وهذه المرحلة تتضمن النشاط المتعلق بتهيئة وصلاحية المنطقة النفطية للاستغلال الاقتصادي سواء كان من الجوانب الفنية أو التكنولوجية أو الإنشائية، كاستكمال حفر الآبار النفطية الناجحة وتحديد عددها وجعلها صالحة للإنتاج أو الاستخراج وإنشاء مختلف المعدات الميكانيكية والأبنية من مكامن وأنابيب نقل وتنقية صهاريج تنقية المجاميع .

ثالثا-مرحلة النقل النفطي :

وهي المرحلة الهادفة إلى نقل النفط الخام من مراكز أو مناطق إنتاجه إلى مناطق تصديره أو تصنيعه التكريري، وقد تكون مناطق تصديره وتصنيعه قريبة وداخلية وقد تكون بعيدة وخارجية.

رابعا-مرحلة التكرير والتصفية النفطية :

[1] محمد احمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1983، ص3.
[2] **نفس المرجع**، ص4.

وهي المرحلة الهادفة إلى تصنيع النفط في المصافي التكريرية بتحويله من صورته الخام إلى أشكال من المنتجات الصناعية النفطية والمتنوعة والمعالجة لسد وتلبية الحاجات الإنسانية إليها مباشرة أو العمليات التصنيعية لمراحل صناعة لاحقةومتعددة.

وهذه المنتجات النفطية المتنوعة بعضها أساسي أو رئيسي وبعضها ثانوي وبعضها خفيف كالبنزين والكيروسين وبعضها الثقيل كالإسفلت والشمع وبعضها المتوسط...الخ

إن هذه المرحلة الصناعية يطلق عليها بمرحلة الصناعة التحويلية، لأنها نشاط صناعي معتمد ومرتبط بالمادة الخام النفطية لتحويلها إلى منتجات مصنعة .

خامسا-مرحلة التسويق والتوزيع :

وهي المرحلة الهادفة إلى تسويق وتوزيعالنفط بصورته الخام أو منتجات نفطية إلى مناطق وأماكن استعماله واستهلاكه القريبة والبعيدة وعلى النطاق المحلي أو الإقليمي أو العالمي .

سادسا-مرحلة التصنيع البتروكمياوية:

وهذه المرحلة الهادفة إلى تحويل وتصنيع المنتجات السلعية النفطية إلى منتجات سلعية بتروكمياوية ومختلفة ومتنوعة تعد بالمئات كالأسمدة الزراعية والمنظفات المبيدات والإصباغ والمواد البلاستكية والأنسجة الاصطناعية...الخ.

إن هذه المرحلة تضم عدد واسع وغير محدود من نشاطات اقتصادية وصناعية مهمة وحيوية في مجمل الاقتصاد الوطني والعالمي.

المطلب الثاني:الصناعة النفطية

نتطرق من خلال هذا المطلب إلى كل من:

الفرع الأول : تعريف الصناعة النفطية:

وهي مجموعة النشاطات الاقتصادية والفعاليات أو العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة النفطية وسواء بإيجادها خاما وتحويل ذلك الخام إلى منتجات سلعية صالحة وجاهزة للاستعمال والاستهلاك المباشر أو الغير المباشر من قبل الإنسان.

ولقد أصبح شائعا ومعروفا لدى المعنيين بالشؤون الاقتصادية وكذلك هيئة الأمم المتحدة من التمييز والتفريق بين الصناعات المختلفة وبصورة خاصة بين الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية.

أولا-الصناعة الاستخراجية : تهدف إلى استخراج الثروات الطبيعية من باطن الأرض وتسويقها بعد إجراء مايستلزمه هذا التسويق من تركيز أو تنقية أو تعبئة ...أخ .

ثانيا-الصناعة التحويلية : فهي تهدف إلى تحويل تلك المواد الأولية إلى أشكال أخرى تزيد من مجالات استخدامها لخدمة المزيد من الأغراض الإنتاجية أو الاستهلاكية لهذا فإن الصناعة النفطية تكون على عدة مراحل وأنواع مختلفة وهي تجمع الصناعة الإستخراجية والصناعة التحويلية وحالاتها ومراحل الصناعات متكاملة فالصناعة النفطية تشمل إنتاج النفط والغاز أو النقل والتكرير والتسويق والتوزيع وكذلك الصناعات المرتبطة بها[1].

الفرع الثاني : خصائص الصناعة النفطية:

تتميز خصائص الصناعة النفطية في النقاط الرئيسية الموالية:[2]

-الصناعة النفطية تتطلب توفُر رؤوس أموال بكميات كبيرة بل وضخمة جدا من أجل استغلال الثروة النفطية بسبب تعدد وتنوع المراحل الصناعية.

-أن نسبة رأس المال الثابت في الصناعة النفطية تكون عالية وكبيرة مقارنة مع النسبة الصغيرة لرأس المال المتغير وهذا ناجم عن خصائص الثروة النفطية وكيفية استغلالها سواء كان ذلك من الجوانب الطبيعية والكيماوية أو الجيولوجية أو التكنولوجية.

-الصناعة النفطية تتطلب وتقوم على وسائل ومعدات عمل وإنتاج متطورة ومعقدة ومتقدمة فنيا وتكنولوجيا.

-النشاط الصناعي النفطي يعتمد بصورة كبيرة وغالبا على العمل المركب والعمل المتطلب بمهارات وفنيات عالية وتدريب خاص وتحصيل علمي متقدم وعالي.

- إن العرض والطلب على السلعة النفطية يتصفان بكون مرونتها معدومة في لمدى القصير.

-الصناعة النفطية وفي جوانبها التنظيمية والإدارية وكذلك طبيعة استغلال هذه الثروة تقوم على تركيز احتكاري سواء كان ذلك التركيز الاحتكاري ذو ملكية خاصة كما هو الحال في قيام الاحتكار الدولي النفطي أو تركيز احتكاري ذو ملكية عامة، ملكية وإشراف وإدارة للصناعة النفطية كما هو الحال في البلدان الاشتراكية أو في البلدان النفطية المنتجة .

-يتميز النشاط الصناعي النفطي بكونه يتضمن على عنصر "المغامرة والمخاطرة".

-إن المادة الأولية التي تقوم وتعتمد عليها الصناعة والنشاط النفطي هي مادة ناضبة وغير متجددة في الطبيعة أي أن حياة الصناعة النفطية هي لفترات زمنية معلومة ومحددة .

---

[1] رقية بوبكي، نور اليقين عرباوي، **مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013، ص10-11.

[2] محمد احمد الدوري، **مرجع سبق ذكره**، ص،ص6-8.

* **المغامرة والمخاطرة**: هو القيام بعمل كامل دون التحقق من تحقيق نجاح أي ربح ام خسارة، والمخاطرة تتركز في عملية البحث والتنقيب النفطي من خلال هدر أموال طائلة ومعدات تكنولوجية متطورة دون العلم بالناتج.

المطلب الثالث: مراحل الصناعة النفطية:

سبق وأن ذكرنا أن موضوع اقتصاد النفط يتضمن مجموع النشاطات الاقتصادية المتعلقة بإيجاد واستخراج وإنتاج وتوزيع واستهلاك للسلعة النفطية، سوءا كانت بصورة سلعية أولية خامة أو بصورة متنوعة ومتعددة لاحقة أي بصورة منتجات نفطية أو بصورة بتروكيماوية.

تعتبر الصناعة النفطية ذلك النشاط الإنساني الإنتاجي المركب والمتباين والمتنوع في مراحله ومجالاته الواسعة وغير محدودة.

وتترابط هذه المراحل وتتكامل مع بعضها البعض (بصورة عمودية خاصة وبصورة أفقية عامة) لتكوين مجموع الاقتصاد النفطي[1] .

وإن تلك النشاطات الإنسانية الاقتصادية تكون على عدة مراحل حيث قامت الدراسات الحالية ابتدءا من أواخر القرن العشرون، بإدراج جميع مراحل النشاط الصناعي النفطي تحت مرحلتين رئيسيتين وهما مرحلة المنبع(Amont / Upstream)ومرحلة المصب) (Aval/ Downstreamحيث نستعرض شرح كل مرحلة كالآتي:

أولا-مرحلة البحث والتنقيب :[2]

وهي المرحلة المتضمنة على مختلف الدراسات التحليلية والأعمال التطبيقية في الجوانب الفنية والجيولوجية والاقتصادية والتكنولوجية والهادفة نحو معرفة وتحديد تواجد الثروة النفطية سواء كانت من ناحية كمياتها وأنواعها وموقعها الجيولوجي والجغرافي أو من ناحية سلامة الاستغلال الاقتصادي لتلك الثروة الطبيعية.

إن هذه المرحلة من النشاط الاقتصادي النفطي يتوفر فيها عنصر المغامرة أي المخاطرة على تنوعها واختلافها من منطقة وبلد إلى أخر، وعنصر المغامرة والمخاطر مرتبط وناجم عن طبيعة هذه النشاطات حيث يتم إنفاق الرؤوس أموال كبيرة ولفترة زمنية ليست بالقصيرة، ولشيء مادي وكامن في باطن الأرض قد يعثر عليه أو قد لايعثر عليه بعد القيام بعمليات البحث عنه وحفر الآبار التجريبية

ثانيا-مرحلة الاستخراج أو الإنتاج النفطي :

وهي المرحلة الهادفة إلى استخراج النفط من باطن الأرض ورفعه إلى سطح الأرض ليكون جاهزا أو صالحا للنقل والتصدير والتصنيع في الأماكن القريبة أو البعيدة في داخل البلد أو خارجه، وهذه المرحلة تتضمن النشاط المتعلق بتهيئة وصلاحية المنطقة النفطية للاستغلال

[1] -Rabah Mahiout, '' **le pétrole Algérien**'',Editions EN.A.P, Alger,1974, PP 58-102.

[2] أمينة مخلفي، **إثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013،ص08.

الاقتصاديوسواء كان من الجوانب الفنية أو التكنولوجية أو الإنشائية باستكمال حفر الآبار النفطية الناجحة . وتحديد عددها وجعلها صالحة للإنتاج أو الاستخراج وإنتاج مختلف المعدات الميكانيكية والأبنية وأنابيب النقل والتقنية والصهاريج ....الخ . أم مرحلة الاستخراج النفطي مرتبطة ومعتمدة اعتماد مباشر بالمرحلة الأولى وهاتان المرحلتان تشكلان عملية إنتاج النفط أو ما يطلق عليه بالصناعة الاستخراجية النفطية.

ثالثا-مرحلة النقل النفطي :

وهي المرحلة الثالثة والهادفة إلى نقل النفط من مراكز أو مناطق إنتاجية إلى مناطق تصديرية أو تصنيعية التكررية ويتم ذالك بالوسائل التالية :

-الأنابيب : تقدمت هذه الوسيلة لدرجة إن قطر الأنبوب يصل أحيانا إلى 75 سم

-ناقلات النفط : هي سفن معدة لنقل النفط وقد وصلت حمولة بعض الناقلات إلى مليون برميل

-السكك الحديدية حيث يتم نقل النفط في عربات ذات صهاريج خاصة

-الطرقات: ينتقل النفط بواسطة شاحنات ذات الصهاريج

رابعا-مرحلة التكرار والتصفية النفطية :[1]

وهي المرحلة الهادفة إلى تصنيع النفط في المصافي التكررية بتحويله من مصدره الخام إلى أشكال من المنتجات السلعية النفطية المتنوعة والمعالجة لسد وتلبية الحاجات الإنسانية إليها أو العمليات التصنيعية لمراحل صناعية لاحقة ومتعددة .وهذا المنتجات النفطية المتنوعة بعضها الخفيف كالغاز الطبيعي بنزين سيارات وبعضها المتوسط كزيت الغاز .زيت الديزل وبعضها ثقيل كزيت الوقود والإسفلت والشمع .

خامسا-مرحلة التسويق والتوزيع:

وهي المرحلة الهادفة إلى التسويق وتوزيع النفط بصورته خاما أو منتجات نفطية إلى مناطق أو أماكن استعماله واستهلاكه القريبة أوالبعيدة وعلى النطاق المحلي أو الإقليمي أو العالمي.إن مراكز التوزيع قد تكون مراكز رئيسية أو فرعية بتوفير كافة معدات وأدوات التوزيع.

إن هذه المراحل الخمس المذكورة أعلاه تكون بمجموعها سوية العملية الإنتاجية النفطية أو مايطلق عليها بالصناعة النفطية.إلا إن هناك مرحلة صناعية أخرى لاحقة تتكامل مع

[1] محمد احمد الدوري، **مرجع سبق ذكره**، ص8.

المراحل رغم استقلاليتها عن تلك المراحل وحداثتها مقارنة مع تلك المراحل الأساسية الأولية للصناعة النفطية وتتدرج كالتالي.

مرحلة تصنيع البتروكيمياوي : وهي المرحلة الهادفة إلى تحويل وتصنيع المنتجات السلعية النفطية إلى منتجات سلعية بتروكيمياوية مختلفة ومتنوعة تعد بالمئات .كالأسمدة الزراعية ,المنظفات...الخ إن هذه المرحلة تضم عدد واسع وغير محدد من النشاطات اقتصادية وصناعية مهمة وحيوية في مجمل الاقتصاد الوطني العالمي.[1]

ويمكن إظهار مراحل الصناعة النفطية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(1-1): مراحل نشاط الصناعة النفطية

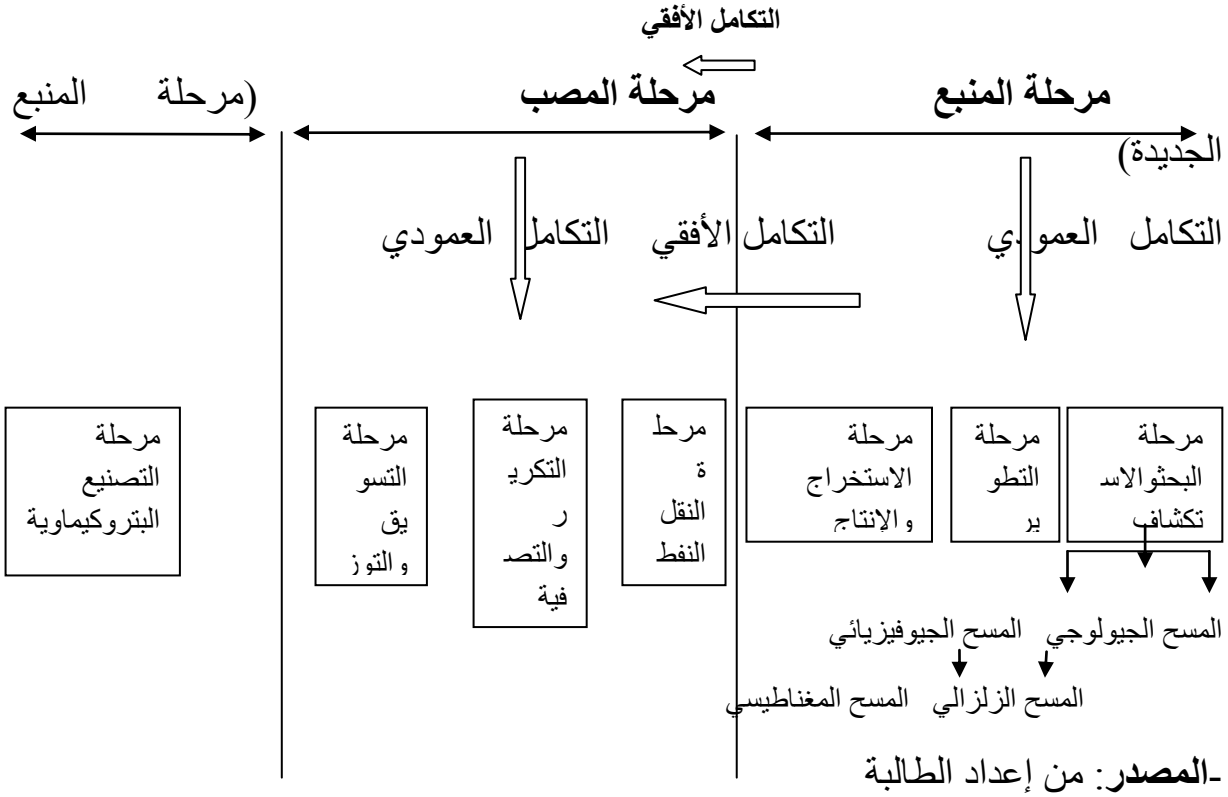

-**المصدر**: من إعداد الطالبة

المبحث الثالث: السوق النفطية العالمية

نظرا للأهمية التي يحظى بها النفط وأسعاره على المستوى العالمي سنتطرق في هذا المبحث إلى ماهية الأسواق العالمية لهذا المورد وذلك من خلال إلقاء نظرة حول التطورات التاريخية التي مرت بها أسواق النفط وتعريفها، وأنواعها، أهم الخصائص التي يتميز بها، والأطراف المؤثرة في هذه الأسواق.

[1] أمينة مخلفي، مرجع سبق ذكره، ص29.

المطلب الأول: التطور التاريخي لأسواق النفط

تعد الشركات العالمية الكبرى عامة والشركات الأمريكية خاصة الطرف الأول في نشأة سوق النفط بسبب ولادة الصناعة النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1859م حيث ترعرعت هذه الصناعة وتطورت في أحضان النظام الرأسمالي.

الفرع الأول: سوق النفط1945 -1986

أولا: سوق النفط ما قبل 1945

فترة السيطرة والتحكم الاستغلالي والاحتكاري تميزت هذه الفترة بسيطرة الشركات النفطيةالعالمية والتحكم الاستغلالي والاحتكاري على اقتصاديات البلدان النفطيةالنامية من جهة، وعلى سوق النفط العالمية من جهة أخرى من الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وفي الجوانب المتعددة لهذه السوق الحيوية من عرض وطلب وتسعير...الخ، حيث ترتب عن هذه السيطرة عدة آثار وخصائص ميزت سوق النفط العالمي في تلك الفترة بحيث تصب كلها في خدمة مصالح الشركات النفطيةالعالمية ومضرة لمصالح وموارد واقتصاديات البلدان النفطيةالنامية ونلخص أهم هذه المميزات والخصائص لسوق النفط كالآتي[1]:

-سيادة النمط الاستغلالي الكلاسيكي(الامتيازات النفطية القديمة) على النشاط الصناعي والاقتصادي النفطي في كل المناطق النفطيةالعالمية والتي جاءت مثلما ذكرنا لتخدم بالدرجة الأولى مصلحة ومنفعة الشركات النفطيةالعالمية ومصلحة بلدها الأم.

-إنشاء الكارتل*النفطي العالمي .

-تشويه هيكل اقتصاديات البلدان النفطية مع إضعاف عملية تطورها الاقتصادي والاجتماعي.

- تحديد مقدار ومستوى النشاط الصناعي النفطي بصورة غير متلائمة، إن لم تكن متناقضة الإمكانيات النفطية للبلدان النفطية المنتجة ومع ظروف ومتطلبات هذه البلدان.

-تحديد مقدار ومستوى الأسعار النفطية، وفق الصيغ والقواعد التي تحقق مصلحة ومنفعة الشركات الاحتكارية العالمية بصورة خاصة، والبلدان الأم لهذه الشركات بصورة عامة .

---

[1] ريمة بيطام ،**أسعار النفط انعكاساتها على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر2000-2014**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015 ص. ص.27-28.

* الكارتل: هو اتفاق ناتج عن تجمع مؤسسات وطنية، أو دولية لتحديد أسعار منتجات، فمثلا منظمة الأوبك هي الكارتل النفطي.

-تكريس صفة التبعية السياسية والاقتصادية للدولة النفطية إلى حكم الشركات الاحتكارية واقتصاديات بلدانها الأم .

-تحول النفط إلى مادة أساسية ورئيسية في هيكل المصادر الطاقية المستغلة في عالمنا المعاصر.

هذا بالإضافة إلى ذلك، فان السلعة النفطية أخذت تشكل نسبة عالية وكبيرة من مجموع السلع المتبادلة عالميا سواء للتصدير أو الاستيراد إلى جانب دور النفط وآثاره المالية(كمورد مالي) أو آثاره السياسية أو العسكرية أو الاجتماعية، وعلى النطاق العالمي أو على نطاق الدول وخاصة الدول النفطية المصدرة له بشكل خاص أو المستورد له بشكل عام

ثانيا: سوق النفط فترة 1945-1986 .

أن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وما تلاها كانت بداية فترة مرحلة جديدة، مرحلة التحول والتغير في ظاهرة التركيز الاحتكاري المنفرد وكذلك الحد والتقليص للآثار الناتجة عن ذلك، نتيجة لنمو وظهور قوى وعوامل جديدة لعبت دورا مؤثرا وفعالا في تغيير صورة سوق النفط العالمي، من سوق مغلقة ومسيطر ومتحكم بها من قبل الاحتكار النفطي للشركات السبع أو الثماني الكبار إلى سوق مفتوحة وتؤثر بها أطراف جديدة، وخاصة طرف البلدان النفطية النامية إلى جانب الشركات النفطية المستقلة فرغم الدور المحدود للدول المنتجة للنفط وخاصة الدول الحديثة العهد بالاستقلال إلا أن فترة السبعينيات، فترة تأميم المحروقات، جعلت من سوق النفط العالمي يتصف بالتوازن في مجال الاحتكار، فالدول المنتجة والمصدرة للنفط هي فقيرة من حيث تكنولوجيا الإنتاج ووسائل التصنيع المتطورة لكن لها السلطة في عملية التسويق وتسعيرة النفط خاصة بعد تشكيل التكتلات الاقتصادية مثل **"الأوبك والأوابك[1]"** التي عملت على خفض إلى حد كبير سلطة ونفوذ واحتكار الشركات السبع وبدأت الدول الأعضاء للتكتلات تكسب السيطرة على أسعار النفط، مثلما حدث في أزمة 1973 .أما الدول المستوردة والمستهلكة للنفط فسيطرت على نسبة قليلة من التسعيرة وبطرق غير مباشرة في حين أنها كانت الأقوى من جهة الإستراتيجية والتكنولوجيا وعمليات التصنيع بشتى وسائلها، وهو ما يتضح لنا في أزمة الثمانينات حين انخفض سعر النفط بسبب انخفاض الطلب عليه وكان لمنظمة الأوبك دور جد كبير في زعزعة مكانة الشركات الاحتكارية والحد من سيطرتها على السوق النفطية، وذلك من خلال النتائج التالية :

-فقدان الشركات العالمية لقوتها في تحديد الأسعار، بعد أن فرضت منظمة الأوبك حقها في تحديد قواعد وأسس الأسعار النفطية بما يخدم مصالحها الشخصية حيث قامت منظمة الأوبك

---

[*] **Opec** : organization of petroleum exporting countries.
*** Oapec** : organization arabic of petroleum exporting countries.
*** Opep** : organisation des pays exportateurs se pétrole.

برفع الأسعار وخفض الإنتاج مع حظر تصدير النفط إلى الو،م،أ وهولندا في سنة 1973 (من حوالي دولارين للبرميل إلى أكثر من 8 دولارات للبرميل) أي تقدر الزيادة بأكثر من./.40 والى 30 دولار سنة 1980 والى 34دولارا سنة 1981 وقد استطاعت أن تفرض ذلك لعدة سنوات 1974 -1981.

-فقدان الشركات العالمية الجانب الأكبر من النفط المعروف باسم نفط المساهمة، نظرا لسيطرة الدول النفطية على منابع النفط فيها .

-حرمان الشركات العالمية من تحقيق الأرباح الطائلة، بسبب تأميم صناعة النفط في الدول المنتجة والمالكة للمورد .

انعكست العوامل السالفة الذكر إيجابا على حجم وتطور التجارة العالمية للنفط حيث ارتفعت التجارة العالمية إلى نحو 33مليون برميل/يومياً سنة 1974م لتبلغ ذروتها عند 35 مليون برميل/يومياً سنة 1979م وقد ذهب جانب كبير من الواردات في سنة 1979 للتخزين في الدول الصناعية الغربية التي قامت باستخدامه للضغط نزوليا على الأسعار خلال النصف الأول من الثمانينات إلى أن انتهى الأمر بانهيار الأسعار إلى اقل من النصف سنة 1986م .

وقد انعكس هذا التطور سلبا على التجارة الدولية في النفط فانخفض حجمها إلى نحو 20 مليون برميل/يومياً سنة 1984م كما تقلص نصيب أوبك منها خلال الفترة (1984 -1974م) من نحو 80./. إلى اقل من 60./. بذلك أخذت سيطرة أوبك على السوق العالمية للنفط تتأكل في وقت غاب فيه التنسيق بين دول الأعضاء إلى جانب هذا حلت دول أخرى مثل: المملكة المتحدة والنرويج مكانة مهمة على الساحة العالمية لسوق النفط وهذا راجع إلى الاكتشافات الجديدة التي قامت بها خلال هذه الفترة .

الفرع الثاني: سوق النفط مطلع القرن 21[1]

عرف نصف العقد الأول من مطلع الألفية الثانية تقلبات حادة في أسعار النفط لم يألفها السوق النفطي منذ السبعينيات من القرن الماضي إذ بعد أن استقرت الأسعار عند معدل 25 دولار للبرميل خلال الأعوام الممتدة من 2000 الى2003 هي الفترة التي عملت خلالها منظمة الأقطار المصدرة للنفط بالدفاع على نطاق سعري يتراوح بين 22و28 دولار للبرميل باعتباره السعر الذي يمكن أن يحقق التوازن في الأسواق إلا أن هذه الصورة اختلفت تماما بدءا من عام 2004 مع ارتفاع الأسعار الذي بلغ ذروته عام 2006 حيث وصل 68.9 دولار للبرميل في حين لامست أسعار النفط في الأسواق المحلية(الخام الأمريكي الخفيف) 78 دولار ا للبرميل في الفترة ذاتها وعلى الرغم إن الأسعار أخذت بالتراجع التدريجي عام 2006 لارتفاع المخزونات التجارية خصوصا وقود التدفئة ليستقر نحو 58 دولار للبرميل.

[1]-http://alghad/m/articles/851495(2-2)/.com 2016/12/25 تم الاطلاع عليه

وفي عام 2014 ومع التراجع الكبير في أسعار النفط الذي انعكس بتغيرات شكلية مهمة في السوق النفطية التي دخلت حقبة سجل فيها العرض نمو أقوي من الطلب حيث يطرح هذا التراجع مشكلة كبيرة بالنسبة للعديد من الدول المنتجة التي يحتاج إلى سعر مرتفع من اجل تمويل نفقاتها أما المستفيد الأكبر من هبوط الأسعار هو الدول المستوردة .

المطلب الثاني: تعريف الأسواق النفطية وأنواعها :

يعرف السوق في النظرية الاقتصادية بأنه مجموعة من العلاقات المتبادلة بين قوى العرض والطلب، المؤثرة في كيفية تحديد سعر وفعالية تخصيص أي سلعة أو خدمة أو مورد اقتصادي في ومن هذا المنطلق سنتطرق في هذا المطلب لتعريف السوق النفطية وأنواعها.[1]

الفرع الأول: تعريف السوق النفطية

السوق النفطية :هي المكان الوهمي أو المعلوم مكانيا أو جغرافيا لحدوث عملية تبادل السلعة النفطية، خاصة الخام منها بين الأطراف المتبادلة.[2]

وهي أيضًا السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط، يحرك هذا السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق، هناك عوامل أخرى، كالعوامل السياسية، العسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية[3] .

ومما سبق نستخلص أن السوق النفطية هي المكان الذي يتم التعامل فيه بالمورد الأساسي والرئيسي في تنمية الاقتصاد وهو النفط وذلك طبقا لقوانين العرض والطلب.

الفرع الثاني: العناصر الأساسية للسوق النفطية

تتكون السوق النفطية من العناصر التالية:[4]

-المكان المعلوم أو الوهمي

-أطراف متبادلة بائعون أو عارضون ومشترون أو طالبون بصورة مباشرة أو غير مباشرة

-السلعة المتبادلة نفط خام أو منتجات أو الاثنين معا

---

[1] فتحي أحمد الخولي، **مرجع سبق ذكره**، ص150.
[2] محمد احمد الدوري، **مرجع سبق ذكره**، ص142.
[3] قويدري قوشيح بوجمعة، **"انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف، الجزائر، 2009 -2008، ص45.
[4] محمد احمد الدوري، **السوق البترولية بين النظرية و الواقع**، مجلة الإدارة والاقتصاد كلية الإدارة والاقتصاد،بغداد، 1996، ص30.

-وسائل وأدوات مسهلة ومكملة لعملية التبادل

-وجود السعر المعلوم و المحدد في مقداره الاسمي أو الفعلي

-زمن معلوم في حصول عملية التبادل

الفرع الثالث:مميزات السوق النفطية

تتميز السوق النفطية بالخصائص التالية:[1]

-**أنها سوق أكثر تنافسية**:حيث تتميز السوق بحرية بيع وشراء النفط أين أصبح السعر هو المسيطر في السوق ولم يفرض من قبل الشركات الاحتكارية كما انه يتميز بمرونة اكبر حيث تكون الشركات والدول المنتجة والمستهلكة في منافسة مباشرة في الصفقات

-**أنها سوق شفافة**: أصبحت السوق النفطية العالمية أكثر شفافية حيث أصبح من الضروري توفير المعلومات اللازمة حول العرض والطلب من أجل تقليل المخاطر الناجمة عن تقلبات الأسعار

-**أنها سوق غير مستقرة**: يرجع عدم استقرار السوق النفطية إلى تنامي أهمية النفط في الاقتصاد العالمي نظرا للاعتماد الكلي عليه في كل المجالات من جهة، ومن جهة أخرى عدم استقرار الأسعار بسبب تغيرات العرض والطلب ففي الوقت الذي يزداد فيه إنتاج النفط ويزداد المعروض منه نجد أن الأسعار تزداد ارتفاعا كما تتفاقم التقلبات في السوق بسبب العوامل السياسية المضاربات والتلاعب في السوق النفطية والتي تترك أثارا على الأسعار .

المطلب الثالث: الفاعلون في السوق النفطي :

-**من ناحية الدول المنتجة:**تمثلت في:

-**منظمة الأوبك OPEC**:لقد عرفت سنوات الخمسينات أزمة حقيقية بين الدول المنتجة للنفط خاصة العربية منها والشركات الاحتكارية بحيث أن محور الخلاف تعلق أساسا حول مطالبة الدول المنتجة لنفط بتحسين مداخليها من العوائد النفطية غير أن الشركات النفطية لم تعطي أهمية لذلك وبقيت مصممة على استغلال الموارد النفطية لهذه الدول وببغداد 10 سبتمبر 1960 أسس الموردون الأساسيين لسوق النفط العالمية فنزويلا العراق إيران الكويت والعربية السعودية منظمة البلدان المصدرة لنفط ويعود السبب الرئيسي لإنشاء المنظمة إلى التخفيض الذي قامت به الشركات النفطي في الأسعار المعلنة لنفط دون استشارة حكومات

[1]سمية موري، **اثر تقلبات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة غير منشورة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التسيير الدولي للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان،2015، ص30.

لدول المنتجة في سنة 1959 وهذا ما نتج عنه خسائر كبيرة في إيرادات الدول المنتجة التي بلغ 15% حيت أن هذه النقطة كانت نقطة تحول كبرى في تطور العلاقات الاقتصادية الدولية .

انضمت إلى هذه المنظمة بالتدريج 8 دول هي:قطر في 1961 لبيا واندونيسيا 1962 الإمارات العربية المتحدة 1967 الجزائر 1969 نيجيريا 1971 والإكوادور 1957 ثم انسحبت الغابون سنة 1995 وانغولا 1973[1].

-**الدول المنتجة خارج الأوبك**: بعد الانزلاق الذي عرفته أسعار النفط في أوائل سنة 1988 أحست الدول المصدرة لنفط غَير الأعضاء في الأوبك بخطورة الوضع فبادرت مصر بدعوة كبار الخبراء في الدول المصدرة غير الأعضاء في الأوبك للاجتماع فعقد يوم 8/3/1988 بمشاركة كل من مصر،المكسيك، أنغولا ماليزيا،الصين،كما شاركت كولومبيا مَترددة وهكذا أكدت المجموعة أنها لا تستطيع الوقوف موقف المتفرج من السوق النفطية، وان حماية مصالحها الفردية والمشتركة تتطلب أخذ مواقف ايجابية مع الأوبك ومحاولة ضم أكبر عدد ممكن من المصدريين غَير الأعضاء إلى هذا التنظيم التلقائي غَير الرسمي والذي أطلق عليه اسم " indépendant petroleumexporting countries الدول المستقلة المصدرة لنفط.

-من ناحية الدول المستهلكة:

الوكالة الدولية للطاقة(IEA: I: international E: énergy A: agency)

الشركات النفطية العالمية(الشقيقات السبع):

سيطرت مجموعة من الشركات على صناعة النفط العالمية،وهي مملوكة أساسا لمصالح و.م.أ، بريطانيا،هولندا،هذه الشركات كانت تسيطر على 80% الإنتاج النفطي العالمي،كما أنها تمتلك 70 % من صناعة التكرير العالمية تعمل بشكل مباشر أو عن طريق شركات مملوكة لها،كذلك تمتلك أكثر من 50% من ناقلات لنفط، تتواجد في الولايات المتحدة إدارة خمسة من هذه الشركات تقوم برسم السياسات العامة أكبر هذه الشركات هي:

اكسون، غولف ،تكساكو، موبيل أويل ،وتشفرون بالإضافة إلى الشركتين الهولندية "شل " والبريطانية"بريتش بَتروليوم" وهذا لا يجب أن نهمل المراكز المهمة لشركات البترولية الوطنية:ومن بينها أرامكو،شركة النفط الإيرانية ، بريتش المكسيكية.....الخ

[1]رحيل برايجي، **تقلبات أسعار النفط في السوق وأثرها على النمو الاقتصادي**،مذكرة غير منشورة لنل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية عوم التسيير، جامعة سكيكدة، 2015 ص-ص16- 17.

وتؤثر الشركات النفطية على السوق النفطية من خلال التأثير على السعر بتطوير أساليب الإنتاج والبحث والتنقيب[1]

[1]قويدري قوشيح بوجمعة، **مرجع سبق ذكره**، ص -ص59-61.

خلاصة الفصل

لقد تناولنا في هذا الفصل عموميات حول النفط، حيث تطرقنا إلى كل الجوانب النظرية للنفط، وأسعار النفط، والأسواق العالمية للنفط واستخلصنا .

إن النفط مادة إستراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية، وعوامل السوق كما يتميز النفط بالعديد من الخصائص التي تميزه عن غيره من السلع البديلة مما يضفي عليه أهمية خاصة

تتميز السوق النفطية بالعديد من الخصائص التي تجعلها تحتل مكانة هامة على الصعيد الدولي والعالمي .

ويتأثر سلوك الأسواق العالمية النفطية بالعديد من الأطراف التي تسيطر عليها كمنظمة الأوبك والشركات النفطية العالمية الكبرى.

تمهيد:

يمثل النفط العربي المحرك الأساسي للسوق النفطية العالمية ومن ثم تمثل عوائده نبض مداخيل الكثير من الدول العربية حتى أصبحت تسمى بالاقتصاديات الريعية، حيث يتميز اقتصادها بالقوة نتيجة امتلاكها للنفط .

ولقد تشاركت الجزائر مع تلك الاقتصاديات في هذه السمة، وأصبحت هناك علاقة ارتباط تشابكيه بين الاقتصاد الوطني وقطاع المحروقات حتى أصبح تحديد، وضعيته استقرارا أو اختلالا يتوقف على حركة أسعار النفط وعوائده ما جعله عرضة للصدمات الخارجية، مما أصبح لزاما علينا معرفة أهم المتغيرات التي تتحكم في هذا القطاع .

لقد شهد قطاع المحروقات عدة تطورات منذ حصول الجزائر على استقلالها السياسي ومن ثم استقلالها الاقتصادي من خلال قرار التأميم سنة 1971، وتوالت التطورات من خلال الانفتاح على الاستثمار الخارجي فتدفقت رؤوس الأموال الأجنبية محاولة بسط سيطرتها على المكامن النفطية الجزائرية لتتفطن الجزائر بعد ذلك بضرورة بقاء الدولة مسيطرة على ثرواتها الباطنية فأصدرت قانون 06-11 الذي كان نقطة انعطاف للاستثمار الأجنبي في المحروقات بالجزائر.

ومن خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى إبراز التأصيل النظري للنفط في الجزائر مع الوقوف عند ابرز المحطات التاريخية التي مر بها قطاع المحروقات في الجزائر والأهمية التي يحظى بها منذ ظهوره إلى يومنا هذا .

المبحث الأول: واقع قطاع النفط في الجزائر

سوف نلقي الضوء في هذا المبحث على النفط في الجزائر اكتشافه وتطوره من خلال ثلاث مطالب.

المطلب الأول: التأصيل النظري للنفط في الجزائر

لقد ظهرت في شمال البلاد مؤشرات نفطية على سطح الأرض مثل بئر تليوانت (جنوب غرب غليزان) الذي تم اكتشافه سنة 1915 إضافة إلى واد قطرين (جنوب سور الغزلان)، و قد كانت سنة 1956 هي بداية الإنتاج الفعلي للنفط في الجزائر، إذ بلغ إنتاج واد قطرين (بئر نفطية) ما يعادل 308.7 ألف طن خلال الفترة (1946-1956).

وبعد الحرب العالمية الثانية برزت أهمية النفط كمصدر أساسي وإستراتيجي من مصادر الطاقة ما جعل فرنسا تسعى إلى استغلال الثروة النفطية في الجزائر، فتولت الشركة الفرنسية للنفطCFPA، الشركة الوطنية للنفط SNREPAL وشركة التنقيب واستغلال النفط في الصحراء CREPS مهام التنقيب عن آبار نفطية خاضعة للسيطرة الفرنسية،[1] وفي يناير 1956 تم اكتشاف حقل عجيلة كأول بئر نفطية هامة في الصحراء، وفي جوان 1956 تم اكتشاف حقل حاسي مسعود أكبر الحقول النفطية في الجزائر،[2] وفي نوفمبر 1956 تم اكتشاف حقل حاسي الرمل للغاز الطبيعي بطاقة إنتاجية أولية قدرت بمليون متر مكعب.

وفي نوفمبر 1958 جاء قانون النفط الصحراوي يشجع رؤوس الأموال الخاصة سواء كانت أجنبية أم فرنسية للاستثمار في الميدان النفطي في الجزائر، فتوالت الاكتشافات وبدأ الإنتاج والتصدير الذي تطور من 0.4 مليون طن سنة 1958 إلى 20.7 مليون طن سنة 1962، والجدول التالي يوضح تطور هيكل الاستثمارات خلال الفترة(1959-1962). [3]

[1] Rabah Mahiout, **le pétrole Algérien**, OP- Cité, p 106-113

[2] محمد أمين سني، **تطور القدرات الطاقوية للجزائر**، دراسة حول مكانة الجزائر في السوق الدولية، أضيف بتاريخ 28 افريل 2003 على الموقع الالكتروني:

http://snimedianine.Maktoobblog. com./1480812 consulté le 29/03/2017

[3] Rabah Mahiout ,Op- Cité, p106-113.

الجدول رقم (2-1): تطور هيكل الاستثمارات في الجزائر(1959-1962)

السنوات	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع البترولي
1959	845	1345	1450
1960	1630	1500	1520
1961	995	2435	1230
1962	210	1720	920
المجموع	3680	7000	5120

Source : Abdelatif Benachenhou « l'expérience algérienne de planification et de développement (1962-1982) » , Algérie, opu 1982, p03.

ويرتكز النفط الجزائري في منطقتين رئيسيتين وهما منطقة شمال الصحراء واهم حقولها حاسي مسعود والذي يعد من اكبر الحقول في العالم، وبالقرب منه توجد حقول أخرى مثل قاسي الطويل والعقرب والقاسي وغور الباقل، وحوض الحمرة وحاسي الرمل وحاسي بركين، إضافة إلى حوض غدامس والذي اكتشف حديثا ويقع في الجنوب الشرقي لحاسي مسعود.

أما المنطقة الثانية فتشمل مجموعة حقول شرق الصحراء وتقع بالقرب من الحدود الليبية على بعد نحو 480كلم جنوب شرق المجموعة السابقة، وتغطي التكوينات النفطية هنا مساحة يبلغ 1580كلم^2 واهم حقولها حقول عجيلة وتقنتورين، وزاررتين وايجلي، ولازالت الاكتشافات النفطية متواصلة في الجزائر حيث انه و« خلال عام 2011 وحسب وزير الطاقة والمناجم السابق يوسف يوسفي، تم اكتشاف حقلين للنفط احدهما كان في شمال شرق البلاد في ولاية تبسة، والثاني يقع بين ولايتي البيض وبشار في جنوب غرب البلاد وأشار الوزير السابق إلى انه تم تحقيق اكتشافين آخرين غازيين في منطقة تلمزاية الواقعة بين البيض وبشار، وجبل درمون في جنوب تبسة وأفاد الوزير السابق بان الاكتشافات في مجال المحروقات بلغت سنة 2011 حوالي 20اكتشافا جديدا، وفي عام 2010 وصلت الى29 اكتشافا كانت اغلبها واقعة في أحواض جنوب الجزائر، وتحديدا في حاسي بركين وايليزي » [1]

[1] وجدان غربي، **اثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة،2015-2016، ص 40.

وخلال النصف الأول من سنة 2012 بلغت الاكتشافات النفطية الجديدة والتي حققتها الشركة الوطنية سونطراك ومقدارها 13 اكتشافا، وتأمل الشركة إلى تحقيق المزيد من الاستثمارات في مجال اكتشاف النفط في مناطق عدة من الجزائر، وهي الاستثمارات التي من شانها توسيع دائرة الاستكشافات الحالية والتي تحتوي على 100الف كلم^2 [1]، وفي ذات السياق أعلنت شركة سونطراك رفقة الشرطة الألمانية "ايون روهر غاز" من اكتشافات جديدة من النفط والغاز بحوض حاسي بركين النفطي بمدينة حاسي مسعود خلال شهر جويلية من عام 2012، وحسب مدير فرع الشركة الألمانية في الجزائر "فرانك سيفرتشن" أن الاكتشافات في الجزائر تعد مرحلة جديدة لنشاط التنقيب والإنتاج،[2] وهذا يدل على أن الجزائر لازالت تملك احتياطي نفطي وطاقوي لا يستهان به، فحسب وزارة الطاقة الجزائرية فان منطقة الصحراء الكبرى لازالت تحتوي على احتياطات نفطية ضخمة ، كما انه في شمال الجزائر هناك احتياطي نفطي غير مكتشف بشكل كامل وهذا بسبب التضاريس الوعرة لهذه المنطقة، رغم اكتشاف حقول صغيرة من النفط والغاز.[3]

المطلب الثاني: مميزات الثروة النفطية الجزائرية

سنتطرق إلى مميزات النفط الجزائري وما يجعله مميزا عن باقي الدول الأخرى .

-ميزة النفط الجزائري

تتمثل مزايا التفضيل لمنتوج النفط بين أنواعه في المزايا الطبيعية التي يمتاز بها كل نوع من أنواع النفط و التي تتدخل في تحديد إحدى مكونات قوته التنافسية، ويتميز النفط الجزائري بالخصائص التالية:

-القرب من الأسواق: إن الموقع الجغرافي للجزائر يعطيها أفضلية كبيرة لقربها من الأسواق الأوروبية خاصة مقارنة بدول الشرق الأوسط مما يجعل منتجاتها النفطية والغازية في وضع تنافسي أفضل، فمن ناحية النفط الخام وجدت الجزائر النفط الليبي منافسا لها بسبب قربه من موانئ التسليم الإيطالية، ومن ناحية الغاز الطبيعي يبقى المنافس الكبير للجزائر هو الغاز الروسي من حيث الاحتياطي (بما يعادل 47650مليار م سنة 2006) وسهولة نقله عبر الأراضي الأوروبية إلى شمال وشرق أوروبا فيصبح أقل كلفة لان عملية النقل تتم برا عبر أنابيب الغاز عكس الغاز الجزائري الذي يتم نقلة عبر الأنابيب البحرية.

[1] http//www. Nukudy.com/ 14494ajouté le24-06-2012 consulté le 28/04/2017
[2] http//www. argaam.com/ article de tail/ 282236 consulté le 28/04/2017
[3] http//www. Anbamoscow.com/aworld economy/ consulté le 28/04/2017

وقد كانت الجزائر تعاني أيضا من منافسة الغاز الهولندي والنرويجي بسبب قربهما من بعض المناطق الأوروبية، إذ يتم الربط بينهم بشبكات توزيع الغاز فقط، وبالمقارنة مع هذه الدول تبقى الجزائر من حيث الموقع الجغرافي في وضع أفضل و ذلك بتواجدها في محيط شعاع دائرة جغرافية أقصاها 200 كلم فميناء أرزيو يبعد عن بعض مدن السواحل الأوروبية بـ 1410 كلم عن فرنسا، 1540كلم بالنسبة انجلترا أما بالنسبة للسوق الأمريكية فتصل المسافة بين موانئ الجزائر والسواحل الشرقية الأمريكية بين 3300كلم و4000 كلم مقارنة بالشرق الأوسط وروسيا مما يجعل الجزائر تستفيد من الفرق في التكلفة و المدة الزمنية لتوصل النفط إلى مناطق الاستهلاك.

أما السوق الآسيوية فتبقى بعيدة جغرافيا عن الجزائر، ويتميز النفط الجزائري بصعوبة وصوله إلى هذه الأسواق ما يجعله في وضع أقل تنافسية مقارنة مع دول الشرق الأوسط ودول وسط آسيا، وتبقى السوق الأفضل لنفط الجزائري هي أوروبا بالرغم من أن البعد الجغرافي لا يعكس عدم إمكانية الوصول إلى الأسواق إلا أنها من أسباب ارتفاع التكاليف وانخفاض الربح المحصل.

أما من حيث الجودة والنوعية فإن النفط الجزائري يتميز بنوعية جيدة مقارنة بأنواع النفط المصدرة من قبل دول الأوبك، فالنفط المستخرج من واد قطرين بلغت كثافة 0.83 فهو يحتوي على 34% بنزين 24 %غازوال 32% وقود التدفئة، 8% زيت و1% برافين.[1]

ويتضمن نفط الجزائر الأساسي المعروف بـ "صحاري بلند" خصائص إيجابية من حيث خلوه من الكبريت وتميزه مقارنة بالنفط العربي الخفيف كما أنه قريب الشبه بنفط بحر الشمال، والجدول التالي يبين مميزات الجودة بين أنواع مختلفة من النفط لبعض دول الأوبك

[1] Rabah Mahiout **,« le pétrole algérien** »,OP Cité p109

الجدول رقم (2-2): مميزات الجودة بين أنواع مختلفة من النفط لبعض دول الأوبك

البلد	نوع البترول	درجة الكثافة النوعيةAPI	نوع المنتجات البترولية المستخرجة		
			ثقيل	متوسط	خفيف
السعودية	متوسط	34.2	48.5	31.0	20.5
	ثقيل	27.3	60.75	23.25	16.0
الكويت	متوسط	31.3	55.23	25.30	19.36
	متوسط	34.3	47.50	30.25	22.25
إيران	متوسط	31.3	52.0	26.85	21.15
	ثقيل	36.1	44.4	30.60	25
العراق	متوسط	34.0	50.0	28	22
	ثقيل	44.0	29	36	35
الجزائر	خفف	27.1	48.0	40	12
النيجر	ثقيل	34.2			

المصدر: محمد الدوري، **مرجع سبق ذكره**، ص12-13.

من خلال الأرقام الواردة في الجدول أعلاه تتضح الميزة النوعية للنفط الجزائري، إذ يتميز بدرجة كثافة عالية جعلته من بين أفضل النفوط إنتاجا للمشتقات الخفيفة، إضافة إلى قلة نسبة الكبريت فيه و هي مميزات جيدة، و قد بلغ سعر النفط الجزائري "صحاري بلند" ما يقارب 38.4 دولار للبرميل سنة 2004 ليرتفع إلى 66.1 دولار للبرميل سنة 2006، 74.7 دولار للبرميل سنة 2007 ثم إلى 98.9دولار للبرميل سنة 2008 أي بزيادة سنوية قدرها 32.4%.[1]

المطلب الثالث: الثروة النفطية في الجزائر

تمتلك الجزائر ثروة نفطية هائلة يمكن توضيحها كما يلي:

[1] تقرير المدير العام السنوي لمنظمة الأوبك سنة2008 أعداد مختلفة

الفرع الأول: بالنسبة للنفط الخام: تزخر الجزائر بإمكانات نفطية هائلة تجعل لها وزنا مهما في السوق النفطية العالمية ، فهي تحتل المركز السابع عربيا من حيث احتياطات النفط بمعدل 1.01% سنة 2012 حسب التقرير السنوي لمنظمة الأوبك لسنة 2013

الشكل(2-1): تطور الاحتياطات من النفط الخام في الجزائر خلال الفترة (1988-2012).

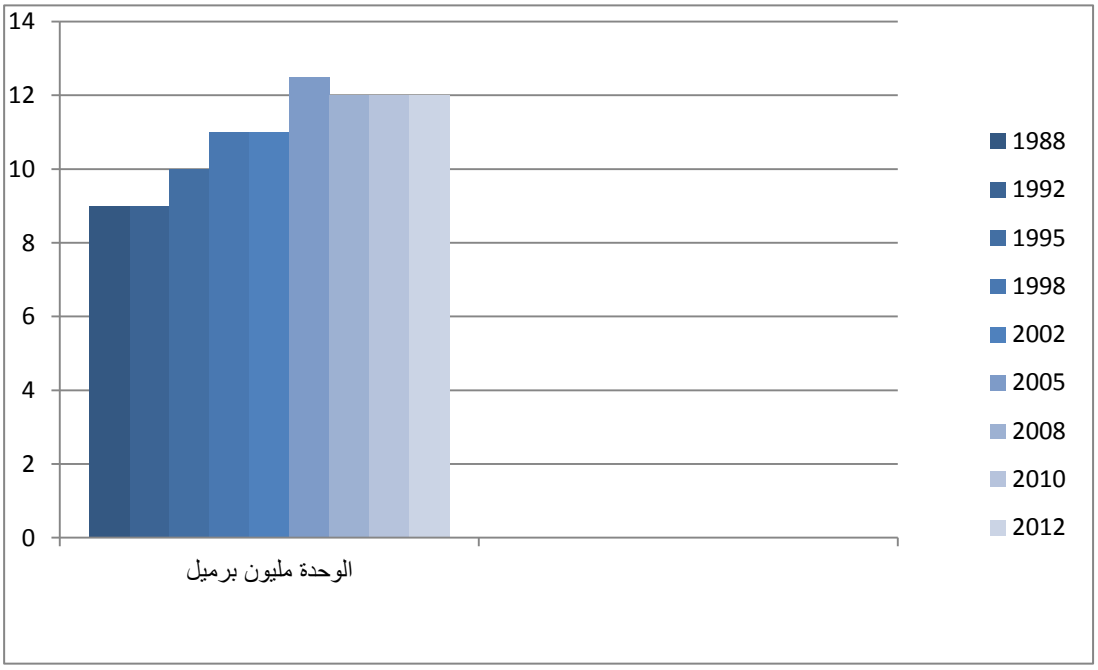

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على إحصائيات منظمة الأوبك 2012

من خلال الشكل (2-1) اتضح لنا الإمكانات التي تزخر بها الجزائر، فمن حيث النفط الخام ارتفع مقدار الاحتياطي المؤكد من النفط الخام من 9979 مليون برميل سنة 1995 إلى 11800 سنة 2003ثم 12200 مليون برميل سنة 2008 ليبقى مستوى الإنتاج ثابتا إلى غاية2012 أي بـ 12200 مليون برميل يومي.

أما من حيث الإنتاج يمكن رصد تطوره من خلال الشكل التالي:

الشكل(2-2): تطور الإنتاج من النفط الخام في الجزائر خلال الفترة (1998-2012).

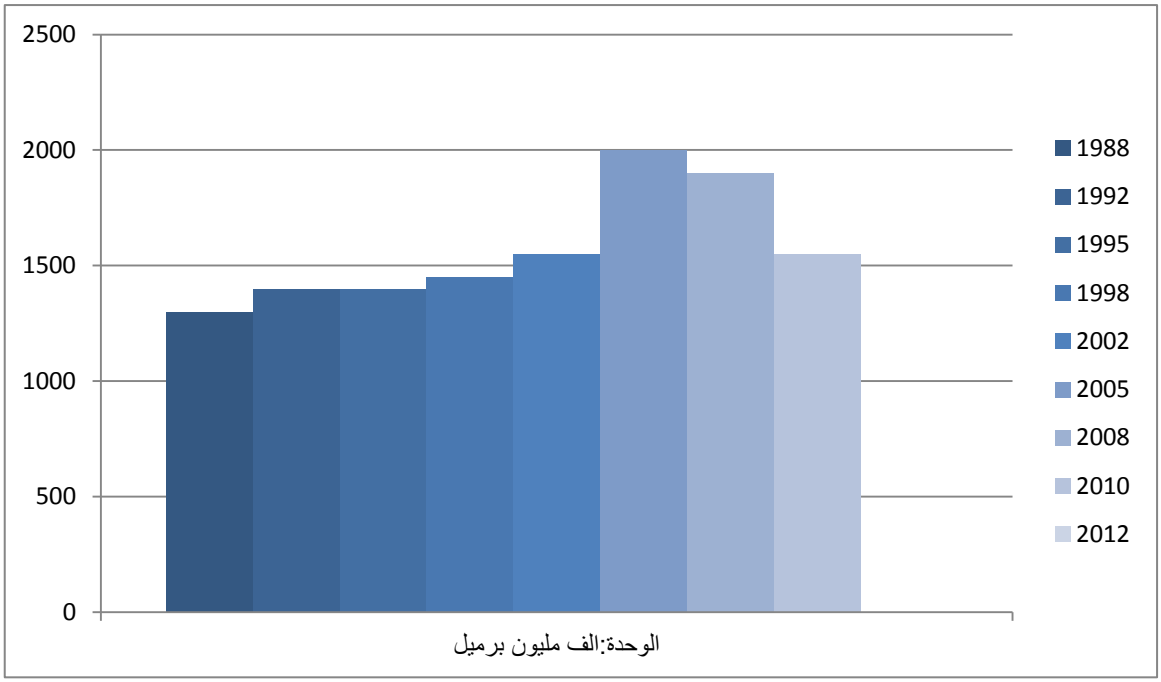

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على إحصائيات منظمة الاوبك2012

من خلال الشكل رقم (2-2)يتضح لنا تطور الطاقة الإنتاجية للنفط الخام في الجزائر، و لعل ذلك راجع إلى الجهود المبذولة في الاستكشاف والبحث والتنقيب، ولان صناعة النفط تتطلب مهارات فنية وتكنولوجية عالية إضافة إلى ضخامة رأس المال، فتحت السلطات الجزائرية المجال أمام الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات من خلال قانون المحروقات رقم 07-05 لسنة 2005 و الذي فتح المجال للمستثمرين الأجانب من خلال المناقصات، و قد بلغ عدد هذه الشركات ما يفوق 50 شركة تنشط بالشراكة مع سوناطراك، وحسب تقارير منظمة الأوبك ارتفع الإنتاج الجزائري من 776 ألف مليون برميل يومي سنة 2001 ليبلغ 1.356 مليون برميل يومي سنة 2008 ثم 1161.6 سنة 2011 و 1199.8 سنة 2012، وخلال الفترة الممتدة من 20122004-) تم اكتشاف عدة حقول من النفط الخام و الغاز الطبيعي.

الفرع الثاني: بالنسبة للغاز الطبيعي: تختلف ظروف الغاز الطبيعي عن ظروف النفط الخام، ففي الوقت الذي يتصف فيه النفط بالقابلية التجارية في السوق العالمية وسهولة نقله نجد أن الغاز لا يتصف بمثل هذه السهولة من القابلية التجارية ولا يمكن تخزينه، وبالتالي لا يمكن الحديث عن الاستخدام التجاري لحقول الغاز إلا من خلال توفر شبكة نقل وتوزيع وتسويق وكذلك مصانع تمييع، الأمر الذي يتطلب تكاليف رأسمالية عالية جدا على صعيد تكاليف النقل بالأنابيب أو على صعيد التمييع والنقل البحري وتشري الإحصاءات أن صناعة الغاز الطبيعي تتطلب استثمارات ذات كلف عالية تتراوح من 10-15مرة أكثر من تكلفة

استغلال النفط، ويمكن توضيح تطور الاحتياطات من الغاز الطبيعي في الجزائر في الشكل التالي:

الشكل(2-3): تطور احتياطات الجزائر من الغاز الطبيعي(1988-2013).

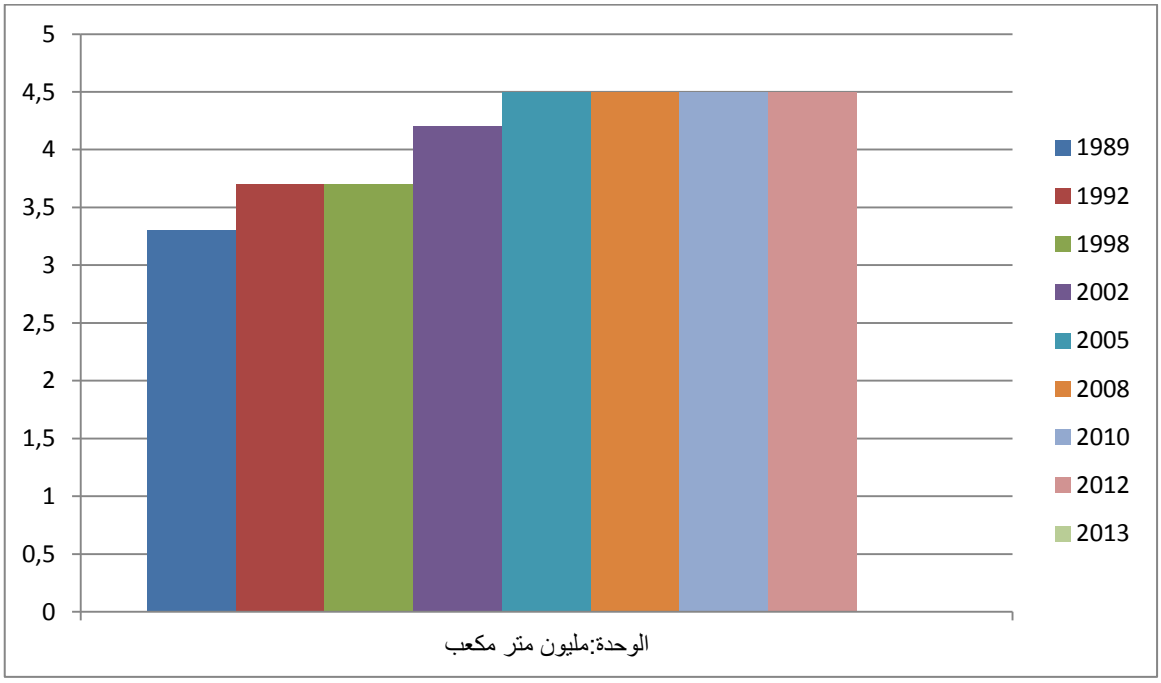

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على إحصائيات منظمة الأوبك 2013

تملك الجزائر احتياطات مهمة من الغاز الطبيعي قدرت سنة 1989ب 4077تريليون م لترتفع سنة 2008 إلى 4504 تريلون م ، وتعد الجزائر ثاني ممون لأوروبا بحاجياتها من الغاز بعد روسيا، وأهم الحقول التي تضمن الإنتاج الجزائري هو حقل حاسي الرمل الذي ينتج 96% من الغاز الطبيعي الجزائري وتؤمن صناعة الغاز نحو 76% من إيرادات التصدير في الجزائر و 76% من الناتج المحلي، و تعتبر الجزائر ثاني أكبر مصدر عاملي للغاز المسيل إضافة إلى تصديرها للغاز الطبيعي بواسطة الأنابيب إلى كل من إيطاليا ، إسبانيا والبرتغال[1] .

المبحث الثاني: النفط في الجزائر قبل الإصلاحات.

تميزت فترة بعد الاستقلال باعتماد الجزائر على عوائد صادراتها النفطية لتمويل احتياجاتها التنموية وذلك بالرغم من ضعف هذه العوائد التي كانت ضئيلة نتيجة لضعف حصة إنتاج النفط الجزائري بالمقارنة مع الإنتاج النفطي للشركات الفرنسية والأجنبية، علما أن متوسط إجمالي إنتاج البلد كان مقسما خلال فترة 1962-1965 حسب النسب على النحو

[1] مجلة الاقتصاد والأعمال،عدد خاص اكتوبر1999

التالي، 72% لصالح الشركات الفرنسية و17.86% لصالح الشركات الأجنبية، بينما قدر متوسط إجمالي إنتاج الجزائر 10.75% أي ما يعادل 2مليون طن من مجموع 20.6 مليون طن سنويا، هذا ما شجع على التفكير بجدية من اجل البدء في عملية الاستغلال الشامل للثروات النفطية الوطنية من خلال الشركات الوطنية لنقل وتسويق المحروقات "سونطراك"، ثم وضعت مخططات تنموية مهمة وهذا ما سنتطرق له في المطالب الموالية.

المطلب الأول: دور قطاع النفط في تمويل المخططات التنموية

تمثلت في جملة من المخططات والتي سنتطرق لها كالأتي:

أولا: مرحلة الإعداد للنموذج التنموي الاشتراكي 1965-1967

ركزت الجزائر خلال فترة 1965-1967 جهودها في البحث على سياسة اقتصادية واجتماعية واضحة للانطلاق في عملية التنمية، حيث طلبت السلطات العمومية سنة 1965الدعم والمساعدة من خبراء البنك العالمي، الذين اقترحوا على الجزائر برنامجا تنمويا مستمدا من فكر النظام الاقتصادي الليبرالي، غير أن هذا البرنامج رفض من قبل السلطات باعتباره لا تتماشى مع رغبة الجزائريين، فقد كانت السلطات تسعى إلى انتهاج نهج اشتراكي كغيرها من الدول المستقلة حديثا يحررها من التبعية للنظام الرأس المالي ويمكنها من تأميم مرافقها الاقتصادية المملوكة للأجانب، كما تسمح باحتكار القطاع العام لمختلف النشاطات الاقتصادية، ولتحقيق ذلك أجرت الحكومة اتصالات مع هيئة التخطيط المركزية السوفيتية "gosplan" بهدف رسم خطة تنموية طويلة المدى للفترة 1965-1980، وقد توصلت هذه الهيئة إلى إعداد برنامج تنموي بالتعاون مع خبراء جزائريين، فتم قبوله من طرف القيادة الثورية.[1]

من هذا المنطلق بدأت الحكومة الجزائرية من تهيئة الظروف لتنفيذ هذه الإستراتيجية، وذلك عن طريق الاستمرار في عملية تأميم الممتلكات الاستعمارية التي لم يتركها أصحابها، مثل تأميم الأراضي الزراعية والمناجم ثم الشركات البترولية الانجلوسكسونية والبنوك، سنوات 1966-1967، موازة مع ذلك ونتيجة لتخوف من هروب رؤوس الأموال اتخذت السلطات العمومية إجراءات هدفها وضع الرقابة على الصرف فيها يخص العمليات التجارية والمالية الخارجية وضبطها بإتباع نظام الحصص حيث تم تكريس ذلك من خلال المرسوم المؤرخ في 9 مارس 1963.[2]

ثانيا: المخططات التنموية خلال فترة التخطيط الاشتراكي الشامل

[1] نجاح وكيم، **العالم الثالث والثروة**، برنامج دراسات الإستراتيجية، ط1، معهد الإنماء العربي، مطابع شركة تكنوبرس الحديثة، بيروت لبنان، 1982، ص113.
[2] محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، 2005، الجزائر، ص73.

ركزت المخططات التنموية على النهوض بقطاع الصناعة الثقيلة والاعتماد عليه كقطاع قائد لتحريك النمو، ذلك إن الجزائر التي اتبعت خلال الفترة 1967-1978 نموذج التخطيط الاشتراكي الشامل اعتمدت على "إستراتيجية النمو غير المتوازن" أي أن التركيز على النمو لا يشمل جميع القطاعات الاقتصادية في أن واحد، وإنما يتحقق بقيادة قطاع واحد يكون محرك لباقي القطاعات الأخرى وقد اعتمدت الجزائر على الصناعة القاعدية لأداء هذا الدور، وتمت عملية التنفيذ بسلسلة من المخططات التنموية.

1. **المخطط الثلاثي 1967-1969**

تضمن المخطط الثلاثي برنامجا استثماريا هدفه إنشاء قطاع قوي في الصناعة الثقيلة، حيث تحصل قطاع المحروقات على اكبر حجم من الإنفاق الاستثماري قدر ب2.3 مليار دينار وذلك من اجل إنشاء قاعدة هيكلية مرتبطة بإمكانية تصدير النفط الخام والغاز الطبيعي، بينما استفادت الصناعة القاعدية من مخصصات بلغت 1.4 مليار دينار، والصناعة الاستهلاكية من 1مليار دينار، سبقت المخططات المتضمنة لأهداف الاستراتيجيات التنموية.

2. **المخططات الرباعية**

عرفت مرحلة سبعينات القرن الماضي ارتفاع أسعار النفط، مما أسهم في ارتفاع حجم التدفقات المالية من العملة الصعبة، فوجهت تلك الفوائض لتمويل الإستراتيجية التنموية المعلن عنها من قبل، حيث خُصص اغلبها لتنمية القطاع الصناعي.

-المخطط الرباعي الأول 1970-1973

تميز هذا المخطط بتخصيص الدولة لأكبر قدر من حجم الاستثمارات المالية لصناعة وسائل الإنتاج متجاوزة بذلك المخصصات المالية الموجهة لقطاع المحروقات، بينما احتلت الاستثمارات الموجهة للزراعة والري المرتبة الثالثة، يليها قطاع التكوين، ذلك أن الاستثمار في قطاع المحروقات وكذلك الصناعة القاعدية يتطلب حتما رفع نسبة الاستثمار في القطاع الزراعي وقطاع التكوين لخلق طلب على المنتوج الصناعي من جهة وتزويد القطاعات الصناعة بما تحتاجه من أياد عاملة مؤهلة وإطارات تتسم بالكفاءة لإدارة مختلف المشاريع التي تدخل ضمن بناء فروعها ووحداتها الإنتاجية من جهة أخرى.

-المخطط الرباعي الثاني 1974-1977

عرفت التنمية من خلال هذا المخطط مستوى عالي من الشمول والتعميم، حيث أُعيد هيكلة القطاع الزراعي من خلال إصلاحات عميقة مست جوانب عديدة، وذلك بتجهيزه وتدعيما لبنية تحتية، أما صناعة المحروقات فقد تزايدت نفقاتها الاستثمارية بسبب الظروف الدولية التي دفعت بأسعار النفط نحو الارتفاع وهو ما شجع الحكومة للتركيز على الصناعة التميعية التي تتميز باستعمال مكثف لرأس مالي وذلك بهدف التحكم في تصدير الغاز الطبيعي.

وقد حصل قطاع المحروقات خلال هذه الفترة على اكبر حجم من الإنفاق الاستثماري والسبب واضح يتمثل في إنشاء هياكل قاعدية مرتبطة بتنمية القطاع، بهدف رفع حجم صادرات النفط الخام والغاز الطبيعي المميع.

وللحصول على فوائد اكبر من اجل تمويل الإستراتيجية التنموية المعتمدة وتكريسها من خلال إبراز نتائجها الايجابية، وهو ما يكشف أن ارتفاع أسعار النفط خلال فترة سبعينات القرن الماضي قد اثر بوضوح في السياسة الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر، حيث دفع بالحكومة إلى الاستمرار في تنفيذ نفس الإستراتيجية المنتهجة، دون تقييم نتائجها الأولية.

الجدول رقم (2-3): حجم الإنفاق الاستثماري خلال فترة 1967-1978
(الوحدة: مليار دينار)

القطاعات	المخطط الثلاثي		المخطط الرباعي الأول		المخطط الرباعي الثاني			
المحروقات	2.7	28	9.8	27	36	30	14.7	28
صناعة وسائل الإنتاج	2.2	22	9.7	27	33	30	13.8	26
مجموع الصناعة القاعدية	4.9	48	19.5	52	69	60	28.5	54
صناعة السلع الاستهلاكية	0.45	6	1.3	3	5	4	4	7.8
الفلاحة	1.6	16	4.6	13	5.8	5	2.4	4.5
البنى التحتية وأخرى	2.7	28	11.3	30	40.8	34	17.7	33.7
الإجمالي	9.7	100	36.7	100	120.8	100	52.6	100

Source A.benachenhou.**Inflation.devolution marginalisation** édition dar echrifa Alger 1993 p48.

نلاحظ أن حجم الاستثمارات المخصصة لقطاع الصناعة الثقيلة ظل يحظى بأولوية مطلقة مقارنة مع صناعة السلع الاستهلاكية تكريسا لنموذج التنمية المعتمد، ومع ارتفاع أسعار النفط خلال فترة تنفيذ المخطط الرباعي الثاني تضاعفت إلى أكثر من ثلاث مرات لدرجة أنها كادت تفوق المخصصات الاستثمارية الموجهة للقطاع المحروقات الذي كان يحقق اكبر العوائد.

أما من حيث التسيير الإداري للمؤسسات، فقد تم اعتماد نموذج التنظيم العمودي وهذا من اجل خدمة الاختيار الاستراتيجي، ذلك أن الأوامر كانت تأتي من الفوق ليتم تنفيذها على مختلف الهيئات تنازليا كما، تم تجميع المؤسسات التي كان لديها نشاطات ضمن قطاع عمومي واحد يخضع من حيث الوصاية إلى هيئات إدارة مركزية ممثلة بوزارة معينة.

المطلب الثاني: تقييم حصيلة مرحلة السياسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الاقتصاد المخطط.

لقد ورثت الجزائر بعد الاستقلال هياكل اقتصادية تتسم بعدم الارتباط بين مختلف قطاعاته الاقتصادية و لعل الهدف الرئيسي من تعدد تلك المخططات المتبناة خلال تلك الفترة هو إيجاد إستراتيجية ملائمة تساعد الجزائر بالنهوض باقتصادها و تحريره من التبعية، فوقع الاختيار على إستراتيجية الصناعات الأساسية أو ما يعرف بالصناعة المصنعة ، و يتفق أغلب الاقتصاديين أن الأساس النظري لإستراتيجية التنمية القائمة على الصناعات المصنعة تجسدها نظرية أقطاب النمو.[1]

وتتميز إستراتيجية الصناعات المصنعة بثلاث خصائص هي[2] :

1- تمتاز بالضخامة مما يتطلب وجود سوق داخلية واسعة أو ضرورة التعاون الإقليمي.

2- ضخامة رؤوس الأموال .

3-ترتكز على قطاع منتج لسلع الإنتاج مما يؤمن في حالة نجاحها الاستقلال الاقتصادي على المدى البعيد.

ورغم الانتقادات الكثيرة للسياسة التنموية التي تم إتباعها منذ الاستقلال و إلى غاية السبعينات كونها كانت السبب المباشر في تعميق تبعية الاقتصاد الوطني، إلا أن هناك عدة نقاط إيجابية تم تحقيقها خلال فترة التخطيط المركزي يمكن ذكرها في:

-بلغت الاستثمارات الإجمالية خلال الفترة(1967-1979) ما قيمته 300 مليار دج، حيث أدت الزيادة في مخزون رأس المال إلى تحقيق إنتاج إضافي شامل مقداره 46.5 مليار دج، أما معدلات الاستثمار شهدت تطورا متزايدا بحيث بلغت 26.4 % بالنسبة للناتج الداخلي الخام خلال المخطط الثلاثي، وارتفعت هذه النسبة إلى 33.5 %خلال المخطط الرباعي الأول46.8% خلال المخطط الرباعي الثاني.

-تكوين رأس المال الثابت من خلال المخطط الجزائري للتصنيع، حيث بلغ الاستثمار 41% من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1967-1978).

[1] Mohamed benissad ***économie de développement de l'Algérie*** , Alger, opu,1982,p142.
[2] Abde louahab Rezig , * **Algérie ,Brésil, Corée du sud :trois expériences de développement***, opu, 2006,p87.

-بلغ معدل نمو قطاع الصناعات التحويلية 9% من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1974-1977) وحوالي 15% خلال الفترة (1978-1979).

-سجل المعامل الحدي لرأس المال في الصناعة خارج المحروقات انخفاض من 8.4% بين الفترة (1974-1977) إلى 6.5% بين (1978-1979).

-زيادة معدل التشغيل بخمس مرات في القطاع الصناعي مما ساهم في تخفيض البطالة من 32.7 %سنة 1966 الى22.3% سنة 1977.

-تنامي دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي، حيث يوظف 61.8% سنة 1977 من اليد العاملة النشطة على المستوى الوطني و يساهم بـ 66% في الناتج الداخلي الخام.

-نمو سريع للناتج الداخلي الخام في حدود 7% سنويا في المتوسط بين (1969-1978).

-نمو الاستهلاك الحقيقي للفرد بـ 4.5% سنويا.

وعلى الرغم من هذه النتائج المحققة إلا أن فعالية الأداة الوطنية للإنتاج بقيت غير كافية، فقد أعطيت الأولوية للقطاع الصناعي على حساب باقي القطاعات (الصناعة الاستهلاكية، الزراعة، الري، الصحة، السياحة...) ما أدى إلى تعميق الاختلالات في الاقتصاد الوطني، وعموما تتمثل أهم سلبيات هذه المرحلة في:

-التطور السريع للمديونية الخارجية بسبب الاحتياجات الملحة للمخططات التنموية التي عجزت عن تغطيتها المصادر الداخلية التي ظلت تتبع عوامل وظروف خارجية غير متحكم فيها ذات الصلة بسوق النفط العالمية.

-تمركز الاستثمارات الضخمة في الشمال مما نجم عنه غياب التوازن الجهوي، مما حرم العديد من المناطق بالخصوص الجنوبية من الاستفادة من مجهود التنمية والتي كانت سببا رئيسيا في الانتقالات الحادثة في اليد العاملة، مما تسبب في حدوث اختلال في جانبي العرض والطلب على التوظيف بين المناطق.

-عجز الوحدات الإنتاجية في تغطية نفقاتها ما أدى إلى تفاقم مديونيتها، حيث انتقل العجز العام للمؤسسات الصناعية من 408 مليون دج سنة 1973 إلى نحو 1.88 مليار دج سنة 1978 .

-المركزية المفرطة في اتخاذ القرارات الخاصة بالعمليات والنشاطات الاقتصادية التي كانت تتم على المستوى المحلي مما تسبب في حدوث انحراف للمؤسسة العامة عن أداء نشاطها وفق المقاييس الإنتاجية فضلا عن غياب الثقافة التسييرية لدى القائمين على إدارتها[1] .

-الانشغال والتركيز المفرط بإنجاز مخططات التنمية على حساب أمور أساسية لها عالقة بمسيرة التنمية كتهميش القطاع الفلاحي، ناهيك عن حدوث اختلالات في مؤشرات الاستقرار النقدي بسبب ارتفاع نسبة القروض المصرفية والمزيد من الإصدار النقدي.[2]

المطلب الثالث: الأزمة النفطية 1986 وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري

عرفت الجزائر في النصف الثاني من ثمانينات القرن الماضي أزمة اقتصادية خانقة انعكست أثارها سلبيا على مختلف الجوانب الاقتصادية، نتيجة لتراكم سلبيات سياسة التسيير المنتهجة في سنوات السبعينات فظهرت اختلالات هيكلية على المستوى الكلي برزت بوضوح خاصة على الوضعية المالية.

أولا: انعكاسات الأزمة على الأوضاع الاقتصادية

من أهم أثار أزمة انهيار أسعار النفط سنة 1986 على الأوضاع الاقتصادية الجزائرية نذكر: [3]

1-عدم تحقيق الإستراتيجية التنموية "الصناعة المصنعة" المعتمدة كآلية لتحريك النمو في باقي القطاعات أهدافها المسطرة، حيث برز ذلك خاصة في ضعف إنتاجية عوامل الإنتاج.

2-ضعف تغطية الواردات بعوائد الصادرات خارج المحروقات، حيث لم يتجاوز معدل التغطية 16% سنة 1986، وهو ما يعكس سقوط القدرة التنافسية لمنتجات قطاع الصناعة الجزائرية الذي عول عليه ليكون محفزا للنمو.

3-تبعية غذائية نسبتها 87% بفاتورة قيمتها 2مليار دولار

4-تسجيل معدلات نمو الناتج الوطني الخام تغيرت سلبية، حيث قدرت سنة 1986 ب20% ليتواصل هذا التراجع سنتي 1987 و1988 مسجلا على التوالي 0.7% و1.9%.

[1] -Abdelmadjid bouzidi ***les années 90 de l'économie Algérienne*** *, Alger, 1999,p72

[2] سمية موري ،**مرجع سبق ذكره**،ص131.

[3] سعدون بوكبوس، **اقتصاد الجزائر بين محاولتين للتنمية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002،ص185.

ثانيا: مظاهر الاختلالات المالية

نتيجة لتراجع أسعار النفط انخفضت إيرادات الصادرات التي انتقلت من 12.7 مليار دولار سنة1985 إلى 7.9 مليار دولار سنة 1986، حيث قدر هذا الانخفاض ب4.8 مليار دولار خلال سنة واحدة أي ما يعادل 38%، فادى ذلك إلى ظهور الاختلالات مالية عديدة من أهمها:[1]

-العجز المستمر في ميزان المدفوعات خلال الفترة 1986-1989 حيث سجل هذا الأخير رصيدا سالبا بلغ 1.5 مليار دولار سنة 1986 ليتراجع نسبيا سنتي 1988و1989 مسجل 0.8 و 0.6 على التوالي، وقد حاولت الحكومة معالجة ذلك باللجؤ إلى القروض القصيرة الأجل فادى ذلك إلى ارتفاع كبير لنسبة خدمة الدين إلى الصادرات التي تجاوزت 48% سنة 1989.

-التبعية المفرطة في تمويل الاقتصاد الوطني لعوائد قطاع المحروقات الذي كان بساهم بنسبة 90% من مداخيل العملة الصعبة، كما يغطي حوالي 3/2 من إجمالي إيرادات الميزانية.

الجدول رقم (2-4):المؤشرات الأساسية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1986-1988

السنوات	1986	1987	1988	1989
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة%	0.2-	0.7-	1.9-	4.9
رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)	1.5-	0.3-	0.8-	0.6-
الديون الخارجية (مليار دولار)	21.1	24.6	24.7	26.1
سعر العملة الوطنية(مليار دولار)	4.80	4.9	6.7	8.0

المصدر: النشاشبي كريم وآخرون، **الجزائر تحقق الاستقرار والتحول نحو اقتصاد السوق**، تقرير صندوق النقد الدولي، واشنطن، صص21 22.

-تسجيل الخزينة العمومية فوارق سلبية تم تغطيتها بالإصدار النقدي التضخمي، وهو ما أدى إلى ارتفاع حجم الكتلة النقدية (M2) التي قدر سنويا بازيد من 13% سنتي 1987 و 1988.

[1] كريم النشابشي وآخرون، **الجزائر تحقق الاستقرار والتحول نحو اقتصاد السوق**، تقرير صندوق النقد الدولي، واشنطن، ص22.

الجدول رقم (2-5): تغيرات الكتلة النقدية (M2) مقابل تطور معدلات التضخم للفترة 1985-1991

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
تطورات الكتلة النقدية(مليار دج)	225.8	227.0	257.9	292.9	308.1	343.3	416.2
نمو الكتلة النقدية(%)	-	0.06	13.61	13.57	5.19	11.42	20.83
معدلات التضخم(%)	10.5	12.4	7.5	5.9	-	16.6	25.9

المصدر: علي بطاهر، **إصلاح النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص81.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن الحكومة ونظرا للصعوبات التي واجهتها في تمويل النفقات خلال الفترة 1987-1990 لجأت إلى التمويل التضخمي، مما أدى إلى ارتفاع حجم الكتلة النقدية بدون مقابل حقيقي فارتفعت بذلك معدلات التضخم التي تجاوزت 16% سنة 1990.

-الخسائر المالية التي لحقت بالمؤسسات العمومية، وما ترتب عن ذلك من لجوء عدد منها إلى الاقتراض غير الجدي، والقصير الأجل المقدمة من البنوك خاصة الأجنبية، والذي يتميز بارتفاع فوائده.

-العجز المسجل في ميزانية الدولة بسبب ارتفاع الإنفاق العام، نتيجة للأجور والرواتب المرتفعة بالمقارنة مع الإنتاج المتواضع، وكذلك الدعم المقدم لأسعار السلع والخدمات مقابل تراجع حصيلة الإيرادات الضريبية والجمركية، علما أن النفقات التي كانت تتزايد سنويا بمتوسط قارب 14.3% خلال الفترة 1980-1986، سجلت تراجع قدر ب 2.8% سنة 1987 و 5.3% سنة 1989.[1]

-انخفاض الإيرادات العمومية بعد سنة 1986 بسبب تقلص إيرادات الجباية النفطية بازيد من 50% ذلك لأنها انتقلت من 40.7 مليار دينار سنة 1985 إلى 20.4 مليار دينار 1987.

[1] Banque mondiale, Algérie : un aperçu économique, **la banque mondiale**, décembre 1991, p14.

الجدول رقم (2-6): تطور إيرادات ونفقات الميزانية العمومية(الوحدة: مليار دينار)

السنوات	1979	1981	1983	1985	1987	1989
إيرادات الميزانية	47.8	82.1	84.5	108.5	92.9	116.9
الجباية العادية	19.72	26.44	37.45	55.6	58.2	-
الجباية البترولية	26.50	50.90	41.10	40.7	20.4	43.8
إيرادات أخرى	1.580	4.76	5.70	12.20	14.3	-
نفقات الميزانية	34.60	55.0	88.6	98.6	98.00	139.4
نفقات التسيير	20.90	32.1	45.00	53.7	65.4	74.4
نفقات التجهيز	13.70	22.9	43.60	45.2	32.6	45.0
الرصيد	+13.20	+33.1	-4.1	+9.9	-5.9	-22.5

Source H.benissad.**algerie restructuration et reformes économique (1979-1993)** o.p.u Alger .p 214

نلاحظ من خلال هذا الجدول انه بعدما بلغ فائض رصيد الميزانية عند نهاية سنة 1981 قيمة 33.1 مليار دينار تراجع سنة 1985 إلى 9.9 مليار دينار، ليسجل ابتداء من سنة 1987 عجزا تفاقم أكثر سنة 1989 حين تجاوز 22 مليار دينار، وذلك بسبب أن الجزائر كانت تغطي جزاءا كبيرا من نفقتها العامة بموارد الجباية النفطية التي شهدي تراجعا كبيرا بسبب انهيار أسعار النفط مع العلم أن جزءا كبيرا من الجباية العادية يتم تحصيلها من مؤسسات عمومية عاجزة ماليا، وتتلقى دعما من الخزينة العمومية.

-التراجع الكبير لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، وكذا اتساع الفارق بين الصرف الرسمي والسعر السائد في السوق الموازية إلى خمسة أضعاف سنة 1985.[1]

الجدول رقم (2-7): سعر الصرف 1الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري للفترة 1980-1990

السنوات	1980	1987	1989	1990
عدد الوحدات بالدينار	3.85	4.85	7.45	10

Source : h.benissad. **Algérie restructuration et reformes économique** (1979-1993) o.p.u alger.p214.

[1] النشاشبي وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص08.

نلاحظ من خلال هذا الجدول سلسلة التراجع الكبير الذي عرفته قيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي وذلك بالرغم من أن الجزائر رفضت التخفيض الصريح لقيمة عملتها.[1]

المبحث الثالث: النفط في الجزائر بعد الإصلاحات.

رغم المكانة التي يحتلها قطاع المحروقات في الجزائر إلى انه لا يخلى من الاضطرابات والتقلبات وهذا راجع إلى الوضعية الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري وهذا ما سوف نوضحه في مبحثنا هذا من خلال إبراز مكانة قطاع المحروقات في ظل الإصلاحات الاقتصادية وتطور الإيرادات النفطية في ظل هذه الإصلاحات وبعدها.

المطلب الأول: قطاع المحروقات في ظل الإصلاحات الاقتصادية

سارعت الجزائر بعد الأزمة النفطية الحادة سنة 1986 إلى إجراء تغييرات عميقة في قطاع المحروقات، وتعتبر الإصلاحات التي مست القطاع خلال هذه الفترة أول إجراء تعديلي، إذ تم إلغاء النظام السابق وتبين نظام يتميز بانفتاحه على المستثمر الأجنبي.

ولعل تغيير المنظومة القانونية لقطاع المحروقات جاءت نتيجة لتظافر مجموعة من العوامل أبرزها انحصار مصادر التمويل لقطاع المحروقات بسبب عدم انفتاحه على المستثمر الأجنبي، ما جعل الجزائر تتفطن لاستعجاليه فتح القطاع لمواكبته للتطور الحاصل في الاقتصاد العالمي للنفط.

ويعتبر قانون 14-86 الصادر بتاريخ 19-08-1986[2] و الذي تضمن أهم البنود الخاصة بفتح القطاع أمام المستثمر الأجنبي المباشر من خلال تحديد إطار الشراكة بين الشركة الوطنية سوناطراك والشركات النفطية الأجنبية، وقد أدخل هذا القانون لأول مرة إلى المنظومة التشريعية الجزائرية فكرة الشراكة مع الأطراف الأجنبية في مجال استكشاف المحروقات واستغلالها من خلال عقود المشاركة من أشهرها عقود الإنتاج.

وترتكز عقود الإنتاج[3] على مبدأ أساسي هو حق الشريك الأجنبي في قسم من إنتاج الحقل المكتشف بعد الشروع في الاستغلال، ويتراوح هذا الحقل في المرحلة الأولى من الحياة الافتراضية للحقل في نموذج العقد المطبق في الجزائر بين 35 و 40% من حجم الإنتاج الكلي و لا يمكن في أي حال أن يتجاوز الحد الأقصى، ويمنح هذا الحق كمقابل عن كل المصاريف المدفوعة سواء أثناء مرحلة الاستكشاف والتطوير أو بعد بداية الاستغلال وهي المصاريف التي تعرف بكلفة النفط، ويستمر العمل بهذه القسمة إلى أن يسترجع المستثمر

[1] النشابشي وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص09.
[2] الجريدة الرسمية السنة25 العدد 35 الصادرة بتاريخ 27 أوت 1986.
[3] Omar khelifa , **Environnement institutionnel**, Colloque international :Création entreprises et territoires ,C.U Tamenrasset , 2 et 3 décembre 2006,p 5

الأجنبي كل الاستثمارات والمصاريف التي أنفقها في ميدان الاستكشاف والتطوير، وبعد ذلك يتغير توزيع النسب بعد أن يكون الشريك الأجنبي قد استرجع جميع ما أنفقه لأنه ابتدءا من هذه اللحظة تصبح كلفة النفط لا تغطي سوى مصاريف الاستغلال في مرحلة الاستكشاف والتطوير، وفي هذه الحالة أيضا يستمر حق الشريك الأجنبي في اقتطاع كمية من الإنتاج مقابل تلك المصاريف ويتم تقاسم القسم الفائض من الإنتاج المعروف بربح النفط بين مالك الحقل والشريك الأجنبي على أن تعود النسبة الكبرى منه هذه المرة إلى مالك الحقل بما مقداره بين 75 و 90% .

و لعل أهم البنود والإجراءات التي تضمنها قانون 14-86 تتمثل في:[1]

1-مسح هذا القانون لأول مرة بأربعة صيغ للشراكة و هي: الشراكة في صيغة عقد تقاسم الإنتاج، الشراكة في صيغة شركة تجارية تخضع للقانون الجزائري وتكون الشراكة في صيغة عقد خدمات*، الشراكة في صيغة شركة تجارية تخضع للقانون الجزائري ويكون مقرها في الجزائر لكنها لاتحمل الشخصية المعنوية والشراكة في صيغة شركة أسهم تخضع للقانون الجزائري ويكون مقرها بالجزائر.

2-يقتصر منح الشهادات المنجمية المتعلقة بالاستكشاف أو الاستغلال على سوناطراك وحدها والتي تنوب عن الدولة في ممارسة نشاط الاستكشاف والاستغلال،كما تمتلك سوناطراك الحق في التفاوض مع الشركاء الأجانب واختيار الكيفية المثلى لاستغلال المحروقات وفق إحدى الصيغ الأربعة المذكورة سابقا.

3-بينت المادة 23 أن هذا القانون يقتصر تطبيقه على قطاع النفط فقط دون قطاع الغاز الطبيعي ومنه فإن كل الاكتشافات الغازية التي تتحقق عند إجراء عمليات التنقيب والبحث عن النفط يتم تعويض الشريك الأجنبي على المصاريف التي صرفها لتحقيق ذلك، وتستأثر الجزائر باحتياطات الحقل المكتشف.

4-حددت المادة 65 الإطار الزماني الذي يسري عليه تطبيق هذا القانون، إذ لا يسري إلا على الاكتشافات النفطية الجديدة فقط وأن كل الحقول المكتشفة قبل تاريخ صدور القانون هي خارج مجال الشراكة ولا يمكن أن تكون موضوعا للتعاقد بين الشركة الوطنية سوناطراك وشركائها الأجانب (في هذا الإطار احتفظت الشركة الوطنية سوناطراك بحقل حاسي مسعود) .

5- أرسى نظاما جديدا للتعاقد وأدخل لأول مرة في المنظومة التشريعية بالجزائر نوعا جديدا من العقود هو عقود تقاسم الإنتاج .

[1] Mustapha Mekidéche, L'Algérie entre économie de rente et économie de marche, Alger, Dahlab, 2000, p96.

6-نصت المادة 63 على فرصة اللجوء إلى التحكيم الدولي في حال وجود منازعات بين الشريك الأجنبي وشركة سوناطراك.

7- استثنى هذا القانون مسألة شبكات نقل المحروقات من الشراكة ووضعها تحت سيطرة شركة سوناطراك لوحدها.

8- حددت المادة 22 انتفاع الشريك الأجنبي في الميدان، إذ يحصل على جزء من إنتاج الحقل يطابق نسبة مساهمته أو على حصة من إنتاج الحقل المكتشف تعويضا لمصاريفه وأجره المحدد في العقد.

كما يتم دفع مبلغ للشريك الأجنبي في حالة اكتشاف حقل قابل لاستغلال التجاري تعويضا لمصاريفه وأجره حسب نص المادة السابقة.

9-نصت المادة 21 أنه تحقيقا للاشتراك في ممارسة أعمال التنقيب والبحث عن المحروقات السائلة واستغلالها يبرم مقدما عقد بين المؤسسة الوطنية والشخص المعنوي الأجنبي يحدد القواعد التي يخضع لها الاشتراك لا سيما المساهمة في الأعباء والأخطار والنتائج ، كما يتم إمضاء بروتوكول بين الدولة والشخص المعنوي الأجنبي يحدد إطار مباشرة الأعمال المزمع القيام به بالاشتراك مع المؤسسة الوطنية .

وفي سنة 1991 قام المشرع الجزائري بتعديل قانون 14-86 بموجب القانون 91-21 الصادر بتاريخ 04-12-91 والذي أدخل بنودا جديدة إضافة إلى ما نص عليه في القانون السابق، وتمثلت أهم التعديلات الجوهرية التي جاء بها قانون 91-21 مايلي[1] :

1-ألغى المادة 65 من القانون السابق ليتم توسيع مجال الشراكة فشمل بذلك الحقول النفطية المكتشفة قبل صدور قانون 1986 .

2- ألغى نص المادة 23 الواردة في قانون 1986 والتي كانت تلزم الشريك الأجنبي بالتنازل على احتياطات الغاز المكتشفة لفائدة شركة سوناطراك في مقابل التعويض، وبذلك وسع مجال الشراكة إلى قطاع الغاز أيضا .

3-توسع القانون الجديد في منح الامتيازات الجبائية بهدف جلب الشركات الأجنبية للاستثمار، وفي هذا الإطار قام بالتمييز بين المناطق وخصص لكل منطقة وفق أهميتها معدلات جبائية محددة تخضع لها كل النشاطات .

4-نصت المادة 04 المعدلة والمتممة للمادة 17 من القانون14-86 على إمكانية إشراك الأجانب في إنجاز واستغلال قنوات نقل المحروقات لحساب المؤسسة الوطنية سوناطراك .

[1] الجريدة الرسمية العدد 63، بتاريخ 17 ديسمبر 1991.

كما أبقى قانون 21-91 على البنود التالية[1]:

1-حسب المادة الثالثة تحتكر الدولة أنشطة استكشاف واستغلال ونقل المحروقات والتي تستطيع أن تفوض عملية القيام بها للشركات الوطنية.

2-نصت المادة الرابعة في حالة خاصة استثناءا على ما ورد في المادة الثالثة أنه للشركات الأجنبية الحق بممارسة الأنشطة السابقة عدا نشاط النقل الذي أبقت المادة 17 على احتكار الدولة له عندما تكون هذه الممارسة وفق الترتيبات الخاصة بالشراكة مع الشركة الوطنية المعنية، والتي يحددها عقد يربط بين هذه الشركة الوطنية وشركة أو تجمع شركات أجنبية والذي نص عليه المشرع في المادة 20 من قانون 21-91، ويتم تبين هذا العقد بمرسوم في جلسة لمجلس الوزراء حسب المادة 21 من نفس القانون .

3-نصت المادة 24 أنه مهما كان شكل الشراكة المعتمد بين الشركة الوطنية والشريك الأجنبي فإن نسبة الطرف الوطني يجب أن لا تقل عن نسبة 51% حتى يحتفظ بدور رئيس المشروع وهو ما أكدته المادة 27، ويعطي هذا الدور للشركة الوطنية الأولوية في تحديد سياسات الإنتاج ومخططات تطوير الحقل.

ونتيجة لإصلاحات المطبقة سجل قطاع المحروقات انطلاقة جيدة، حيث تجاوز المعدل المتوسط لعقود الاستكشاف والاستغلال المبرمة حتى سنة 1994 أربعة عقود سنويا، إذ تم تسجيل 8 عقود كاملة سنة 1990 لترتفع إلى 10 عقود سنة 2001[2]، ونتيجة لذلك تم تحقيق نتائج هامة بحوالي 145 اكتشافا من بينها 76 اكتشافا بالتعاون مع الشركاء الأجانب والباقي بالجهد الفردي لشركة سوناطراك.[3]

المطلب الثاني: مكانة قطاع المحروقات في ظل الإصلاحات الاقتصادية

إن سلسلة المشاكل الاقتصادية التي تخبط فيها الاقتصاد الوطني ناتجة في مجملها عن الاعتماد الكلي على العوائد النفطية في بناء الاقتصاد الوطني وتحقيق عملية التنمية ، ولعل هذه الأوضاع فرضت على الجزائر اختيار اقتصاد السوق لإيجاد مكان على مستوى السوق العالمية والتي يمكن أن تؤثر على النسيج الصناعي والاجتماعي إذ لم تتهيأ الدولة لها .

[1] Mustapha Mekidéche, op-céti, p98.

[2] أنظر تقارير منظمة الأوبك خلال (1990-2001) متوفرة على الموقع الالكتروني: www.opec. Org.
-اعتمدت الجزائر منذ سنة 1986 على المفاوضات الثنائية في منح تراخيص الاستكشاف، واستمر العمل بهذه الطريقة إلى غاية 2001 أين تم اعتماد مبدأ المناقصات الدولية.

[3] أنظر تقارير وزارة الطاقة والمناجم على الموقع: www.mem-algeria.org

وتماشيا مع ظروف الفترة الراهنة قررت الجزائر تغيير إستراتيجيتها في مجال المحروقات بإتباع إستراتيجية جديدة تتمثل في زيادة العائدات من الصادرات النفطية والغازية من أجل الحصول على الأموال اللازمة للوفاء بالتزاماتها المالية الخارجية.

ويعتبر قانون 14/86 أول إطار تشريعي في ظل الإصلاحات الاقتصادية يخص قطاع المحروقات ولعل أزمة 1986 كشفت الستار عن هشاشة الاقتصاد الوطني المرتبط بإيرادات مالية تخضع لقواعد المنافسة والتسعير العالمي، لذلك كان لزاما على الجزائر التعجيل بفتح القطاع للمستثمر الأجنبي من أجل زيادة الطاقة الإنتاجية والتي قد تعوض انخفاض محسوس في السعر.

إن الظروف الاقتصادية التي مرت بها الجزائر مع بداية فترة الثمانينات والأزمة النفطية العالمية كانت الأسباب الرئيسية في ارتفاع معدلات الاستكشاف منذ النصف الثاني من الثمانينات خصوصا مع صدور قانون 14-86 بتاريخ 1986/08/19 المتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها.

وخلال سنوات التسعينات سارعت الجزائر إلى إصدار قانون سنة 1991 المتمم والمعدل لقانون 14- 86، والذي يرمي إلى توسيع مجال الشراكة الأجنبية في قطاع الغاز كثاني محطة لسلسلة الإصلاحات الاقتصادية لقطاع المحروقات في الجزائر، ومع مطلع سنة 2000 عادت أسعار النفط للانتعاش حيث ارتفعت من 24.91 دولار للبرميل سنة 2002 إلى 38.35 سنة 2004، وأمام عودة أسعار النفط للانتعاش عادت الجزائر من جديد لتؤكد تبعية اقتصادها لقطاع المحروقات وللإيرادات المالية التي يحققها من أجل دفع عجلة الاقتصاد الجزائري، وأمام هذا الوضع تم إصدار قانون 07/05، وقد تولد عن هذا القانون نوع جديد من العقود تتمثل في عقود الامتياز الحديثة والتي تسمح للشريك الأجنبي بالحصول على أكبر حصة استغلال في جميع مراحل نشاط الصناعة النفطية من المنبع إلى النقل والمصب بنسبة يمكن أن تفوق 70%، بينما الشريك الجزائري لا تتعدى نسبته 30 % في حالة قبول المناقصة وفي حالة الرفض يمكن أن يأخذ الشريك الأجنبي جميع حصص مراحل نشاط الصناعة النفطية.

وقد أثار هذا القانون جدال كبيرا واعتبره البعض أنه بداية فقدان السيطرة على الثروات الطبيعية، إلا أن التعديلات التي جاء بها الأمر 06-11 خصوصا نظام الشراكة وإعادة الاعتبار لحصة سوناطراك في عقود البحث والاستغلال للمحروقات بالشراكة وكذا النقل والمصب.

وقد أقر الأمر 06-11 العودة إلى نظام تقاسم الإنتاج بدلا من نظام عقود الامتياز الحديثة بين سوناطراك وشركائها بنسبة 51% لسوناطراك على الأقل مقابل49 % لشركائها على الأكثر.

ولعل أهم ملامح الإستراتيجية الطاقوية في الجزائر خلال هذه الفترة تتمثل فيما يلي:

أولا:تعزيز جهود البحث والاستكشاف: قررت الجزائر الاعتماد على ثرواتها من المحروقات خاصة الغاز الطبيعي لتلبية حاجيات السوق المحلية من جهة ومن جهة أخرى لتوفير الأموال اللازمة من خلال زيادة عائدات الصادرات النفطية للوفاء بالتزاماتها الخارجية خاصة خلال سنوات التسعينات ومن أجل ذلك سعت الجزائر إلى تكثيف جهود البحث بإصدار قانون المحروقات سنة 1986 وفتح المجال للمستثمر الأجنبي لتجديد الاحتياطات المنتجة واستغلال المساحات الشاسعة للتنقيب والحفر والتي لم ترق الى مستوى التنقيب المنجز في الدول الأخرى

سطرت شركة سوناطراك خلال سنوات التسعينات برنامجا يكرس تنمية جهود البحث والتنقيب بميزانية قدرت بـ 2.5مليار دولار عن طريق الشراكة الأجنبية من أجل اكتشاف حقول جديدة من شأنها رفع احتياطات النفط والغاز الطبيعي معا، إضافة إلى برنامج بـ 5مليار دولار (1992-1998) يسمح بتنمية الحقول المكتشفة والتي تسمح باسترجاع 200 مليون دولار طن من المنتجات السائلة طوال فترة حياة هذه الحقول.

ثانيا: تكثيف نشاط التنقيب و الحفر :

لقد عرفت الآبار المنقبة مستويات مختلفة، إلا أنها شهدت ثباتا نسبيا بمعدل 20 إلى 30 بئر في السنة بسبب رغبة الجزائر في بسط يدها على ثرواتها النفطية، إذ كانت عمليات التنقيب تتم من طرف سوناطراك لوحدها، إلا أنه وبصدور قانون 14-86 ارتفع عدد الآبار المنقبة سنة 1987 إلى 35 بئر والذي سرعان ما ارتفع إلى 50 بئرا نهاية سنة 1999 بسبب التسهيلات التي انطوى عليها قانون 21-91 والذي أدرج جميع الحقول الخاصة بالنفط والغاز جديدة كانت أم قديمة في عقود الشراكة الأجنبية مما أدى إلى رفع مستوى الاستثمارات في هذا المجال.

ثالثا:تطوير شبكة نقل المحروقات: عززت الجزائر شبكة نقل المحروقات على مستوى المناطق الجغرافية وتشمل هذه الشبكة خطوط أنابيب النفط الخام، خطوط أنابيب الغاز الطبيعي وخطوط أنابيب مشتقات النفط.

ومنذ مطلع سنة 2000 تعزز نظام استغلال النفط في الجزائر بفتح قطاع النفط والغاز نحو اقتصاد السوق، وهذا بتبني عقود تنعقد وفق مناقصات مفتوحة ومستقطبة للمستثمر الأجنبي مما مسح بتحقيق عدة إنجازات بالشراكة الأجنبية في مجال شبكة النقل .

ففي سنة 2011 تم إنجاز مشروع ميدغاز والذي يهدف إلى تصدير 8 مليارات متر مكعب في العام من الغاز الطبيعي إلى إسبانيا انطلاقا من محطة بني صاف إلى محطة الميريا بإسبانيا، وتساهم سوناطراك بـ 36 %في تنفيذ هذا البرنامج .

أما مشروع قالسي والذي يهدف إلى تصدير 8 مليارات متر مكعب في العام من الغاز الطبيعي إلى إيطاليا انطلاقا من محطة القالة بولاية الطارف عبر سردينيا إلى كاغلياري، وتساهم سوناطراك بـ 41 ٪ في تنفيذ هذا المشروع المقرر تشغيله سنة 2014.

ولأن السوق الأوروبية أهم زبون للجزائر فإن مشروع نقل الغاز عبر الصحراء الكبرى إلى أوروبا والذي يهدف إلى تصدير الغاز الطبيعي بحدود 30 مليار م من نيجريا نحو أوروبا عبر الأراضي الجزائرية وينطلق خط أنبوب الغاز الطبيعي من منطقة واري في نيجريا إلى بني صاف أو القالة في الجزائر.

المطلب الثالث: تطور الإيرادات النفطية في الجزائر بعد الإصلاحات الاقتصادية

في سنة1986 فاجأت أزمة انهيار أسعار النفط أغلب صناع القرار في الاقتصاد الجزائري، فقد هوى السعر من 36 دولار للبرميل سنة 1980 إلى 13 دولار للبرميل سنة 1986 ليشهد ارتفاعا طفيفا سنة 1987 إلى 17.7 دولار للبرميل ليعاود الانخفاض إلى 14.2 دولار للبرميل سنة 1988 وقد صاحب انخفاض أسعار النفط سنة 1986 تراجع سعر صرف الدولار أمام العملات الرئيسية ولهذا كانت الأزمة مزدوجة على الاقتصاد الجزائري.[1]

ونتيجة لذلك أسرعت الجزائر نهاية الثمانينات بتطبيق جملة من الإصلاحات معجلة بذلك في ترميم هياكل الاقتصاد الوطني، إلا أن أسرع الآثار الملموسة لانهيار أسعار النفط هو تراجع العوائد النفطية وبالتالي انحصار مصادر تمويل الاقتصاد الوطني المعتمدة بشكل كبير على المداخيل النفطية في ظل تراجع الصادرات الجزائرية بحدود 50%، ويمكن توضيح ذلك في الجدول الموضح أدناه

الجدول رقم (2-8): تطور قيمة الصادرات النفطية الجزائرية (1986-2000)

الوحدة:مليار دولار أمريكي

السنوات	1986	1987	1988	1989	1991	1993
قيمة الصادرات النفطية	5.161	6.555	5.725	6.815	8.464	6.902
السنوات	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**	**2000**
قيمة الصادرات النفطية	6.938	8.826	8.352	5.691	8.314	14.204

Source: Opec annual statistical bulletin2005, op,ct.

[1] Abdelatif benachanhou, ***la fabrication de l'Algérie**** op- cite , p85-86.

من خلال الأرقام الواردة في الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع العائدات النفطية الجزائرية سنة 1991 بسبب الحرب العراقية الإيرانية، فقد بلغت ما قيمته 8.464 مليار دولار لتنخفض بعد ذلك سنتي 1993 و1995 إلى مستوى 6 مليار دولار أمريكي ثم إلى 5.691 مليار دولار سنة 1998 بسبب الأزمة النفطية والأزمة الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا، لتشهد تحسنا ملحوظا بداية سنة 2000.

وقد تبين مباشرة بعد أزمة 1986 سوء تقدير السلطات الاقتصادية للواقع الدولي والإمكانيات المحلية وعدم اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة هكذا تدني في الأسعار، وقد عقدت الأوبك اجتماعا في 20-12-1986 حيث تم التخلي عن السعر الرسمي وتبني نظام تسعري يرتبط بالسوق بحيث يعكس قيمة خام يمثل عدة خامات، مما أدى إلى تجاوز دول الأوبك أزمة انهيار الأسعار الحادة في منتصف الثمانينات حيث عاود السعر للارتفاع من13 دولار سنة 1986 إلى 17.3 دولار سنة 1989 و 22.3 دولار سنة 1990.

- ومع مطلع سنة 2000 حققت السوق النفطية العالمية ارتفاعا محسوسا لأسعار النفط انعكست إيجابا على تطور الإيرادات النفطية لدول الأوبك عامة والجزائر خاصة، وبات من المؤكد أن الجزائر لن تستطيع أن تتخلى عن الاعتماد الكلي للمواد النفطية في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، والجدول التالي يوضح تطور سعر النفط الجزائري.

الجدول رقم(2-9): تطور الصادرات الجزائرية (2000-2012) الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2003	2005	2008	2009	2010	2011	2012
قيمة صادرات النفط	21.06	23.99	45.59	53.706	30.584	38.209	51.395	48.268
سعر النفط	28.8	28.99	54.87	99.33	62.33	80.34	112.26	111.18

Source : Opec Annual statistical bulletin 2005-2013.

من خلال الأرقام الواردة في الجدول نلاحظ ارتفاع العائدات النفطية بسبب بلوغ أسعار النفط الجزائري مستويات قياسية منذ مطلع سنة 2000، وقد تطورت العوائد النفطية تطورا ملحوظا خاصة منذ سنة 2004 والتي عرفت بـ " ثورة أسعار النفط"، وقد سجلت أسعار النفط منذ سنة 2004 مستويات قياسية بلغت سقف 112.26دولار للبرميل سنة 2011، ولكن إعصار الأزمة المالية العالمية كان له أثرا واضحا على سوق النفط، فقد تهاوى سعر النفط الجزائري ليبلغ 62 دولار للبرميل سنة 2009، وقد انعكس ارتفاع أسعار

النفط إيجابا على الميزانية العامة للدولة فقد ارتفعت الجباية النفطية التي تعتبر أساسا في تمويل الميزانية العامة للدولة حيث بلغت 453.2مليار دولار سنة 2001، لترتفع سنة 2003 إلى 449 مليار دولار ثم 1248 مليار دولار سنة 2008، مما شجع الجزائر على زيادة استخدام هذه الأموال لتنشيط الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.[1]

[1] Abdelatif benchanhou, op cite, p119.

الخلاصة:

لقد تمكنت الجزائر من بناء اقتصاد نفطي تعتمد على عوائده في تنفيذ خططها التنموية والنهوض بقطاعاتها الاقتصادية من خلال تملكها لثروات نفطية هائلة والتي عززت من قدراتها الإنتاجية، وبذلك تمكنت الجزائر من أن تجد لنفسها مكانا على الساحة النفطية العالمية بسبب تميز منتجاتها ناهيك عن موقعها الاستراتيجي الذي جعل منها بوابة لإفريقيا، وبذلك أصبحت الممون الأول والرئيسي لأوروبا .

لقد شهد قطاع المحروقات في الجزائر العديد من التطورات على مستوى الأطر القانونية والتي تميزت في كل مرة باستحداث أساليب وعقود لاستغلال النفط، وقد سعت الجزائر إلى تطوير هذا القطاع بفتح المجال أمام الشركات الأجنبية للاستثمار من خلال مساهمتها في تنمية الاحتياطات النفطية وتطوير القدرة الإنتاجية، غير أن هذا الانفتاح السريع جعل الجزائر تنزلق في منعرج تمليك الأجانب للحقول المكتشفة من خلال قانون 07-05 والتي سرعان ما تفطنت لضرورة بسط الدولة لسيطرتها على الموارد الطبيعية فعجلت بإصدار قانون 06-11 .

إن البحبوحة المالية المحققة جراء ارتفاع أسعار النفط كل مرة بسبب كثرة الاضطرابات السياسية والاقتصادية جعلت الجزائر لا تنفك من لعنة التبعية النفطية وقيدت كل الجهود المبذولة في سبيل ترقية مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في الناتج الداخلي الخام، كما طرحت مشكلة استنزاف الثروة النفطية وحق الأجيال في المستقبل خاصة في حالة تنامي استغلال الأجانب للنفط في الجزائر.

تمهيد:

تعتمد الجزائر منذ الاستقلال على الثروة النفطية اعتمادا كبيرا خلال مسيرتها التنموية، وخاصة فترة السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين، باستخدام الفوائض المالية المتراكمة لتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية، إلا أن ما تعرضت له السوق النفطية العالمية من هزات متتالية بداية من سنة 1986 حتى سنة 2010، نتيجة تأثرها سلبا وإيجابيا بعوامل متعددة انعكست في النهاية على أسعار النفط هبوطا وصعودا وأفضت إلى حالة من عدم الاستقرار، وترتب على ذلك نتائج تراكمية على الاقتصاد الجزائري الذي يعتبر من بين الاقتصاديات الأكثر تأثرا بتطورات أسعار النفط، خاصة في الفترة الأخيرة التي عرفت فيها السوق النفطية ارتفاع غير مسبوق لأسعار النفط . ولهذا سنقوم في هذا الفصل بدراسة أثر تغيرات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر، نذكر منها عناصر الميزان التجاري، ومعدلات النمو الاقتصادي، والتشغيل.

ونركز كذلك على الأسباب من وراء الأزمة وتداعياتها، دون أن ننسى توضيح الحلول المتاحة أمام الجزائر المؤقتة منها والدائمة.

المبحث الأول: أسباب وتداعيات انخفاض أسعار النفط

سوف نتناول في مبحثنا هذا الأزمة الراهنة أسبابها وتداعياتها

المطلب الأول: الأسباب الرئيسية لهبوط أسعار النفط

هبطت أسعار النفط من 115 دولارا للبرميل في يونيو/حزيران 2014 إلى نحو خمسين دولارا حاليا. وقد استمرت في الهبوط رغم تقارير أفادت بانخفاض عدد منصات الاستكشاف بالولايات المتحدة التي ارتفع إنتاجها بصورة كبيرة السنوات الماضية.

وعرفت صناعة النفط هبوطا وارتفاعا في السابق، لكن الهبوط في الـ18 شهرا الأخيرة كان الأعنف منذ تسعينيات القرن الماضي.

وقد فقد النفط ثلث قيمته عام 2015. وانخفضت أرباح الشركات الأميركية مما اضطرها إلى الاستغناء عن نحو ثلث منصات الاستكشاف، وخفضت الاستثمارات في عمليات الاستكشاف والإنتاج في وقت فقد نحو مئتي ألف عامل في الصناعة وظائفهم.

ومن بين الأسباب الرئيسية لهبوط أسعار النفط:[1]

أولا– ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة:

فقد ارتفع الإنتاج الأميركي بمقدار الضعف تقريبا خلال الست سنوات الماضية. وفي الوقت الذي كانت فيه السعودية ونيجيريا والجزائر تتنافس على أسواق الولايات المتحدة، تحول التنافس إلى الأسواق الآسيوية واضطر المنتجون لخفض أسعار النفط في وقت ازداد فيه إنتاج كندا والعراق وروسيا.

ثانيا– هبوط الطلب:

اقتصاديات أوروبا والدول النامية يشوبها الضعف، يضاف إلى ذلك أن السيارات أصبحت أكثر قدرة على توفير الطاقة. وهكذا فإن نمو الطلب في تناقص بسبب ما يسمى الاقتصاد الرقمي الذي أدخل على التكنولوجيا تغييرات هيكلية.

[1] www.aldjazira.net /consulté.18/05/2017.

ثالثا– سياسات أوبك:

في هذه الظروف ترفض أوبك خفض الإنتاج أو التدخل لإعادة التوازن للسوق الذي يعاني من التخمة.

وقد انخفض سعر نفط سلة أوبك بنحو 50% منذ أن رفضت في اجتماع في فيينا أواخر 2014 خفض إنتاجها.

رابعا– ارتفاع سعر صرف الدولار:

ويعتبر ارتفاع سعر الدولار أيضا من أسباب ضعف الطلب على النفط، ذلك أن برميل النفط مقوم بالدولار مما يجعل سعره أعلى لمستخدمي العملات الأخرى.

إلا أن هناك عددا من العوامل أخرى التي أثرت بشكل جذري على أسواق النفط العالمية، وهي:[1]

–صعود الولايات المتحدة كمصدّر للبترول:

بين عامي 2012 و2015 زادت الولايات المتحدة إنتاجها النفطي من عشرة ملايين إلى 14 مليون برميل يومياً، متخطية بذلك كلاً من روسيا والسعودية على رأس قائمة الدول الأكثر إنتاجاً للنفط. هذه الكمية الإضافية الكبيرة من النفط المتاحة في السوق العالمية تعادل إنتاج نيجيريا وأنغولا وليبيا مجتمعة من النفط، والتي تعتبر من أكثر الدول الأفريقية إنتاجا للنفط.

وتعزى هذه الزيادة في إنتاج الولايات المتحدة إلى التطورات التقنية في طريقة الحفر بالتكسير الهيدروليكي (فراكينغ)، والتي تعتمد على ضخ الماء ومحاليل كيميائية في طبقات الصخور بهدف توسيع الشقوق في تلك الطبقة والوصول إلى ما يسمى بالنفط والغاز الصخريين، واللذين لا يمكن استخراجهما بالطرق التقليدية. وبالرغم من أن استخراج النفط بهذه الطريقة مكلف نسبياً، إلا أن أسعارالنفط المرتفعة في السنوات الأخيرة جعلت من هذا الاستثمار مجديا.

–زيادة الإنتاج في العراق

لم ينتبه العالم إلى أن العراق كان في عام 2015 البلد الثاني على مستوى العالم الذي شهد ازدياداً في إنتاج النفط، إذ بالرغم من الصراعات التي يشهدها هذا البلد، تمكن العراق من زيادة إنتاجه من النفط الخام من 3.3

[1] www.dw.com/ar

إلى 4.3 مليون برميل يومياً. هذه الزيادة المقدرة بمليون برميل تعادل إنتاج الجزائر بأكمله، وهو ثالث أكبر منتج للنفط في أفريقيا.

وفي الوقت الراهن، ينتج العراق من النفط أكثر مما كان ينتج قبل الاجتياح الأمريكي عام 2003.

-عودة إيران إلى تصدير النفط:

بعد توقيع الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة "5+1"، والمكونة من الولايات المتحدة وروسيا والصين وفرنسا وبريطانيا وألمانيا، في يناير، تم رفع جزء كبير من العقوبات الدولية المفروضة على إيران، وبذلك ستتمكن هذه الدولة من الوصول إلى أسواق النفط الدولية بشكل أسهل، ويتوقع أن تجاري جارتها العراقية في إنتاج النفط.

وبحسب إحصائية منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، يبلغ الإنتاج الإيراني للنفط الخام نحو ثلاثة ملايين برميل يومياً، فيما تتوقع المنظمة الدولية للطاقة أن يزيد الإنتاج بمقدار 300 ألف برميل يوميا مع انتهاء العام الحالي. هذه الزيادة في كمية النفط المتوفر عالمياً سيكون لها تأثير على الأسعار أيضا.

-نفط المحيط في البرازيل:

البرازيل أيضاً، من الدول التي زادت من إنتاجها للنفط خلال السنوات القليلة الماضية. فبين عامي 2013 و2015، ارتفع الإنتاج البرازيلي من 2.6 إلى ثلاثة ملايين برميل يومياً. وبحسب إحصاءات الأوبك، فقد تم حفر 72 بئر جديدللنفط في البرازيل خلال عام 2015، مقارنة بـ87 بئر في عام 2014.

كما عززت البرازيل من مكانتها في العالم كرائد في تقنيات استخراج النفط من أعماق البحار، وذلك بعد اكتشاف كميات كبيرة من النفط على أعماق تتراوح بين أربعة وثمانية كيلومترات بين طبقات صخرية وملحية

لكن التوقعات باستمرار "المعجزة النفطية" البرازيلية ليست مشجعة، إذ من أجل الوصول إلى هذه الاحتياطيات النفطية في أعماق المحيط، ينبغي استثمار مبالغ طائلة لا يمكن استرجاعها في ظل أسعار النفط العالمية الحالية.

-بقاء السعودية على معدلات إنتاج منخفضة

في العقود الماضية لعبت السعودية دور مهم فيما يتعلق بأسعار النفط حول العالم، ذلك أنها تمتلك كميات هائلة وغير مستغلة بعد من النفط، ناهيك عن عدد كبير من الآبار النفطية التي لم تبلغ طاقتها الإنتاجية القصوى بعد. لهذه الأسباب، فإن السعودية قادرة على رفع إنتاجها بسرعة في وقت قصير نسبياً ودون تحمل تكاليف إنتاج

كبيرة، ما يدفع الأسعار إلى الهبوط. ولكنها أيضاً قادرة على كبح إنتاجها النفطي من أجل رفع الأسعار عالمياً، خاصة وأنها ثالث أكبر مصدّر للنفط في العالم.

وحتى بالرغم من العجز القياسي في ميزانيتها العام الماضي، والذي بلغ 89.2 مليار يورو، تبدو السعودية مصممة على الإبقاء على إنتاجها منخفضا، ما يعرضها إلى المزيد من الخسائر.

هدف السعوديين من ذلك، على ما يبدو، هو تثبيط التقنيات البديلة لاستخراج النفط، مثل التكسير الهيدروليكي والتنقيب في أعماق البحار، والتي تتطلب استثمارات هائلة، وبالتالي إخراجها من دائرة المنافسة

عارضت العربية السعودية قبل فترة وجيزة تقليص كميات إنتاج النفط لمواجهة المنافسة الأمريكية والخصم (إيران). لكن ثاني أكبر مصدر للنفط في العالم يواجه هو الآخر وضعا صعبا. وصندوق النقد الدولي حذر من عجز كبير في الميزانية. والآن تريد السلطات السعودية إدراج ضرائب وإلغاء دعم بعض المواد الاستهلاكية والكهرباء.

كما تسعى السعودية من خلال الإبقاء على أسعار النفط العالمية منخفضة إلى تحقيق هدف سياسي، ألا وهو تحجيم دور غريمها الأساسي في المنطقة، إيران، في السوق العالمية.

-الخوف من الصين

يبدو الأمر غريباً أن يتحدث المستثمرون عن أزمة اقتصادية في الصين عند النظر إلى معدلات نمو في الناتج القومي المحلي تبلغ ستة في المائة. لكن المراقبين يخشون من أن الأرقام الرسمية تخفي صورة أكثر قتامة للاقتصاد الصينيفانهيار سوق المال الصينية في بداية العالم الحالي 2016 أطلق إشارة تحذير في أنحاء العالم من أن المعجزة الاقتصادية الصينية ربما وصلت إلى نهايتها.

في السنوات العشر الماضية، ارتفع الاستهلاك الصيني للنفط من سبعة ملايين إلى 11 مليون برميل يومياً، أي ما يعادل استهلاك أمريكا اللاتينية ومنطقة ما دون الصحراء في إفريقيا مجتمعة.

وبالتالي، فلا عجب في أن مؤشرات أزمة اقتصادية بالصين قد تؤثر على أسعار النفط العالمية.

-شتاء معتدل في نصف الكرة الأرضية الشمالي

بحسب حسابات هيئة الأرصاد والمحيطات الأمريكية، فإن عام 2015 شهد شتاء هو الأكثر دفئاً منذ بدء عملية تسجيل النينيو المناخية.

الشتاء المعتدل والدافئ نسبياً في شمال الكرة الأرضية أدى إلى تراجع الطلب على وقود التدفئة في أوروبا والولايات المتحدة واليابان، ما أدى إلى هبوط أسعار النفط عالمياً

-احتكار الأوبك لم يعد فعالا:

اتفق أعضاء منظمة الأوبك الثلاثة عشر، ومن بينهم السعودية والعراق وإيران ونيجيريا وفنزويلا، على إنتاج مشترك يقدر بـ32.3 مليون برميل يومياً. وبهذا تتحكم المنظمة في ثلث الإنتاج العالمي للنفط، المقدر بـ97 مليون برميل يوميا.

نظرياً، يمكن للأوبك بسهولة أن تقلل الإنتاج لدفع الأسعار إلى الارتفاع، وهذا متوقع لأن هذه المنظمة أنشئت كي تكون اتحاداً احتكارياً يقوم على إبقاء أسعار النفط العالمية مرتفعة كي تنتفع منها الدول المنتجة على حساب المستهلكين.

لكن الأوبك، وحتى اليوم، لم تنجح في كبح جماح الإنتاج النفطي تماما، ذلك أن أعضاءها ما يزالون يحافظون على معدلات الإنتاج مستقرة أو يقومون باستخراج كميات أكبر من النفط. وعلى ما يبدو، فإن منظمة الأوبك غير قادرة على منع أسعار النفط من الهبوط.

كما أن وزير النفط الفنزويلي، "إيلوجيو ديل بينو"، قام بجولة شملت الدول الأعضاء في أوبك بالإضافة إلى روسيا، الدولة غير العضو، بهدف الاتفاق على خفض الإنتاج من أجل الوصول إلى سعر "عادل" للبرميل يقدر بسبعين دولارا، وهو سعر سيجلب ارتياحا كبيرا لميزانية فنزويلا واقتصادها المعتمد بشكل كبير على صادرات النفط والمهدد بالانهيار في وجه انخفاض الأسعار، تماما مثل اقتصاد أنغولا ونيجيريا.

لكن بالرغم من الأوضاع الاقتصادية المتعثرة في بعض الدول المنتجة مثل فنزويلا وأنغولا ونيجيريا، يرى مراقبون ووكالة الطاقة الدولية أن الدول المنتجة لن تكون قادرة على الاتفاق على عمل مشترك، سواء الأعضاء في أوبك أم غير الأعضاء.

المطلب الثاني:تداعيات انهيار أسعار النفط على الدول النفطية وحلول مواجهتها

يشكل انخفاض سعر النفط مخاوف جمة على البلدان المنتجة له ، بينما هو نعمة للبلدان الرئيسة المستهلكة له.

الفرع الأول: تداعيات انهيار أسعار النفط على الدول النفطية

كان لانخفاض أسعار النفط أثار متوقعة تمثلت في[1]:

1. تحقيق خسائر كبيرة في الاحتياطات:

كشف تقرير صندوق النقد الدولي، في نشرة مستجدات أفاق الاقتصاد الإقليمي، أن الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ستسجل عجزا في ميزانياتها خلال 2015 بواقع 8.5 في المائة من الناتج الإجمالي المحلي، بسبب انخفاض أسعار النفط، مؤكدة على امتداد تداعيات انهيار أسعار المحروقات على الرغم من إعادة تسجيلها نحو الارتفاع بوتيرة بطيئة. كما أشار أيضا أن انخفاض أسعار النفط سيفقد هذه الدول 380مليار من عائدات الصادرات النفطية، مقارنة بالعائدات التي كان من المتوقع تحقيقا قبل انخفاض الأسعار، بينما وضع الجزائر على رأس قائمة الدول المعنية بهذه الوضعية، بالإضافة إلى البحرين وإيران والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والسعودية والإمارات واليمن، وذكر أن هذه الدول تسجل خلال الأشهر الأولى من السنة الجارية عجز في الحساب الجاري بقيمة 22مليار دولار في عام2015، تمثل 1في المائة من إجمالي الناتج المحلي.

وتوقع صندوق النقد الدولي في نفس الوثيقة تراجع الأرصدة المالية العامة للدول المصدرة للنفط، مؤكدا على تآكل احتياطي الصرف كما هو الشأن بالنسبة للجزائر، خاصة في ظل اعتماد الحكومة عليها لتغطية فارق النفقات العمومية التي توجه حوالي 30في المائة منه إلى التحويلات الاجتماعية ودعم أسعار المواد الضرورية، بينما توقع أن يتحول فائض الميزانية البالغ 2.5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015 في مجلس التعاون الخليجي إلى عجز قدره 8 في المائة من إجمالي الناتج المحلي لسنة 2016، كما سيتسع عجز المالية العامة، حسب نفس الوثيقة في البلدان الأخرى المصدرة للنفط.

2. ضعف أسواق الأسهم:

شهدت أسواق الأسهم في العديد من البلدان منها إيران و كازاخستان، الكويت، المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة وهبوطا حادا في أواخر 2014، نتيجة تزايد المخاوف من مدى تأثر اقتصادياتهابانخفاض أسعار النفط، وخاصة احتمال قيام الحكومات التي كانت من أهم محركات زيادة إيرادات الشركات، بخفض نفقات استجابة لانخفاض أسعار النفط، وقد يؤدي انخفاض أسعار الأسهم إلى زيادة الأعباء رغم سهولة التعامل مع أثارها.

[1]الهاشمي بن واضح، **مخاطر انهيار أسعار النفط على الدول المصدرة له**، الملتقى الدولي حول: انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات المصدر له، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، أكتوبر 2015، ص4.

3. تأثير محدود على النمو والتضخم في المدى القصير:

يتوقع أن تتجه معظم الدول المصدرة للنفط إلى استخدام الاحتياطات الوقائية في مواجهة انخفاض الإيرادات النفطية خلال العامين القادمين، ومن المرجح أن يتسنى احتواء تأثير أسعار النفط على النمو غير النفطي على المدى القصير، ونتيجة ذلك فان انتشار التداعيات الإقليمية من البلدان الكبرى المصدرة للنفط، وخاصة من دول مجلس التعاون الخليجي إلى بلدان المشرق و شمال إفريقيا، وجنوب الصحراء، من خلال العاملين في الخارج، والواردات الغير النفطية، والاستثمار الموجه للخارج، فمن المتوقع بوجه عام أن يكون محدود على المدى القصير.

ويرجح تباطؤ النمو خلال العامين القادمين في عدد قليل من البلدان المصدرة للنفط، التي تعاني من ضغوط مالية (إيران العراق اليمن)، كما تنخفض توقعات النمو على المدى القصير في منطقة القوقاز واسيا الوسطى نتيجة لتباطؤ النشاط بدرجة فاقت التوقعات في روسيا.

كما انه من المرجح تراجع أسعار النفط على التضخم ضعيفا في البلدان المصدرة للنفط، لان معظم البلدان تستخدم أسعار موجهة لمنتجات الوقود، ويتعين على البلدان التي تعتمد سعر صرف أكثر مرونة كإيران توخي اليقظة تحديد السياسة النقدية، إذا أدى تراجع الإيرادات النفطية إلى انخفاض سعر الصرف انخفاضا حادا وارتفاعا التضخم، ويمكن لبلدان منطقة القوقاز واسيا الوسطى التي تواجه صدمات خارجية متزامنة إن تسمح بزيادة مرونة سعر الصرف، وينبغي أن تحتفظ هذه البلدان بقدر كاف من الاحتياطات الوقائية بالنقد الأجنبي حتى يتسنى لها معالجة المخاوف المحتملة بشان الاستقرار المالي، وينبغي أن تعدل السياسة النقدية لكي تتصدى لبوادر الضغوط التضخمية الناشئة وتضع حدا للضغوط على سعر الصرف.

ويشكل إنتاج النفط والنزاعات المتزايدة في المنطقة، مخاطر قصور بارزة على الأفاق، ولا يتوقع قيام البلدان المنتجة للنفط في منظمة الأوبك بخفض إنتاج النفط في ظل توقعات السيناريو الأساسي ولكن في ظل الإفراط الواضح في العرض في سوق النفط العالمي يدل على أن المخاطر أمام الإنتاج النفطي مائلة نحو القصور، ومن شان زيادة عمق الركود في روسيا واستمرار انخفاض سعر صرف الروبل أن يضيف إلى التأثير السلبي على الصادرات الغير نفطية من بلدان المصدرة للنفط في منطقة القوقاز واسيا الوسطى.

الفرع الثاني: حلول مواجهة انهيار أسعار النفط

تمثلت فيما يلي:[1]

[1]SamyVictora, **oïl prices drop** :**responce and solution**, journal of international tarde, vol 12, N° 4, university of colorado, USA, 2015, p46.

1.تجنب تخفيضات الإنفاق الحادة:

تحتفظ معظم البلدان المصدرة للنفط في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أفغانستان وباكستان والقوقاز واسيا الوسطى بهوامش أمان مالي كبير تسمح لها بتجنب أي تخفيضات مفاجئة في الإنفاق استجابة لتراجع الإيرادات النفطية، وتحتفظ دول مجلس التعاون الخليجي التي يتوقع أن تكون الأشد تضررا بانخفاض أسعار النفط من حيث خسائر الإيرادات والتي ترتبط عملاتها عموما بالدولار، بأصول مالية ضخمة، وتتمتع بطاقة اقتراض كبيرة تساعدها على التخفيف من اثر الانخفاض على النمو في الأجل القريب، ومع ذلك من المتوقع حاليا أن يتباطئ نمو الأنفاق في اغلب الدول المصدرة للنفط، باستثناء قطر في عام 2015 مقارنة بالتوقعات الواردة سابقا، الأمر الذي يترتب عليها انخفاض محدود في عجز المالي العامة غير النفطية في هذه الدول، ومن الملاحظ إن مستويات هذا الانخفاض تقل كثيرا عن خسائر إيرادات المالية العامة، مما يوحي بان هذه البلدان تستخدم ما لديها من هوامش الأمان المالي.

كما يتوقع زيادة الإنفاق الحكومي في بعض البلدان المصدرة للنفط في منطقة القوقاز واسيا الوسطى في مواجهة الصدمات المزدوجة من انخفاض أسعار النفط وتزايد عمق الركود في روسيا، ومن المتوقع أيضا أن تتجه أذربيجان وكازاخستان إلى استخدام احتياطاتهم المالية الوقائية والاقتراض لتقديم دفعة تنشيطية للمالية العامة، مما يؤدي إلى تدهور الأرصدة المالية الغير النفطية بعض الشيء، على عكس تركمانستان وأوزباكستان اللتان تعتزمان مواصلة تنفيذ خططهما السابقة للإنفاق، لان أسعار صادراتها من الغاز لم تتأثر بتراجع أسعار النفط، وبرغم أن إعطاء دفعة تنشيطية من المالية العامة كرد فعل في مواجهة التطورات المعاكسة قد يكون ملائما في بعض الحالات، أما البلدان التي لديها احتياطات وقائية منخفضة أو غير متاحة للاستفادة منها فتواجهها احتياجات أكثر إلحاحا إلى التصحيح، واتخذ بعضها خطوات مبدئية مناسبة في هذا الاتجاه، فهناك فجوة تمويل كبيرة في مشروع موازنة العراق لعام 2015، مما سيدفعها لتخفيض الإنفاق الجاري والرأسمالي، وتعكف ليبيا على تصحيح أوضاع المالية العامة من خلال الإنفاق الرأسمالي بسبب عدم الاستقرار السياسي، وفي الجزائر يتوقع أن يؤدي انخفاض التحويلات الجارية وارتفاع الإيرادات الضريبية إلى دفع تصحيح أوضاع المالية العامة في مواجهة انخفاض أسعار النفط.

2.الحاجة إلى التصحيح وتنويع الاقتصاد:

إذا تبين أن التراجع في أسعار النفط سيظل مستمرا فقد تحتاج معظم البلدان المصدرة للنفط إلى موائمة أوضاعها المالية مع الحقائق الجديدة في سوق النفط العالمية لضمان حفاظها على استمرارية أوضاع المالية العامة، ويتعين أن يرتكز التصحيح على خطط موثوقة متوسطة الأجل لضبط أوضاع المالية العامة، وسيقتضي الحد من الإنفاق مما في ذلك فواتير الرواتب والدعم، وبرغم شروع بعض البلدان بالفعل في تنفيذ إصلاحات الدعم مثل أذربيجان

والبحرين والكويت، قطر السعودية تركمانستان والإمارات، أو يناقشها كعمان، لا يزال حجم دعم الطاقة في المنطقة كبيرا.

ومن شان هبوط أسعار النفط أن يجعل الحاجة إلى تطبيقه هذه الإصلاحات أكثر إلحاحا، وربما أسهل من الناحية السياسية.

كذلك سيكتسب توخي الدقة في تحديد الأولويات وتقييم المشروعات الاستثمارية الكبرى أهمية في ضمان تحقيق مكاسب النمو على المدى المتوسط، كما ينبغي المضي قدما في تنفيذ المشروعات ذات الأولوية، ومنها المشروعات الكبرى الممولة من الخارج في بعض بلدان منطقة القوقاز واسيا الوسطى، ويتعين كذلك أن تستكشف البلدان إمكانات تنويع مصادر الإيرادات، والتي يمكن أن تتضمن ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة.

وهناك تدابير مصاحبة يمكن أن تساعد على الحد من التأثير المعاكس لضبط أوضاع المالية العامة على النمو في الاقتصاد الغير النفطي، وتتضمن تطبيق إصلاحات أعمق لتنويع الاقتصاديات بعيدا عن النفط، وذلك بصفة خاصة من خلال تحسين بيئة الأعمال، وتوفير الحوافز لريادة المشروعات الخاصة في قطاعات السلع التجارية، وتوظيف المزيد من المواطنين في القطاع الخاص، وينبغي أن تعمل بلدان منطقة القوقاز واسيا الوسطى بصفة خاصة على تعجيل وتيرة الإصلاحات الهيكلية لتحرير اقتصادها، وخاصة الإصلاحات الرامية إلى تخفيف القواعد المنظمة للأعمال وتعزيز القدرة التنافسية، ويتعين كذلك تعزيز الترتيبات المؤسسية وزيادة الشفافية في التعامل مع التغيرات المدفوعة بسعر النفط والتي تطرأ على إيرادات المالية العامة.

المطلب الثالث: تداعيات انهيار أسعار النفط على الجزائر

أثار تراجع أسعار النفط مخاوف واسعة في الجزائر، ضاعف منها تبعية اقتصاد البلاد للنفط، وهو ما دفع سياسيين لدق ناقوس الخطر من أزمة تلوح بالأفق ما لم يتم التعاطي سريعا مع القضية.

أولا: انخفاض فادح في إيرادات تصدير النفط: فقد تراجعت مداخيل صادرات النفط في الجزائر بحوالي النصف تقريبا،حيث لم تسجل هذه السنة (2015)سوى 14.91 مليار دولار مقابل 27.35 مليار دولار العام الماضي(2014)، أي بانخفاض قدره 45.47 بالمائة.

ثانيا: خسائر كبيرة في أرصدة المالية العامة: حيث تضاعف عجز المالية العامة تقريبا ليصل إلى % 16 من إجمالي الناتج المحلي في2015.ومن المتوقع اتساع هذا العجز في عام 2016 حيث إن تعادل موازنة 2016 يتطلب سعر النفط عند مستوى 110دولار.

ثالثا:لمواجهة الانخفاض في المداخيل النفطية والوفاء بالنفقات العامة لجأت الحكومة إلى صندوق ضبط الإيرادات،الذي انخفضت موارده بشكل حاد،حيث تراجع ب 1.714,6 مليار دج في الفترة الممتدة بينهاية يونيو 2014ونهاية يونيو 2015 أي انخفاض ب 33,3 بالمائة على مدى 12 شهرا .

رابعا: عجز في الحسابات الخارجية: حدث اتساع حاد في عجز الحساب الجاري بلغ 7.78 مليار دولار في النصف الأول من 2015،وهذا بسبب تراجع الصادرات وارتفاع الواردات. وتبعا لذلك انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى 71 بالمائة عوض111 بالمائة في النصف الأول لعام 2014.

خامسا:انخفضت احتياطيات الصرف بمقدار35 مليار دولار في 2015 لتبلغ 143 مليار دولار، مقارنة بمستوى الذروة الذي بلغ 194 مليار دولار في 2013 ووصل إلى 123 مليار دولار نهاية سنة 2016.

وفي حال استمرار انخفاض أسعار النفط في السنوات القادمة، فانه لامحال ستؤدي التدابير الرامية مستقبلا لتحقيق وفورات في الميزانية العامة إلى إبطاء وتيرة النمو وضعف خلق فرص العمل في القطاع العام.

المبحث الثاني:تحليل تأثيرات الأزمة الحالية على المؤشرات الاقتصادية في الجزائر.

جاءت الأزمة المالية لتكشف حقيقة فاعلية البرامج التنموية، والتي يمكن تحليل تأثيرها على مايلي:

المطلب الأول:أثر انهيار أسعار النفط على معدلات النمو الاقتصادي :إن السياسات المالية التي اتبعتها الجزائرخلال 15سنة الماضية لم تنجح فيتحقيق الأهدافالمتعلقة برفع نسبة النمو التي استقرت حسب تقرير البنك الدوليفي حدود 3،5 بالمائة وهو ما يبينه الجدولالتالي:

الجدول رقم(3-1): يبين معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال (2011-2015).

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
النمو	2.8	3.3	2.7	4.3	4.1

المصدر: تقرير البنك الدولي2015.

من خلال الجدول نلاحظ تذبذب في نسبة النمو التي نلاحظ أنها لم تتجاوز 3,5 بالمائة مع توقعات ألا تتجاوز 3، 6 بالمائة بعد سنتين،عكس توقعات الحكومة لأن تبلغ نسبة 7 بالمائة في السنوات المقبلة وذلك بناءا على معطيات ترتبط بعدم استعمال الوفرة المالية لبناء اقتصاد منتج ضمن المخططات الخماسية المقررة منذ سنة 2000 كون حوالي 70 بالمائة من الإنفاق العمومي يصرف على شكل تغطية التحويلات الاجتماعية(أجور، دعم السلع الأساسية...) . وحقق الاقتصاد الجزائري وفقا لهذه النتائج نموا ب4.3 بالمائة في 2014 مقارنة ب2013 الذي

سجل نموا بـ 2.7 بالمائة وفي مقابل ذلك عرف معدل النمو خارج المحروقات تراجعا من 7.1 بالمائة في 2013 إلى 1.5 بالمائة في 2014.نتيجة بداية انهيار أسعار النفط التي أثرت على معدل النمو الاقتصادي وهو ما برز خلال سنة 2015 أين انخفض معدل النمو الى 4,1% .باعتبار أن النمو الاقتصادي يرتبط بقطاع المحروقات.

الشكل رقم (3-1): معدلات النمو الاقتصادي في الفترة (2011-2015).

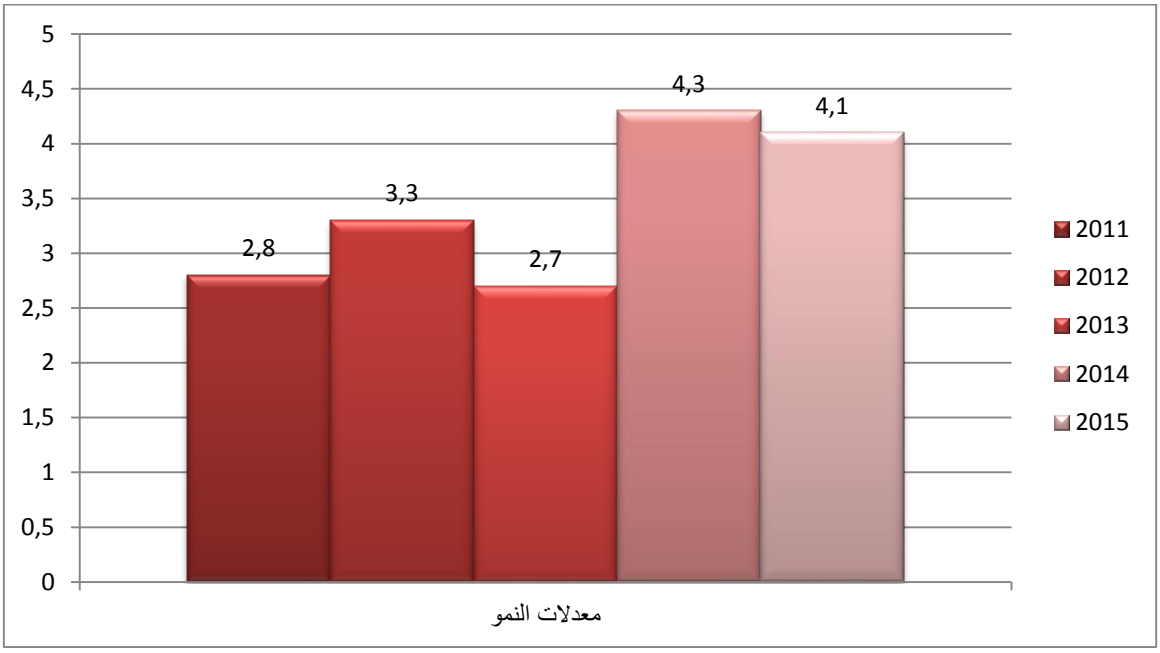

المصدر من إعداد الطالبة، بالاعتماد على برنامج exel

المطلب الثاني اثر انهيار أسعار النفط على الميزان التجاري.

يعتبر التغير في رصيد الميزان التجاري محصلة التغيرات الحاصلة في كل من الصادرات والواردات، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(3-2): تطور رصيد الميزان التجاري في الفترة من (2009-2015). الوحدة: مليون دولار

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات	47745	76257	80273	64772	50665	88662	78737
الواردات	29739	21240	30047	37650	02855	58058	50151
الميزان التجاري	1806	55017	50226	27122	49210	3064	71413-

المصدر: تقارير بنك الجزائر / -وزارة المالية.(انظر الموقع)

-http://www.mf.gov.dz/article/48.

نلاحظ من الجدول أن هناك تدبدب في رصيد الميزان التجاري حيث عرف ارتفاعا كبريا من 6180 مليون دولار سنة 2009 إلى26502 مليون دولار سنة 2011 وهو ما يمثل 4 أضعاف،وهذا نتيجة ارتفاع قيمة الصادرات على الواردات بسبب ارتفاع صادرات قطاع المحروقات نتيجة ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة بسبب تشكيل قطاع المحروقات لحوالي 97% للصادرات الجزائرية وكذلك تعافيالاقتصادالعالمي من الأزمةالاقتصادية وازدياد الطلب على النفط،لكن بعد 2012 عرف الميزان التجاري فيالجزائر تراجعا حادا وصل إلى4360مليون دولار في سنة 2014 نتيجة انخفاض قيمة الصادرات وارتفاع قيمة الواردات وذلك بسبب تراجع وانهيارأسعار النفط بسبب الأزمةالنفطية التي ضربت سوق النفط العالمي مع النصف الثاني ل 2014،قابله ارتفاعا في قيمة الواردات خاصة السلع الاستهلاكية .كما أنه توقعات بتسجيل عجزا حادا فيالميزان التجاري يقدر ب 71413 مليون دولار .نتيجة انهيار أسعار النفط .وهو وضع لم يتم تسجيله منذ سنوات وهو ما ينذر بانهيار للاقتصادالجزائري

الشكل رقم(3-2):تطور رصيد الميزان التجاري في ظل انهيار أسعار النفط.

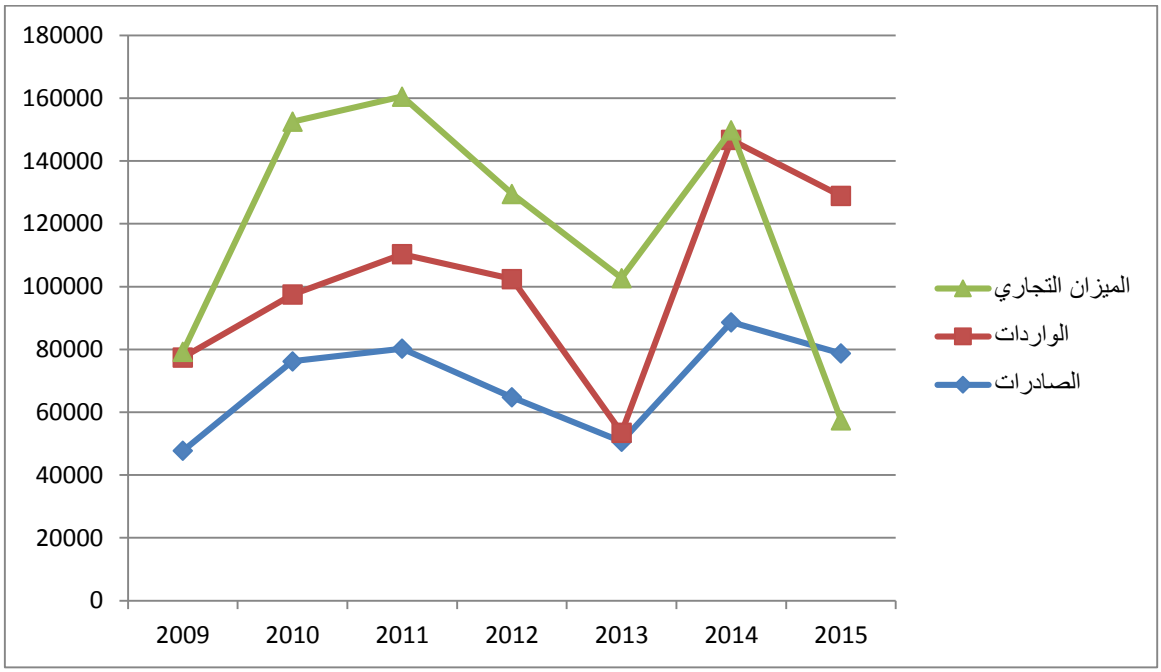

المصدر: من إعداد الطالبة.

المطلب الثالث:اثر انهيار أسعار النفط على التشغيل.

تأثر قطاع الشغل كغيره من القطاعات بسبب الانخفاض المستمر في أسعار النفط والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-3): نسبة البطالة في الجزائر في ظل انخفاض أسعار النفط

السنوات	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2020
معدل البطالة%	20	28	30	15	10	12	14

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي

نلاحظ من خلال الجدول هناك تذبذب في المعدلات حيث نلاحظ أن النسبة بدأت ترتفع من الفترة 1990 التي كانت تقدر ب 20%، لتصل إلى 28% سنة 1995 حتى تبلغ أقصاها 30% سنة 2000 وهذا لأسباب كانت تمر بها الجزائر امنيا واقتصاديا لتنتهج سياسات تقضي بها على البطالة لتنخفض إلى 12% سنة

2015، لكن لأسباب منها انخفاض أسعار النفط ترجع معدلات البطالة للارتفاع المتوقع ان تصل الى 14% سنة 2020.

الشكل (3-3): نسبة البطالة في الجزائر في ظل انخفاض أسعار النفط.

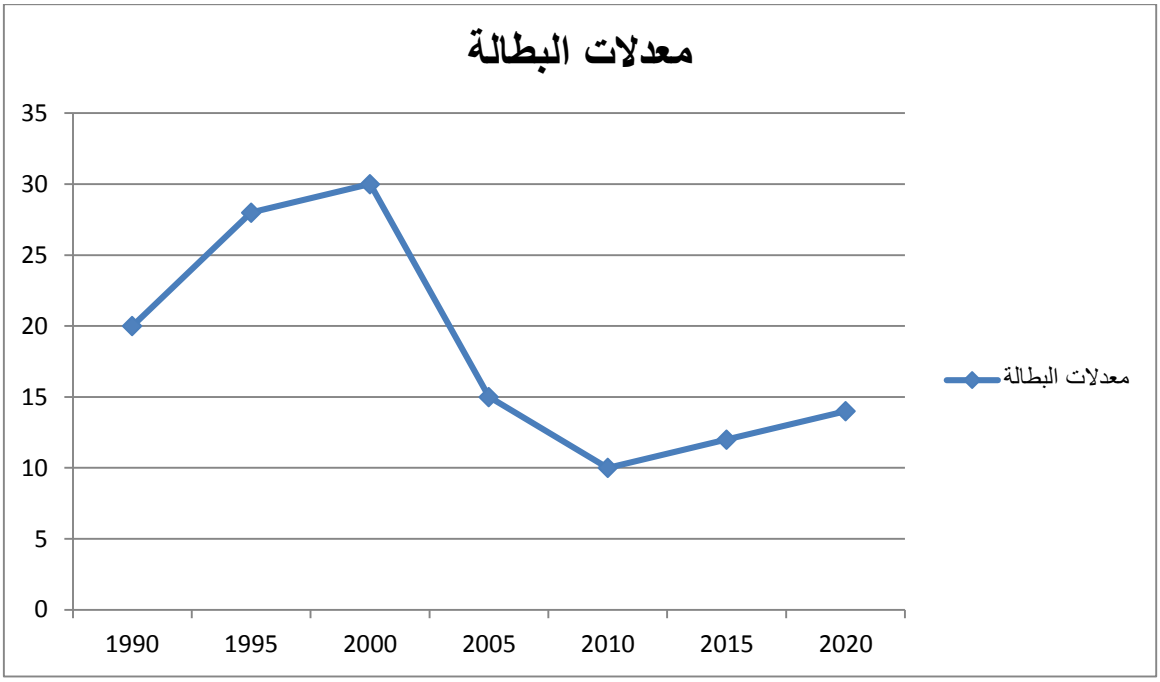

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على إحصائيات الجدول(3-3)

المبحث الثالث: الاستراتجيات البديلة للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات

انتهجت الجزائر عدة حلول لمواجهة الأزمة النفطية الراهنة من بين هذه الحلول القصيرة الأجل ومنها الطويلة وهذا ما سوف نعرضه من خلال مبحثنا هذا الذي سوف نعرض فيه الحلول المتاحة المؤقتة منها والدائمة أمام الجزائر للنهوض باقتصادها.

المطلب الأول: الاستراتيجيات البديلة المتاحة أمام الجزائر مؤقتاً

تلقت الحكومة الجزائرية صدمة قوية اثر مواصلة سعر النفط تدحرجه ليستقر العداد عند السعر 27 دولارا للبرميل، بعد اعتمادها على سعر37 دولارا كسعر مرجعي في ميزانيتها، مما أضر باقتصادها، وأدى إلى تهديد الأسعار بالانخفاض.

وهذه الصدمة دفعت بالجزائر إلى البحث عن حلول سريعة ومؤقتة من بين هذه الحلول:

أولا–سياسة ترشيد النفقات العامة:تعني في ظل الندرة النسبية للموارد المتاحة للمجتمع وارتباط تزايد الإنفاق العام بعوامل يصعب تجنبها. هو العمل على تحقيق الفعالية في تخصيص الموارد وكفاءة استخدامها بين الدولة والقطاع الخاص والالتزام بفعالية تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة، بما يضمن تعظيم رفاهية المجتمع من خلال إشباع ما يفضلونه من سلع وخدمات.من خلال حصر وتحديد البرامج البديلة التي تمكن من تحقيق هذه الأهداف بما يتضمنه ذلك من تحديد البرامج التي يجب أن تقوم بها الدولة وتلك التي يقوم بها القطاع الخاص. مع استخدام أساليب التحليل الممكنة لاختيار أفضل البرامج قدرة على تحقيق أهداف المجتمع. وبذلك فإن الهدف الرئيس من عملية ترشيد الإنفاق العام هو أن تحقق الحكومة الأهداف المحددة باستخدامها لمواردها على أحسن وجه ممكن.[1]

ومن بين أهدافوالضوابط التي يجب الالتزام بها في سياسة ترشيد الإنفاق:[2]

أ– تحديد حجم أمثل للنفقات العامة: أنه ليست من المصلحة أن تتجه النفقات العامة نحو التزايد بلا حدود، وإنما تقتضي المصلحة بأن تصل النفقات إلى حجم معين لا تزيد عنه وهو ما يطلق عليه (الحجم الأمثل للنفقات العامة) وهذا الأخير هو ذلك الحجم الذي يسمح بتحقيق أكبر قدر من الرفاهية لأكبر عدد من المواطنين، وذلك في حدود أقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة.

ب–إعداد دراسات الجدوى للمشروعات: تتضمن دراسة الجدوى لأي مشروع على العناصر التالية: التكاليف الاستثمارية، الدراسة التسويقية، خطة التمويل المقترحة، اقتصاديات تشغيل المشروع، ربحية المشروع، الآثار المحتملة للمشروع على البيئة واتساقه مع المجتمع، فرص العمالة التي يخلقها المشروع وآثاره على الادخار وإعادة توزيع الدخل،كذلك الآثار الاجتماعية للمشروع .

ج–الترخيص المسبق من السلطة التشريعية: تقضي قواعد المالية العامة بأن إنفاق أي مبلغ من الأموال العامة أو الارتباط بأنفاقه، يجب أن يكون مسبوق بترخيص من السلطة التشريعية، ضمانا لتوجيهه بالشكل الذي يضمن تحقيق المصلحة العامة، كما أن هذا الترخيص يساعد على ترشيد النفقات، لأن أعضاء البرلمان أثناء مناقشتهم مشروع الموازنة قد يطالبون الحكومة بإلغاء بعض النفقات أو استبدالها .

د– تجنب الإسراف والتبذير: هناك صور عديدة للإسراف والتبذير في النفقات العامة فيكثير من الدول النامية نوجزها فيما يلي :

[1] صالح قدوري، **مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1990–2014)**، جامعة حمة لخضر، الجزائر، 2016، ص101.

[2] محمد الطيب ذهب، **دور سياسة الإنفاق العام على الاستثماراتالعمومية في الجزائر دراسة حالة (2014/2001)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماسترأكديمي، تخصص اقتصاد عمومي، 2015/2014، ص.ص 11-12.

-ارتفاع تكاليف تأدية الخدمات العامة.

-سوء تنظيم الجهاز الحكومي.

- تحقيق مآرب خاصة لبعض ذوي النفوذ والسلطة.

-عدم وجود تنسيق في العمل بين الأجهزة الحكومية كما هو الحال مثلا بالنسبة للأجهزة المسؤولة عن المياه والكهرباء وتعبيد الطرقات .

-زيادة عدد العاملين في الجهاز الحكومي عن القدر اللازم لأداء الأعمال.

- المبالغة في نفقات التمثيل الخارجي ...الخ .

لا شك أن ترشيد النفقات العامة يتطلب القضاء على جميع أوجه الإسراف والتبذير المذكورة سابقا وغيرها وبالأخص تشديد الرقابة بمختلف أنواعها على النفقات العامة .من أهم الظواهر الاقتصادية التي استدعت انتباه الاقتصاديين هي ظاهرة تزايد النفقات العامة مع زيادة الدخل الوطني.

ثانيا-التقشف هو مصطلح يشير في علم الاقتصاد إلى السياسة الحكومية الرامية إلى خفض الإنفاق وغالبًا ما يكونذلك من خلال تقليص الخدمات العامة. في كثير من الأحيان، تلجأ الحكومات إلى الإجراءات التقشفية بهدف خفض العجز في الموازنة، وغالبًا ما تترافق خطط التقشف مع زيادة الضرائب.

التقشف بالمعنى العام يقصد به صعوبة العيش وخشونته، بسبب عدم كفاية حاجيات الإنسان وهو في الاصطلاح السياسي برنامج حكومي ذو طابع اقتصادي، يستهدف الحد من الإسراف من زيادة الإنفاق على السلع الاستهلاكية، وتشجيع الادخار، والعمل على مضاعفة الإنتاج؛ علاجا لأزمة اقتصادية، تمر بها البلاد.[1]

المطلب الثاني: الاستراتيجيات البديلة المنتهجةمستقبلاً

يعاني الاقتصاد الجزائري من تبعية مزمنة لقطاع النفط فمجمل صادراته مرتبطة بهذا المورد الناضب، وتتواجد الجزائر اليوم في محيط يفرض عليها اللجوء نحو التنويع الاقتصادي، لذلك سوف نبرز مختلف الحلول المتاحة أمام الجزائر لأجل تنويع اقتصادها.

[1] http://ar.wikipedia.org/wiki.

الفرع الأول: مصادر الطاقة المتجددة البديلة

اولا: نتطرق أولا لتعريف الطاقة المتجددة:

تتميز مصادر الطاقة المتجددة بقابلية استغلالها المستمر دون أن يؤدي ذلك إلى استنفاذ منبعها فالطاقة المتجددة هي :" تلك الطاقات التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري بمعنى أنها الطاقة المستمدة من الموارد الطبيعية التي تتجدد أو التي لا يمكن أنتنفذ"[1].

كذلك نعني:"بالطاقة المتجددة"الكهرباء التي يتم توليدها من الشمس والرياح والكتلة الحيوية والحرارة الجوفية والمائية، وكذلك الوقود الحيوي والهيدروجين المستخرج من المصادرالمتجددة".[2]

"وتعرف الطاقة المتجددة:"بأنها الطاقة التي تولد من مصدر طبيعي لا ينضب وهي متوفرة في أي مكان على سطح الأرض ويمكنتحويلها بسهولة إلى طاقة".[3]

ونقصد بها أيضا":هي عبارة عن مصادر طبيعية دائمة وغير ناضبة ومتوفرة في الطبيعة سواء أكانت محدودة أو غير محدودة، لكنها متجددة باستمرار، فهيتتميز بأنهانظيفة ولاينتج عن استخدامها أي تلوث بيئي."

تعريف وكالة الطاقة العالمية" :(IEA)هي الطاقة المستمدة من العملياتالطبيعية (مثل أشعة الشمس والرياح) التي تتجدد بمعدل أسرع من أن تستهلك. الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحراريةالأرضية، و الطاقةالمائية، وبعض أشكال الكتلة الحيويةهي مصادرمشتركة للطاقة المتجددة لاستهلاكها[4]."

ثانيا: مصادر الطاقة المتجددة.

تعددت مصادر الطاقة نذكر منها:[5]

- ✓ **الطاقة الشمسية:** تعتبر الطاقة الشمسية من اكبر مصادر الطاقة المتجددة على سطح الأرض،حيث تستقبل الأرض طاقة شمسية تعادل 10 أضعاف الطاقة المدخرة في جميع احتياطات الطاقة غير المتجددة،

---

[1] حدة فروحات، **الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، مجلة الباحث العدد 2012/11، ص 149.

[2] هاني عبيد، **الإنسان والبيئة: منظومة الطاقة والبيئة والسكان**، دون طبعة، دار الشروق للنشر، عمان، 2002، ص205.

[3] بختة بطاهر، مداخلة بعنوان: "**مخاطر ومنافع بدائل النفط في الاقتصاد الريعي**"، الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له، جامعة مستغانم، 8/7 أكتوبر 2015، ص.ص، 4،3.

[4] نفس المرجع، ص4.

[5] نفس المرجع، ص4.

يقدر الإشعاع الشمسي الساقط على الأرض كل عام بحوالي 178 تيراواط وهويعادل 15 ألف مرة من الطلب العالمي على الطاقة الأولية، ينعكس منها 30 % إلى الفضاء الخارجي في حين تمتص الأرض 50 %، أما 20% الباقية تحرك الريح و تدفع دورة المياه و تزود عمليةالتركيب الضوئي .

وتنتج الطاقة الكهرو شمسية عندما تقوم معدات توليد الكهرباء الحرارية الشمسية بتحويل حرارة الشمس إلى كهرباء، و توصلت أهم البحوث إلى نتائج مشجعة على النحو التالي:

– نجاح تحويل الطاقة الشمسية إلى طاقة كهربائية صالحة للاستخدام في شتى مجالات الأنشطة المعاصرة

–نجاح تخزين الطاقة الشمسية باستغلال الكهرباء المحصلة في إنتاج غاز الهيدروجين الذي يمك نتخزينه ونقله بصورة غازية أو مميعة.و تمتاز الطاقة الشمسية بفوائد بيئية هائلة فهي تنتج من مصدر غير ملوث واستخداماتها ليس لها أي انبعاث أو فضلا.

- ✓ **طاقة الرياح** :يعتبر هذا المورد الطاقوي متغيراً من مكان لأخر نتيجة الطبوغرافيا والمناخ المتنوع، بحيث تنقسم الجزائر إلى منطقتين جغرافيتين هما:المنطقة الشمالية والمنطقة الجنوبية، هذه الأخيرة تتميز بسرعة رياح كبيرة خاصة في الجنوب الغربي بسرعة تزيد عن 4 م/ثا وتتجاوز قيمة 6 م/ثا من منطقة أدرار . ودخلت الجزائر في مجال استغلال طاقتها من الرياح، وهو استثمار يصفه الخبراء بالهام جدا، حيثيتوقعون أن يدر على بلادنا أرباحا تزيد عن ثلاثة مليارات يوروسنويا، فضلاً عن قدرة هذاالقطاع الواعد على استحداث آلاف مناصب الشغل، وتوفير طاقة نظيفة بعدما ظل توظيفها لطاقة الرياح ضئيلاً بمعدل7,0 ميغاواط، وفي هذا السياق فانه سيتم دعم مختلف هذه الوحدات بالوسائل الضرورية لإنتاج ديناميكي ينشط القطاع، ولإنجاح هذا المسعى تقرر تجنيد 20 باحثا علاوة على 360 أستاذًا ينشطون في ثلاثين مخبرا محليا، وكما يشير المصدر إلى خطة للبحث عن مواقع يكثرفيها نشاط الرياح، بغرض إقامة مزارع لتوليدهذه الطاقة والتوصل إلى الإنتاج بنسبة 3 من الطاقة الكهربائية في آفاق سنة 2015 انطلاقًا من طاقة الرياح .
- ✓ **–الطاقة المائية** : يعود تاريخ الاعتماد على المياه كمصدر للطاقة إلى ماقبل اكتشاف الطاقة البخارية في القرن الثامن عشر حتى ذلك الوقت،كان الإنسان يستخدم مياه الأنهار في تشغيل بعض النواعير التي كانت تستعمل لإدارة مطاحن الدقيق وآلات النسيج ونشر الأخشاب،أما اليوم،وبعد أن دخل الإنسان عصر الكهرباء،بدأ استعمال المياه لتوليد الطاقة لكهربائية كما نشهد في دول عديدة مثل النرويج والسويد وكندا والبرازيل،ومن أجل هذه الغاية،تقام محطات توليد الطاقة على مساقط الأنهار،وتبنى السدود والبحيرات الاصطناعية لتوفيركميات كبيرة من الماء تضمن تشغيل هذه المحطات بصورة دائمة .وتشير

التوقعات المستقبلية لهذا المصدر من الطاقة إلى زيادة تقدر بخمسة أضعاف الطاقة الحالية بحلول 10عام 2020.

وتبلغ حصة حظيرة الإنتاج الكهرومائي بالجزائر بما استطاعته 286 ميغاواط وترجع هذه الاستطاعة الضعيفة إلى العدد غير الكاف لمواقع الإنتاج الكهرومائي وإلى عدم استغلال المواقع الموجودة استغلالا كفؤا، وساهمت طاقةالمياه في إنتاج ما استطاعته 228 ميغاواط من الطاقة الكهرومائية بالجزائر سنة 2009.[1]

- ✓ -**الطاقة الجوفية (طاقة حرارة الأرض الجوفية)**: توصف طاقة حرارة باطن الأرض بأنها أحد أهم مصادر الطاقة، ويري العلماء أنها تكفي لتوليدكميات ضخمة من الكهرباء في المستقبل، فمنذ آلاف السنين استمد منها الإنسان الحرارة، ثم في إنتاج الكهرباء على مدار التسعين عاما الماضية،ويذكر " اتكين" أن طاقة حرارة باطن الأرض تعد مصدرا أساسيا للطاقة المتجددة لنحو 58 دولة منها 39 دولة يمكنإمدادها بالكامل بنسبة 100% من هذه الطاقة، وفي مصر تستخدم طاقة حرارة باطن الأرض في الاستشفاء كما في حمام فرعون وعيون موسي، في حين تستخدم في بعض الدول الأوربية كمصدر لتدفئة 12المنازل في الشتاء القارص.[2]
- ✓ -**طاقة الكتلة الحيوية**:يقصد بالكتلة الحيوية ما يتم تجميعه من مخلفات، مثل الأشجار الميتة، وفروع الأشجار وأوراقها، ومخلفات المحاصيل وقطع الخشب وغيرها، حيثيمكن الاستفادة من المخلفات من خلال إجراءات إعادة التدويرأو إعادة الاستخدام وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تقليل حجم المخلفات والقمامة .

ويقصد بتدوير المخلفات إعادة استخدامها لإنتاج منتجات أخرى أقل جودة من المنتج الأصلي، في حينيقصد بإعادة الاستخدام، مثلا إعادة استخدام الزجاجات البلاستيكية للمياه المعدنية بعد تعقيمها[3].

الفرع الثاني: التنويع الاقتصادي منبدائل للنفط

من بين البدائل المتاحة الأخرى نذكر:

[1] أحلام خليفة وحكيم شبوطي،مداخلة بعنوان "**مجهودات الجزائر في مجال استخدامالطاقات المتجددة**"، جامعة المدية، الجزائر، 7-8 أكتوبر 2015، ص،ص، 6.5.

[2] نذيرة راقي، مداخلة بعنوان:" **البدائل المتاحة أمام الجزائر في ظل انهيار أسعار النفط**"، جامعة المدية، الجزائر، 7-8 أكتوبر 2015، ص12.

[3] نفس المرجع السابق، ص12.

أولا:تعريف التنويع الاقتصادي: بشكل عام هوتقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع.

ومن ناحية ثانية ينظر إلى التنويع الاقتصادي بأنه" العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج"، والتنويع يمكن أن يشارفيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات .

أما بالنسبة للبلدان التي تعتمد كثيرا على قطاع النفط (على غرار الجزائر)،فالتنويع الاقتصادي بالنسبة لها يعني الحد من الاعتماد الشديد على صادرات ومداخيل قطاع المحروقات، وتطوير اقتصاد غير نفطي واستحداث صادرات غيرنفطية ومصادر غيرنفطيةللإيرادات، كما يعني مصطلح التنويع الاقتصادي بالنسبة لهذه البلدان التي تتميزبهيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي ضرورة تطوير القطاع الاقتصادي الخاص فيها وإعطائه دورا رياديا.

وبشكل عام فالتنويع المرتبط بالمشاركة في الإنتاج ينصرف إلى" توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد ذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلةجداً .أما من حيثالتركيز على الهدف الأساس من التنويع فهو" تخفيض الاعتماد على قطاع النفط وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غيرنفطي وصادرات غيرنفطية ومصادر إيرادات أخرى، في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية[1].

ثانيا: القطاع الزراعي:

يعد القطاع الزراعي في الجزائر من أهم القطاعات التي تحظى باهتمام الدولة خاصة بداية من الألفية الثالثة، وتطور المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة، ومن أهم الاتفاقيات لديها، وتظهر الأهمية الكبيرة لهذا القطاع في الاقتصاد الوطني، كونه يعتبر القطاع الرئيسي المنتج للسلع الغذائية الأساسية، بهدف إشباع الحاجيات المتزايدة للسكان وفق التزايد غير المحدود لعددهم، وفي الجزائر على الرغم من تنوع القطاعات الاقتصادية وتعددها القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني يبقى الأهم منها.

-مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الوطني الإجمالي: ذكر التقرير السنوي عن أوضاع الأمن الغذائي العربي الذي أصدرته المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أن قيمة الناتج المحلي الزراعي العربي بلغت نحو 139.1 مليار دولار

[1] إسماعيل صاري، مداخلة بعنوان:" **التنويع الاقتصادي كإستراتيجية حتمية لمواجهة الصدمة النفطية في الجزائر**"، جامعة المدية، الجزائر، 7-8 أكتوبر 2015، ص 3.

بنسبة 5.4 % من إجمالي الناتج المحلي العربي وتساهم الجزائر بنسبة % 11.5، وعلى الرغم من التطور الذي تحقق في إنتاج السلع الغذائية بالوطن العربي خلال السنوات القليلة الماضية، إلا أنقطاعات الإنتاج الزراعي والسمكي لا تزال تسودها النظم التقليدية.

يحتل القطاع الزراعي أهمية كبيرة في الجزائر من حيث مساهمته في تكوين الدخل الوطني، وتوفير الدخل لنسبة من السكان والرفع من مستوى متوسط نسبة الفرد من هذا الدخل، باعتبار الدخل الوطني من أهم مؤشرات النمو الاقتصادي لأي بلد.

–مساهمة الزراعة في ترقية القطاعات الأخرى و تنمية الاقتصاد الوطني:يلعب القطاع الزراعي دورا هاما وأساسيا في تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة القطاع الصناعي، وتتمثل هذه الأهمية في تقديم المواد الأولية لقطاع الصناعة من جهة، وكذا حاجة القطاع الزراعي للعديد من المنتجات الصناعية، كالأسمدة، مستلزمات الإنتاج الزراعي من جهة أخرى، وقد أثبتت التجربة أن تأخر الزراعة يمكن أن يهدد مسيرة التصنيع والنمو الاقتصادي في كامل فروع الاقتصاد الوطني، وبالمقابل فإن عجز الصناعة على تلبية متطلبات واحتياجات الزراعة يشكلعائقا أمام تطور الإنتاج والإنتاجية في الزراعة .

كما تعد مساهمة الزراعة في ترقية الصادرات مؤشرا آخرا من المؤشرات المهمة للدلالة على أهمية القطاع الزراعي في تنمية الاقتصاد الوطني، وتمثل الصادرات بصفة عامة مصدرا أساسيا من مصادر جلب العملة الصعبة لتغطية مبالغ الاستيراد، وتمويل مشاريع التنمية المحلية، كما يعتبر التصدير منفذا أساسيا للسلع الوطنية إذا عجزت السوق الوطنية على استيعابها، نتيجة الاكتفاء الذاتي ونقص القدرة الشرائية للمواطنين، كما أن زيادة كمية الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني يؤدي إلى تغطية الطلب المتزايد من هذه السلع الغذائية وتخفيض حجم الواردات منها.

يلعب القطاع الزراعي دورا هاما في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاهتمام بالتنمية الزراعية المستدامة نتيجة لظهور بوادر عدم قدرة نظام الزراعة المكثف على الاستمرار في الإنتاج الزراعي بنفس المعدلات العالية، والوفاء باحتياجات السكان من الغذاء الكافي والسليم، دون التأثير على البيئة وصحة المستهلكين، وأنماط الحياة الاجتماعية للمزارعين وسكان الأرياف، مما دفع بالعلماء إلى التفكير في نظام زراعي متوازن يكفل الوفاء بمتطلبات الأجيال الحالية والمستقبلية تضمن لهم غذاء صحيا وبيئة نظيفة وموارد طبيعية مصانة ومنتجة، ومن هنا نشأ ما

يسمى بالتنمية الزراعية المستدامة التي أصبحت الآن تمثل محورا جوهريا في السياسات الزراعية للعديد من دول العالم ومنها الجزائر[1].

ثالثا:قطاع السياحة كخيار استراتيجي بديل للنفط:إن القطاع السياحي يلعب دورا مهما في اقتصاديات الكثير من الدول فهو يعتبر من أهم المصادر التي تدر إيرادات مالية كبيرة خاصة من العملة الصعبة، هذا بالإضافة إلى انه يوفر الكثير من فرص العمل المباشرة أو غير المباشرة، فهو إذا قطاع خلاق للثروة، ومصدر لحلول الكثير من المشاكل الاقتصادية منها والاجتماعية، فهناك الكثير من دول العالم ومنها الدول النفطية وجدت في القطاع السياحي ضالتها فقامت باستغلال إمكانياتها بشكل يضمن استدامتها ويغنيها عن مصادر الثروة الناضبة وعلى رأسها احتياطات الثروة النفطية، وتعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة مثالا عربيا رائدا في هذا المجال لما حققته من تطور كبير في مجال الخدمات السياحية وما وصلت إليه في مجال استقطاب أعداد كبيرة ومتزايدة من السياح سنويا فهذا القطاع ليكون بديلا حقيقيا لقطاع المحروقات،" خاصة وأن السوق العالمي للسياحة يعد سوقا عملاقا وجذابا وتوقعاته المستقبلية جد متفائلة بالنسبة لاتجاه تطور حجمه في المستقبل، وبالتالي سيكون من أهم القطاعات المعول عليها للمساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي ومن تم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة فهو بمقدوره اجتذاب رأس المال الأجنبي ، وتوظيف رأس المال المحلي مما يؤدي إلى المساهمة في تخفيف حدة البطالة، وتقليل عجز ميزان المدفوعات وتحفيز صناعات أخرى، ترتبط بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالقطاع السياحي.[2]

[1] رشيد سالمي، مداخلة بعنوان:" **القطاع الزراعي كخيار استراتيجي بديل لقطاع المحروقات**"، جامعة المدية، الجزائر 7-8 أكتوبر 2015، ص 15-17.

[2] محمد وزاني، **السياحة المستدامة وواقعها وتحديا بالنسبة للجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستر ، تخصص تسويق الخدمات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2010، ص115.

الخلاصة:

من خلال ما تطرقنا له تبين لنا أن الجزائر لاستمرارها في الاعتماد على العوائد النفطية جعلها تتكبد خسائر كبيرة نتيجة انخفاض العوائد، وقد تجلى ذلك وأصبح واضحا منذ أزمة 1986 وتأثيرها السلبي على مختلف المتغيرات الاقتصادية.ويتضح من خلال الدراسة أن الميزان التجاري مرتبط بأسعار النفط حيث يتزامن تحسن الرصيد بارتفاع أسعار النفط والعكس صحيح.

وتوصلنا من خلال دراستنا هذه إلى:

- تعددت الأسباب وراء انخفاض أسعار انخفاض أسعار النفط وهذا ما أثر على الاقتصاد الجزائري.
- الأزمة النفطية الراهنة كان لها تأثير سلبي على مختلف المتغيرات الاقتصادية في الجزائر منها الميزان التجاري، الصادرات، الواردات، وكذلك معدل التشغيل.
- الطاقة المتجددة أو كما يسميها البعض بالطاقة البديلة، والتي تعرضنا في دراستنا هذه إلى عدت أنواع منها، وتبين لنا أن أفضل الأنواع هي الطاقة الشمسية، وبدرجة أقل طاقة الرياح والطاقة المائية.
- ولقد ارتأينا إلى القطاع الزراعي، والقطاع السياحي اللذان يعتبران من اهم استراتيجيات تنموية بديلة لقطاع المحروقات لتحقيق التنمية المحلية.

النفط كمادة خام حيوية للبشرية يكثر فيه النقاش في ميدان السياسة أكثر مما يثيره في ميدان الاقتصاد، وتؤثر فيه العوامل السياسية بشكل اكبر وأوسع من العوامل الاقتصادية، فكمية الإنتاج النفطي وكذلك أسعاره هي قرارات سياسية في الدرجة الأولى وليس لها علاقة بميكانيكية قوانين السوق الكلاسيكية المعروفة.

النفط مادة غير متجددة كبقية مواد الإنتاج الأخرى المعروفة ولهذا فإن سعر هذه المادة لا تقرره عوامل العرض والطلب وتكاليف الإنتاج فقط وإنما تدخل في تقرير سعره أيضا حسابات تعويض هذه المادة الحيوية وثمن البدائل المتاحة، ومن ينظر إلى تسعيرة النفط اليوم على انه خاضع للعرض والطلب وميكانيكية السوق يتجاهل العناصر الرئيسية المكونة لسعر مادة كهذه، لذلك فان الدعوة إلى تجميد الأسعار- وهي مدار المعركة التي تدور اليوم على الساحة النفطية- كمدخل لحل مشكلات العالم الصناعي وبالتالي للحفاظ على التوازن الاقتصادي العالمي، هذه الدعوة من الوجهة الاقتصادية تصدر عن قصر نظر كما أنها تؤدي من الوجهة السياسية إلى كارثة محققة.

منذ بداية التسعينات طبقت الجزائر العديد من الإصلاحات الاقتصادية تهدف من خلالها إلى التخلص من تبعية الاقتصاد الوطني للعوائد النفطية، وبالتالي للسوق النفطية العالمية وما يحكمها من عوامل ديناميكية صعبة التحليل، وبالرغم من ذلك لا يزال قطاع المحروقات يستأثر بأكثر من 98% من الصادرات و 60% من الجباية العامة ويساهم ب . 35% من الناتج الإجمالي للبلد .

و قد حاولنا من خلال دراستنا الإجابة على الإشكالية الرئيسية التي تدور حول تقلبات أسعار النفط وكيف أثرت على الاقتصاد الجزائري .

1-نتائج الدراسة:

من أهم النتائج التي يمكن أن نستخلصها من خلال دراستنا هذه هي:

-يعتمد الاقتصاد الوطني على قطاع النفط كمحرك وحيد لإنعاش الاقتصادي الوطني و بالتالي فإن انحصار المصادر المالية لهذا القطاع ستشل الاقتصاد محدثة أزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية.

-أن اعتماد الجزائر على مصدر تمويلي وحيد جعلها عرضة للتقلبات والتغيرات السعرية التي تحدث على مستوى هذا القطاع والذي يخضع لقوى خارجية، ناهيك عن تحكمها في سياسات هذه السوق.

-آفاق العوائد النفطية في الجزائر خاصة والعربية عامة مرهون بسياسات الدول الكبرى وما تخطط له من تفكيك تحالف الدول المنتجة والمصدرة للنفط من خلال الضغوط السياسية التي تمارسها عليها، إلى جانب ما تدعو له هذه الدول في استبدال الوقود الأحفوري بمصادر صديقة للبيئة.

-إعادة التفكير في تسعير النفط بغير الدولار الأمريكي سواء تسعيره بالأورو أو بسلة من العملات يكون لها وزنا مهما في هيكل المبادلات التجارية للدول المنتجة للنفط، وذلك من أجل تجنب الانخفاض في القوة الشرائية لبرميل النفط المصدر.

-ارتباط الاقتصاد الجزائري ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات لذلك نجد أن التقلبات في أسعار النفط لها تأثير كبير على الاقتصاد، لان الجزائر لا تزال تعتمد على المحروقات كقطاع وحيد في توفير الأموال، لذلك التغير في الأسعار كان له تأثير واضح على جميع المؤشرات الاقتصادية بما فيها البطالة ومعدلات النمو والميزان التجاري، وهذا راجع إلى عدم وجود دخل خارج قطاع المحروقات ترتكز عله الجزائر.

- إتباع الجزائر عدة سياسات منها المؤقتة والمستقبلية كبدائل للخروج من الأزمة الراهنة، في كون تنويع الاقتصاد أمر ضروري، فترشيد النفقات، وخفض الإنتاج، والتقشف من الحلول السريعة والبديلة التي يجب على الجزائر إتباعها فورا، على غرار النهوض بالقطاع الفلاحي والقطاع الصناعي وتشجيع الاستثمار والسياحة على الجزائر العمل عليها مستقبلا، هذه تمثل تحديات حقيقية للجزائر ما بعد النفط.

2-التوصيات: من خلال دراستنا يمكننا تقديم الاقتراحات التالية:

-ضرورة ابتعاد الجزائر عن الاقتصاد الريعي وانتهاج سياسات مالية يمكنها أن تدر ربح على الجزائر خارج قطاع المحروقات.

-التوجه نحو الاستفادة من إمكانيات الجزائر في الطاقة المتجددة واستغلالها على أحسن وجه.

-إتباع البلدان التي تعتمد في اقتصادها على التنوع الاقتصادي خارج قطاع النفط.

- عدم الاعتماد على مداخيل المحروقات بشكل كبير و العمل على تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال زيادة دعم القطاع الزراعي و الصناعي ، و تشجيع خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل على خلق قيمة مضافة وامتصاص البطالة.

-تكثيف الجهود في مجال الطاقات المتجددة و التي تمثل رهانا حقيقيا أمام الجزائر في ظل ارتفاع أصوات تنادي بالحفاظ على البيئة والتقليل من استهلاك الوقود الأحفوري مما يجعل أفاق العوائد النفطية في الجزائر مجهول.

-التفكير في مستقبل الأجيال القادم خاصة في ظل المستقبل المجهول للعوائد النفطية.

-الاعتماد على التنوع الاقتصادي بما فيه القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي من أجل ترقية الصادرات والتخفيف من الواردات، دون أن ننسى تشجيع السياحة، لما يحتويه بلدنا الجزائر على معالم أثرية وأماكن سياحية فاخرة تجعله يحتل الريادة.

3-أفاق الدراسة:

هذه الدراسة تفتح المجال للبحث في مواضيع أخرى لم أتطرق لها:

- أثر تغيرات أسعار النفط على التنمية المستدامة في الجزائر.

- التوجه نحو تبني الحوكمة في إدارة العوائد النفطية في الجزائر.

- تنويع الصادرات الوطنية لاستهداف تحقيق التنمية الاقتصادية.

I-الكتب:

1-باللغة العربية:

- إبراهيم طه عبد الوهاب، **محاسبة البترول وفقا للنظم العالمية والمحلية ومعايير الجودة الدولية**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر2006.

- سعيد خليفة الحموي ،**أساسيات إنتاج الطاقة**، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع ،الأردن،دون سنة النشر.

- عبد الكريم العلوجي ،**نفط العراق لعنة الأرض وآبار الدماء تتدفق** ، مكتبة جزيرة الورد ، القاهرة ، 2010.

- فتحي سيد احمد الخولي ،**اقتصاد النفط** ، ط5، جدة، دون سنة النشر.

- محمد احمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1983.

- محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، 2005، الجزائر.

- مهدي احمد رشيد، **جغرافيا النفط**، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1.

- نجاح وكيم، **العالم الثالث والثروة**،برنامج دراسات الإستراتيجية،ط1، معهد الإنماء العربي، مطابع شركة تكنوبرس الحديثة، بيروت لبنان، 1982.

-هاني عبيد، **الإنسان والبيئة: منظومة الطاقة والبيئة والسكان**، دون طبعة، دار الشروق للنشر، عمان، 2002.

- هاني عمارة، **الطاقة وعصر القوة** ،ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، دون سنة النشر.

2- باللغة الأجنبية:

-Abdelatif Benachenhou «**l'expériencealgérienne de planificationet de développement (1962-1982)** » , Algérie, opu 1982.

-Abdelmadjidbouzidi**les années 90 de l'économie Algérienne**, Alger, 1999

- AbdelouahabRezig ,**Algérie** ,**Brésil**, **Corée du sud** :**trois expériences de développement**, opu, 2006.

- A.benachenhou.**Inflation**.**devolution marginalisation** édition dar echrifa Alger 1993

- Banque mondiale, Algérie : un aperçu économique, **la banque mondiale**, décembre 1991

- H.benissad.**algerie restructuration et reformes économique** (**1979-1993**) o.p.u Alger

- Mohamed benissad **économie de développement de l'Algérie** , Alger, opu,1982

-Mustapha Mekidéche, **L'Algérie entre économie de rente et économiede marche**, Alger, Dahlab, 2000, p96.

- Oil and gaz production hand book, **an introduction to oil and gaz production**, havarddevold, ABBATPA OILand GAZ 2006.

- Rabah Mahiout, '' **le pétrole Algérien**'',Editions EN.A.P, Alger,1974.

الشهادات والأطروحات:

باللغة العربية:

- أمينة مخلفي، **اثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

- رقية بوبكي، نور اليقين عرباوي، **مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013.

- ريمة بيطام ،**أسعار النفط انعكاساتها على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر2000-2014**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015.

-رحيل برايجي، **تقلبات أسعار النفط في السوق وأثرها على النمو الاقتصادي**، مذكرة غير منشورة لنل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية عوم التسيير، جامعة سكيكدة، 2015.

- سمية موري، **اثر تقلبات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة غير منشورة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التسيير الدولي للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2015.

- سعدون بوكبوس، **اقتصاد الجزائر بين محاولتين للتنمية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.

- صالح قدوري، **مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)**، جامعة حمة لخضر، الجزائر، 2016.

- قويدريقوشيح بوجمعة، **"انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصاديةالكلية في الجزائر"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009 -2008.

- علي بطاهر، **إصلاح النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

- محمد الطيب ذهب، **دور سياسة الإنفاق العام على الاستثماراتالعمومية في الجزائر دراسة حالة (2001/2014)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماست اكديمي، تخصص اقتصاد عمومي، 2015/2014.

- محمد وزاني، **السياحة المستدامة وواقعها وتحديا بالنسبة للجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستر ، تخصص تسويق الخدمات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2010.

- وجدان غربي، **اثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة،2015-2016.

- وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد البديل و الاستراتيجيات لقطاع المحروقات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2012-2013.

- نبيلة بن جامع،**اثر تغيرات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، تخصص نقود ومؤسسات مالية، جامعة قالمة، 2015-2016.

باللغة الاجنبية:

-SamyVictora, **oïl prices drop** : **responce and solution**, journal of international tarde, vol 12, N° 4, university of colorado, USA, 2015,

المجلات والجرائد:

-الجريدة الرسمية العدد 63، بتاريخ 17 ديسمبر 1991

-الجريدة الرسمية السنة25 العدد 35 الصادرة بتاريخ 27 أوت 1986

- حدة فروحات، **الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، مجلة الباحث العدد 2012/11.

– مجلة الاقتصاد والأعمال،عدد خاص اكتوبر1999

- محمد احمد الدوري، **السوق البترولية بين النظرية و الواقع**، مجلة الإدارة والاقتصاد كلية الإدارة والاقتصاد،بغداد، 1996.

التقارير:

باللغة العربية:

- تقرير المدير العام السنوي لمنظمة الأوبك سنة2008 أعداد مختلفة

- تقرير بنك الجزائر–وزارة المالية

- تقرير البنك الدولي2015.

- تقارير منظمة الأوبك خلال (1990-2001).

-تقارير وزارة الطاقة والمناجم.

-كريمالنشاشبي، **الجزائر تحقق الاستقرار والتحول نحو اقتصاد السوق**، تقرير صندوق النقد الدولي، واشنطن.

باللغة الأجنبية:

–Opec Annual Stastical bulletin 2005

-Opec Annual statistical bulletin 2005-2013

الملتقيات:

باللغة العربية:

- أحلام خليفة وحكيم شبوطي،مداخلة بعنوان "**مجهودات الجزائر في مجال استخدامالطاقات المتجددة**"، جامعة المدية، الجزائر، 7-8 أكتوبر 2015.

-إسماعيل صاري، مداخلة بعنوان:" **التنويع الاقتصادي كإستراتيجية حتمية لمواجهة الصدمة النفطية في الجزائر**"، جامعة المدية، الجزائر، 7-8 أكتوبر 2015.

- بختة بطاهر، مداخلة بعنوان: "**مخاطر ومنافع بدائل النفط في الاقتصاد الريعي**"، الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له، جامعة مستغانم، 8/7 أكتوبر 2015.

-رشيد سالمي، مداخلة بعنوان:" **القطاع الزراعي كخيار استراتيجي بديل لقطاع المحروقات**"، جامعة المدية، الجزائر 7-8 أكتوبر 2015.

- سمية راقي، مداخلة بعنوان:" **البدائل المتاحة أمام الجزائر في ظل انهيار أسعار النفط**"، جامعة المدية، الجزائر، 7-8 أكتوبر 2015.

-باللغة الأجنبية:

-Omar khelifa ,**Environnement institutionnel**, Colloque international :Création entreprises et territoires ,C.U Tamenrasset , 2 et 3 décembre 2006

مواقع الانترنت:

- http://alghad/m/articles/851495(2-2)/.com

-http://ar.wikipedia.org/wiki

-http://snimedianine.Maktoobblog. com.

- http//www. Anbamoscow.com/aworld economy.

-http//www. argaam.com/ article de tail/ 282236.

- http //www.borsaat.com.

- http://www.mf.gov.dz

- http//www. Nukudy.com.

-www.aldjazira.net

- www.dw.com

- www.mem-algeria.org

- www.opec.org

الرقم	العنوان	الصفحة
الجدول(1-1)	سيرورة اكتشاف النفط.	6
الجدول(1-2)	المشتقات المستخرجة من برميل النفط.	12
الجدول(2-1)	تطور هيكل الاستثمارات في الجزائر(1959-1962).	31
الجدول(2-2)	مميزات الجودة بين أنواع مختلفة من النفط لبعض دول الأوبك.	34
الجدول(2-3)	حجم الإنفاق الاستثماري خلال فترة 1967-1978.	41
الجدول(2-4)	المؤشرات الأساسية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1986-1988).	45
الجدول(2-5)	تغيرات الكتلة النقدية (M2) مقابل تطور معدلات التضخم للفترة(1985-1991).	46
الجدول(2-6)	تطور إيرادات ونفقات الميزانية العمومية.	47
الجدول(2-7)	سعر الصرف 1الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري للفترة (1980-1990).	47
الجدول(2-08)	تطور قيمة الصادرات النفطية الجزائرية (1986-2000).	55
الجدول(2-09)	تطور قيمة الصادرات النفطية الجزائرية (2000-2012).	56
الجدول(3-1)	يبين معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال (2011-2015).	70
الجدول(3-2)	تطور رصيد الميزان التجاري في الفترة من (2009-2015).	72
الجدول(3-3)	نسبة البطالة في الجزائر في ظل انخفاض أسعار النفط.	73

الرقم	العنوان	الصفحة
الشكل(1-1)	مراحل نشاط الصناعة النفطية	19
الشكل(2-1)	تطور الاحتياطات من النفط الخام في الجزائر خلال الفترة (1988-2012).	35
الشكل(2-2)	تطور الإنتاج من النفط الخام في الجزائر خلال الفترة (1998-2012).	36
الشكل(2-3)	تطور احتياطات الجزائر من الغاز الطبيعي(1988-2013).	37
الشكل(3-1)	معدلات النمو الاقتصادي في الفترة (2011-2015).	71
الشكل(3-2)	تطور رصيد الميزان التجاري في ظل انهيار أسعار النفط.	73
الشكل(3-3)	نسبة البطالة في الجزائر في ظل انخفاض أسعار النفط.	74